

أثر هجرة العقول البشرية على استدامة التنمية في السودان (دراسة تطبيقية من عام 1985 م – 2010 م)

رسالة مقدمة إلى جامعة الخرطوم لنيل درجة دكتوراه
الفلسفة في العلوم البيئية

إعداد:

حاجة عبد الرحمن إبراهيم الإمام

بكالوريوس اقتصاد جامعة الملك عبد العزيز - جدة
ماجستير اقتصاد أكاديمية السودان للعلوم

إشراف الدكتور

ميرغني تاج السيد أحمد

مشرف مساعد الدكتور

محمد الجاك أحمد

معهد الدراسات البيئية

جامعة الخرطوم

أغسطس 2010م

الاطار العام للدراسة

1.1 التمهيد

إنَّ تيار الهجرة المتنامية والمستمرة منذ بداية السبعينات من القرن الماضي للدول العربية النفطية، أفقد السودان وعلى مر السنين العديد من الكوادر البشرية المؤهلة في شتى المجالات الحيوية كالتعليم والصحة وغيرها، وهي الثروة الأعظم والأعلى بين الثروات التي يملكها. الأمر الذي أدى ضمن عوامل أخرى منها ضعف التمويل والاستثمار وغياب التخطيط الاقتصادي السليم والنزاعات والمشاكل البيئية كالجفاف والتصحر إلى بطء النمو الاقتصادي وحال دون تحقيق التنمية المستدامة.

2.1 مشكلة الدراسة

إنَّ هجرة الكفاءات والكوادر الفنية يفقد الدولة عنصر رأس المال البشري الفعال والذي يمثل الثروة الأعلى بين الثروات التي تستغلها الدولة لتحقيق تنمية حقيقية مستدامة، فخسارة الدولة لا تقدر بثمن بسبب الهجرة المتنامية لهذه الكفاءات لأن غيابها يؤدي إلى تأخر الدولة المرسل في تطوير ذاتها علمياً واقتصادياً وتكنولوجياً. وقد شهد السودان تحركاً نشطاً للسكان خاصة إلى الدول العربية النفطية نتيجة للطفرة النفطية عام 1973م، حيث استقطبت هذه الدول - ولا زالت - أفضل العناصر البشرية (هجرة ذات طابع إنتقائي). مما أفقد السودان العديد من الخبرات والكوادر التي أنفق المال الكثير لتأهيلها. ونتج عن ذلك ضعف قدرات الدولة الانتاجية وتعثر خططها التنموية، وساء إستغلال الموارد وتدهورت البيئة، نظراً لقلة خبرة القوى العاملة البديلة وانخفاض كفاءاتها. يحدث هذا في الوقت الذي يسعى فيه السودان جاهداً ليلحق بركب الدول المتقدمة من خلال إقامة المشروعات الكبيرة (مثل إنشاء السدود والخزانات وإنتاج الكهرباء والمشاريع الزراعية بالإضافة إلى إنشاء المصانع الضخمة) الأمر الذي يزيد من حاجة البلاد لهذه العقول البشرية الفعالة والمؤثرة.

إنَّ الخلل في تركيبة القوى العاملة المؤهلة والذي أدى إلى اختلال واضح في البنية الإقتصادية أثار العديد من التساؤلات ماهي المشكلات والدوافع التي جعلت هذه الكوادر والكفاءات المستنيرة تفضل الهجرة والعمل خارج السودان، رغم إدراكها أن الوطن أشد حاجة لها؟ وهل لعبت سياسات الدولة دوراً في هجرة هذه الفئات ذات القدرات العالية؟ وماهو مستقبل التنمية المستدامة في السودان في ظل الهجرة المتنامية والمستمرة؟.

3.1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى الاتي:

1. التعرف على أسباب ودوافع هجرة العقول البشرية السودانية وتفضيلها العمل خارج السودان وبخاصة في الدول العربية النفطية.
2. توضيح أثر هجرة العقول البشرية السودانية على استدامة التنمية في السودان.
3. السبل التي تحقق الاستدامة للتنمية في السودان.
4. السبل التي تضمن بقاء الكوادر الوطنية الفاعلة وتفضيلها العمل بداخل السودان لتساهم في تحقيق التنمية المستدامة.
5. السبل الكفيلة لضمان عودة الكوادر الوطنية العاملة في دول المهجر إلى السودان.

4.1 فرضيات الدراسة

1. إن الطبيعة الانتقائية للهجرة أحدثت نقصاً واضحاً في أعداد الذكور وبالأخص الفئات العمرية (21-60) القادرة على العطاء والمساهمة في تحقيق استدامة التنمية في السودان. الأمر الذي أدى لعاقة الجهود الإنمائية.

2. إن أغلب تحويلات المغتربين توجه لشراء العقارات والأراضي السكنية والزراعية والإستهلاك وبهذا تقل فرص الاستثمار في القطاعات المنتجة لتفضيل المهاجرين دعم أسرهم وبناء المساكن الأمر الذي تنعكس آثاره سلباً على التنمية في السودان.
3. تمثل النواحي الاقتصادية والمعيشية الجانب الأكبر من أسباب الهجرة.
4. هنالك تباين في مستويات الدخل حسب مستوى التعليم (تناسب طردي) الشيء الذي يعتبر حافزاً لذوي التأهيل العالي للهجرة.
5. هنالك تباين في مستويات الدخل بين الجنسين لطبيعة المجتمع ورغبة سوق العمل التي جعلت الذكور أكثر طلباً للهجرة من الإناث.

5.1 أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أنها:

1. محاولة مطلوبة للتعرف على مفهوم التنمية المستدامة وإمكانية تحقيقها في السودان في ظل الهجرة المتنامية للعمالة السودانية للخارج تلك التي تتميز بتأهيل عال.
2. توفير معلومات لمخططي التنمية وأصحاب القرار عن الآثار التي تحدثها الهجرة على تنمية السودان ودول المهجر.

6.1 منهج الدراسة

خضع منهج الدراسة إلى الوسائل الأولية من خلال عمل استبانة هذا فضلاً عن الوسائل الثانوية المتمثلة في الرسائل الجامعية والكتب والمجلات والدوريات والصحف اليومية. هذا واستخدم المنهج الوصفي التحليلي لإرتباط المشكلة بالنواحي الانسانية، وتم تصنيف المعلومات والتعبير عنها كماً وكيفاً من أجل التوصل الى استنتاجات معقولة للتأكد من صحة الفروض أو عدمها.

7.1 مجتمع الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة في السودانيين المهاجرين للعمل بدول المهجر (المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين).

8.1 عينة الدراسة وحدود الدراسة

1.8.1 عينة الدراسة

تمثلت عينة الدراسة في

1. 300 فرد ممثل للكفاءات الوطنية العاملة بالمملكة العربية السعودية.

2. 200 فرد ممثل للكفاءات الوطنية العاملة بمملكة البحرين.

تم توزيع العينة الى فئتين فئة يمثلها حاملي الشهادة الجامعية والعليا والفئة الاخرى حاملي الشهادة الثانوية فما دون ،وقد تم اختيارهم عشوائياً.

2 الحدود الزمانية.1.8

تمت دراسة ظاهرة هجرة القوى البشرية المؤهلة في الفترة من 1985م- 2010م.

1.8.3 الحدود المكانية

السودانيون المهاجرون للعمل في المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين.

9.1 هيكل الدراسة

حوت الدراسة على خمسة فصول رئيسية مثل الفصل الاول الاطار العام للدراسة ، وتناول الفصل الثاني التنمية المستدامة الفهوم والتأريخ والنشأة والتعاريف والأهداف والمقومات والاسس تأريخ الهجرة الخارجية وطرق القياس. اما الفصل الثالث فقد حوى نظريات ومفاهيم الهجرة ومن ثم السودانية على وجه الخصوص، ومواصفات العقول البشرية السودانية المهاجرة ودوافع هجرتها بالاضافة الى سياسات الدولة تجاهها ومستقبل الهجرة في ظل العولمة. وفي الفصل الرابع تم تبين اثر الهجرة على التنمية الاقتصادية وايضا اثرها على التنمية الاجتماعية واثرها على التنمية البيئية.

وأخيراً وباختيار عينة مكونة من 500 مبحوث ممثلة لمجتمع الدراسة في كل من المملكة العربية السعودية (300) ومملكة البحرين (200) اهتم الفصل الخامس بتحليل بيانات العينة (للتأكد من صدق الفروض SPSS باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية) واستعراض النتائج ومناقشتها.

تم استعراض كافة النتائج والتوصيات التي استخلصت من الدراسة. وأخيراً تم تثبيت قائمة المصادر والمراجع والملاحق التي استهدي بها في إجراء الدراسة.

التنمية المستدامة

ظل الاعتقاد سائداً حتى مطلع السبعينات من القرن الماضي بأن النمو الاقتصادي وحماية البيئة وجهان لا يجتمعان أبداً، فالنمو الاقتصادي يدمر البيئة وتحسن البيئة يعيق النمو الاقتصادي. فالإنسان حقق إنجازات تنموية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كالزيادة في معدلات الإنتاج الزراعي والصناعي وأيضاً زيادة الاستهلاك وزيادة أعداد المتعلمين وتحسن مستويات المعيشة - لكن ذلك أضر كثيراً بالغابات وأدى إلى التصحر وتراكم النفايات واستنزاف الموارد الطبيعية بالإضافة إلى الإسراف في استهلاك المياه. هذه المشكلات البيئية نتجت بسبب نقص الموارد الطبيعية وغياب الضوابط الأخلاقية في سياسات التنمية المنفذة. ولذلك أقرت العديد من دول العالم بضرورة إحداث تغيير، فظهر مفهوم التنمية المستدامة الذي يدعو إلى توفير حياة كريمة للإنسان كروية جديدة لمعالجة هذه المشكلات.

لذلك نظمت الأمم المتحدة المؤتمر الأول للبيئة في العاصمة السويدية أستكهولم في 5 يونيو 1972م حيث نادى المجتمعون بضرورة الحفاظ على البيئة لتحقيق تنمية بشرية مستدامة، ثم انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في يونيو 1992م في ريودي جانيرو بالبرازيل والذي سمي بقمة الأرض لإتخاذ إجراءات دولية لحماية البيئة، وقد تمخض عن المؤتمر خطة عمل شاملة سميت بأجندة القرن الواحد والعشرين، وتلاه في عام 2002م مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة الذي انعقد بمدينة جوهانسبرج بجنوب أفريقيا لمتابعة جدول أعمال أجندة القرن الواحد والعشرين.

من أهداف التنمية المستدامة تشجيع التنمية الذاتية مع المحافظة على البيئة وذلك يتطلب من أهداف التنمية المستدامة تشجيع التنمية الذاتية مع المحافظة على البيئة وذلك يتطلب من المؤاممة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وبين حماية البيئة وإدارة مواردها.

1.2 مفهوم التنمية المستدامة ومتطلباتها

1.1.2 مفهوم التنمية المستدامة

بداية، ظهر مفهوم "التنمية" في علم الاقتصاد إبان الحرب العالمية الثانية، وكان المقصود بها أحداث تغيرات جذرية في المجتمع. ثم انتقل مفهوم التنمية في الستينات من القرن الماضي لمجال السياسة "التنمية السياسية" وكانت تعني إجراء تغييرات عديدة في المجتمع (كالمشاركة الانتخابية - وترسيخ مفاهيم الوطنية - والمنافسة السياسية). لاحقاً، تطور مفهوم التنمية وارتبط بمجالات متعددة فأصبحت هناك "التنمية الثقافية" التي تهدف لرفع ثقافة أفراد المجتمع، وأيضاً ظهرت "التنمية الاجتماعية" التي ترمي لزيادة التفاعل بين أفراد المجتمع (الفرد - الجماعة - المؤسسات الاجتماعية). وفي عام 1977م، استحدث مفهوم "التنمية البشرية" التي تنادي بتنمية الإنسان فهي (تنمية للإنسان ومن أجل الإنسان) وذلك برفع قدرات الفرد وتحسين ظروفه المعيشية. وأخيراً، ظهر مفهوم "التنمية المستدامة" الذي يدعو إلى القضاء على الفقر وتساوي الفرص أمام الجميع وتوفير حياة كريمة للإنسان. ويوضح الشكل رقم (1) تطور مفهوم التنمية ومحتواها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

جدول (1-2): تطور مفهوم التنمية ومحتواها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

المرحلة	مفهوم التنمية	الفترة الزمنية / بصورة تقريبية	محتوى التنمية ودرجة التركيز	أسلوب المعالجة	المبدأ العام للتنمية بالنسبة للإنسان
1	التنمية = النمو الاقتصادي	نهاية الحرب العالمية الثانية - منتصف ستينات القرن العشرين	-اهتمام كبير ورئيس بالجوانب الاقتصادية -اهتمام ضعيف بالجوانب الاجتماعية -اهتمام ضعيف بالجوانب البيئية	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعه)	الإنسان هدف التنمية (تنمية من أجل إنسان)

2	التنمية = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل	منتصف الستينات - منتصف سبعينات القرن العشرين	-اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية -اهتمام متوسط بالجوانب الاجتماعية -اهتمام ضعيف بالجوانب البيئية	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعه)	الإنسان هدف التنمية/ تنمية من أجل إنسان الإنسان وسيلة التنمية /تنمية الإنسان الإنسان صانع التنمية / تنمية بواسطة الإنسان
3	التنمية الشاملة = الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بالمستوى نفسه	منتصف السبعينات - منتصف ثمانيات القرن العشرين	-اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية -اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية -اهتمام متوسط بالجوانب البيئية	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعه)	الإنسان هدف التنمية/ تنمية من أجل إنسان الإنسان وسيلة التنمية /تنمية الإنسان الإنسان صانع التنمية / تنمية بواسطة الإنسان
4	التنمية المستدامة =الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بنفس المستوى	النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرون وحتى وقتنا الحاضر	-اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية -اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية -اهتمام كبير بالجوانب البيئية اهتمام كبير بالجوانب الروحية والثقافية	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة تكاملية مع الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعه)	الإنسان هدف التنمية/ تنمية من أجل إنسان الإنسان وسيلة التنمية /تنمية الإنسان الإنسان صانع التنمية / تنمية بواسطة الإنسان

المصدر عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنت - التنمية المستدامة (فلسفتها واساليب تخطيطها وادوات قياسها- دار صفاء للنشر والتوزيع - الطبعة الاولى - عمان 2007م / 1427هـ - ص 41.

وجد مفهوم التنمية المستدامة قبولاً من العديد من الحكومات وخاصة حكومات الدول الصناعية، لكنه عرف وطبق بطرق مختلفة على الرغم من الإلتزام الدولي به لغياب مفهوم محدد وثابت للتنمية المستدامة، لكن على الرغم من ذلك تدعو المفاهيم المتعددة إلى زيادة رفاة الإنسان وتلبية حاجات الفقراء الأساسية وحماية رفاة الأجيال القادمة والحفاظ على الموارد الطبيعية.

إن مفهوم التنمية المستدامة متعدد المعاني والاستخدامات حيث إن البعض يتعامل مع التنمية المستدامة كروية أخلاقية تناسب اهتمامات النظام العالمي الجديد، والبعض يرى إن التنمية المستدامة نموذج تنموي وبديل مختلف عن النموذج الصناعي الرأسمالي أو ربما أسلوب لإصلاح أخطاء هذا النموذج في علاقته بالبيئة. (جميل:2002:1)

وقد استخدم علم الاقتصاد البيئي مصطلح الاستمرارية أو التواصل ليوضح الرغبة في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وبين الحفاظ على البيئة. ويعتقد الإقتصاديون إن استمرار التنمية وتحسن المستقبل يعتمدان على جودة البيئة، فالموارد الطبيعية تعتبر ميراث لكل الأجيال ومن ثم فإن استنزافها وتدميرها أثناء تنفيذ برامج التنمية يكون كالعقاب للأجيال المقبلة وبالتالي يجب أخذ الحسابات البيئية في الاعتبار عند التخطيط للتنمية.

أن فكرة التنمية المستدامة من وجهة نظر اقتصادية تندرج تحت ما يعرف بالاقتصاد البيئي الذي يقوم على مبدأ أن الاقتصاد ينمو من خلال تحويل رأس المال الطبيعي إلى رأس مال مادي، والنمو الأمثل يحدث عندما تتساوى الكلفة الحدية لتحويل رأس المال الطبيعي مع المنافع الحدية للسكان - وبالتالي إذا كان تحويل رأس المال الطبيعي إلى رأس مال مادي أعلى من مستوى النمو الأمثل فإن التنمية تكون غير مستدامة. (غنيم وأبو زنت:2007:46)

إن التنمية المستدامة تستوجب صياغة مناهج تستطيع أن تجعل إنتاج مشروعات التنمية مستداماً، مع مراعاة تنوع المشروعات. وفي إطار التنمية المستدامة تنقسم التنمية إلى ثلاثة مستويات: (SUSTAINABLE DEVELOPMENT)، التنمية القابلة للاستدامة (DEVELOPMENT) مستويات هي التنمية المطلقة (العاقب: ب.ت.ن) (SUSTAINED DEVELOPMENT) والتنمية المستدامة (DEVELOPMENT).

تتميز التنمية المستدامة بأنها ذات بعد إنساني لأنها تؤكد على أن الإنسان هو محور عملية التنمية وهدفها بالإضافة إلى أنه عنصر من عناصر البيئة لذا فإن نجاح التنمية المستدامة يعتمد على احترام حقوق الإنسان كما نص على ذلك تصريح منظمة الأمم المتحدة.

إن التنمية المستدامة هي الحق في بيئة سليمة، الحق في تغذية سليمة وكافية، الحق في التربية، الحق في مناخ آمن. (الاقتصاد الإلكتروني: 2009: 2). ونقوم فلسفة التنمية المستدامة على إن الاهتمام بالبيئة يمثل أساس التنمية بأبعادها المختلفة وإن الحفاظ على البيئة ليس مسؤولية وزارة البيئة وحدها وإنما هو مسؤولية كافة الإدارات والوزارات الأخرى.

إن التنمية المستدامة تتكون من ثلاثة عناصر أساسية هي العنصر الاقتصادي ويدعو إلى زيادة رفاه المجتمع والقضاء على الفقر وإلى النمو الأمثل، العنصر الاجتماعي وينادي بضرورة تحسين الخدمات الصحية والتعليمية وتوفير الأمن واحترام حقوق الإنسان وإلى المشاركة الشعبية والعنصر البيئي ويهتم بالحفاظ على الموارد الطبيعية وعلى النظم البيئية.

ومع أنه يمكن تعريف التنمية المستدامة حسب كل عنصر، لكن أهمية المفهوم تكمن في التداخل في العلاقات بين العناصر الثلاثة مجتمعة.

إن التنمية المستدامة ليست بالعبء، وإنما هي فرصة فريدة – فهي تتيح، من الناحية الاقتصادية، إقامة الأسواق وفتح أبواب العمل ومن الناحية الاجتماعية، دمج المهمشين في تيار المجتمع، ومن الناحية السياسية منح كل إنسان رجلاً أم امرأة صوتاً وقدرة على الاختيار لتحديد تحديث التنمية المستدامة على المستويات المحلية والإقليمية مسار مستقبلي. (الأمم المتحدة: 2006). والعالمية مع الأخذ في الاعتبار أن ما يعتبر مستداماً على المستوى الإقليمي ليس بالضرورة أن يكون كذلك على المستوى العالمي.. وهكذا. ولا بد أن تحدث عبر فترة زمنية كافية تتراوح بين 25 سنة إلى 50 سنة (لا تقل عن جيلين).

إن مفهوم التنمية المستدامة يسعى إلى تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على الموارد البيئية والعدالة بين الأجيال المتتالية في تحقيق حاجاتها أي بمعنى آخر التوزيع العادل للثروة بين الأجيال الحاضرة والقادمة. ذلك أن التنمية عملية تكاملية اقتصادياً وبيئياً. مما يؤكد أن إستراتيجية التنمية المستدامة تبني على تحقيق التوازن بين التنمية والبيئة بحيث تتحقق تنمية ملائمة للبيئة لتتحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

و يعد تحقيق تنمية مستدامة (تحسين مستوى المعيشة مع الحفاظ على الموارد) تحدياً كبيراً حيث يشهد العالم زيادة ملحوظة في عدد السكان مصحوبة بزيادة مستوى الاستهلاك (الطلب) العالمي على الغذاء والماء والمأوى والخدمات الصحية وغيرها.

2.1.2 متطلبات التنمية المستدامة

تتطلب التنمية المستدامة استخدام تقنيات تتلاءم مع البيئة، وبناء قدرات الدول النامية لتحسين استغلال هذه التقنيات، وكذلك زيادة مساهمات الدول المتقدمة في موازنات المنظمات الدولية للإنفاق على البرامج التي تهتم بالبيئة في الدول النامية بالإضافة لمساهمتها في نقل التقنية الحديثة للدول النامية.

على النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنتاجية والدولية والتعليمية والإدارية، أن تتعاون لتحقيق التنمية المستدامة. كأن يلتزم النظام الإنتاجي بالبعد البيئي عند تنفيذ المشروعات، وأن

يعتمد النظام الاقتصادي على الذات وأن يسعى لتحقيق فائض وكذلك يشجع النظام الدولي على تبادل الخبرات. (أبو كف: 2005)

من الناحية البيئية، فإنَّ نجاح التنمية المستدامة يتطلب إنشاء مؤسسات تهتم بشؤون البيئة، نشر الوعي البيئي، أن تضمن المفاهيم البيئية في المناهج الدراسية، الإدارة البيئية الجيدة للمشاريع التنموية، والتقييم البيئي المستمر لمشاريع التنمية.

2.2 نشأة التنمية المستدامة

أدرك العالم ضرورة التعاون الدولي أمام التحديات البيئية، ففي 5 يونيو عام 1972م نظمت الأمم المتحدة المؤتمر الدولي الأول للبيئة والذي حضرته وفود من 113 دولة من بينها السودان في العاصمة السويدية "ستوكهولم" وكان ينادي بضرورة الحفاظ على البيئة ويحذر من عواقبها وذلك من أجل تنمية بشرية سليمة.

وفي ديسمبر من العام 1983م أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة، اللجنة العالمية للبيئة والتنمية برئاسة (برونتلاند) رئيسة وزراء سابقة في النرويج. وقد أصدرت هذه اللجنة في العام (ويعرف أيضاً بتقرير برونتلاند OUR COMMON FUTURE 1987م تقرير (مستقبلنا المشترك) . ولأول مرة ظهر مفهوم جديد للتنمية عرف باسم (التنمية المستدامة BURNDTLAND REPORT SUSTAINABLE DEVELOPMENT). هذا وقد تضمن التقرير نقاط عديدة يمكن إيجازها في (SUSTAINABLE DEVELOPMENT) الآتي: ضرورة تغيير البشر لأنماط إستهلاكهم، أن يلبي الاقتصاد العالمي حاجات الأفراد في حدود القدرة البيئية للأرض، نادت رئيسة اللجنة بتنمية اقتصادية مقبولة بيئياً سميت بالتنمية المستدامة، وأكد التقرير على الصلة الوثيقة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبين الحفاظ على البيئة.

وبتنامي الوعي البيئي عالمياً وإدراك إنَّ التنمية يجب أن تأخذ في الحسبان الجوانب البيئية والأخلاقية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في يونيو 1992م بحضور 173 دولة من بينها السودان بالإضافة إلى المنظمات الحكومية وغير (في "ريو دي جانيرو" عاصمة البرازيل – THE EARTH SUMMIT الحكومية (قمة الأرض ويعتبر أكبر تجمع دولي عقد من أجل اتخاذ إجراءات دولية لحماية البيئة. وقد أصدر المؤتمر خطة عمل شاملة سميت (اجندة القرن الحادي والعشرون) والتي تشمل السبل كافة التي تجعل التنمية مستدامة (اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً)، كما ان الخطة أقرت بأن مسؤولية تحقيق التنمية المستدامة تقع في المقام الاول على عاتق الحكومات وتحتاج إلى إستراتيجيات وخطط وسياسات وطنية. أيضاً تنادي الأجندة بضرورة التعاون عالمياً ودراسة قضايا التنمية (الإقتصادية والاجتماعية) مع الأخذ في الحسبان قضايا البيئة.

إن خطة عمل القرن الواحد والعشرين توضح بأنَّ السكان وأنماط استهلاكهم والتقنية هم الأكثر تأثيراً في تغيير البيئة. ولهذا تنادي بضرورة الإقلال من الهدر في أنماط الاستهلاك خاصة في الدول المتقدمة، وتحفيز التنمية المستدامة في العالم من خلال السياسات والبرامج التي تقترحها الخطة لتحقيق التوازن المستدام بين الاستهلاك ونمو السكان وقدرة الأرض على استيعاب التغيرات البيئية، مع وصف التقنيات والوسائل اللازمة لتحقيق ذلك.

(<http://ipac.kacst.edu.sa/eDoc/1426/1479511.PDF>).

انعقد المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (بريدجتاون – بربادوس) في العام 1994م والذي اعتمد مجموعة من الإجراءات التي تكفل تحقيق تنمية مستدامة في الدول الجزرية النامية.

كما أنَّ الدورة الإستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة والتي انعقدت في العام 1997م – قد أوصت بضرورة مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن الواحد والعشرين.

عقد مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة في مدينة جوهانسبرج بدولة جنوب إفريقيا في سبتمبر من عام 2002م. وقد أكد المؤتمر على ضرورة متابعة جدول الأعمال (أجندة القرن الواحد

والعشرين) وتقييم المشكلات التي حالت دون تحقق نتائج ملموسة منذ انعقاد مؤتمر الأرض 1992م. وقد نص إعلان جوهانسبرج على الآتي:

من هذه القارة مهد الإنسانية، نعلن عن طريق خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وعن طريق هذا الاعلان مسؤوليتنا إزاء بعضنا البعض وإزاء المجتمع الإنساني الأوسع نطاقاً وإزاء أطفالنا. (الأمم المتحدة: 2006). أيضاً أقرت لجنة التنمية المستدامة التي أنشئت شعبة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة في ديسمبر 1992م – في دورتها الـ 11 التي انعقدت في العام 2003م برنامج عمل يمتد من العام 2004م وإلى العام 2007م، مهمته إجراء تقييم شامل لجدول أعمال القرن الواحد والعشرين.

وفي عام 2005م قام البنك الدولي بوضع منهج متكامل يركز على النمو المستدام – حيث أنشئ مكتب نائب الرئيس للتنمية المستدامة والذي يقوم بالمهام التالية: تلبية احتياجات الدول الفقيرة، تخفيف أثر انبعاث الغازات الضارة، تحسين نظم الإدارة العامة في جميع القطاعات الاقتصادية لأن سلامة النظام الإداري عامل هام لتحقيق الأهداف، تلبية احتياجات النمو الاقتصادي في الدول النامية، وتوفير المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي.

على الرغم من اهتمام العالم الغربي بهذا المصطلح وحرصه على ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة في أذهان أفرادها، إلا أن هذا المصطلح لا زال محدود الانتشار في العالم العربي.

إنه من خلال إجراء بحث عن "التنمية المستدامة" باللغة الإنجليزية بواسطة محرك "جوجل" كانت النتيجة "58000000" ثمانية وخمسين مليون موقع تحوي هذه الكلمة، بينما كانت النتيجة عند البحث باللغة العربية "157000" مئة وسبعة وخمسين ألف موقع فقط. (العمار: 2008).

1.2.2Mellineum Developmental Goals أهداف الألفية الإنمائية

تتضمن أهداف الألفية الإنمائية ثمانية محاور هي: القضاء على الفقر المدقع والجوع، تحقيق تعميم التعليم الابتدائي نظراً لأهمية التعليم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، تعزيز المساواة بين الجنسين لأن عدم المساواة في التعليم يعتبر معوقاً يحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تخفيض معدل وفيات الأطفال حيث تعتبر معدلات وفيات الأطفال من أهم مؤشرات الوضع الصحي، تحسين الصحة النفاسية وذلك بتخفيض معدلات الوفيات النفاسية، مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة والملاريا وغيرها من الأمراض، ضمان الاستدامة البيئية وذلك بالعمل على إيجاد موارد بيئية متجددة ومتزايدة، وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية وذلك بإقامة نظام تجاري ومالي حر. (المجلس الأعلى للبيئة: ب.ت.ن).

لكن القضاء على الفقر والجوع يكون من خلال توفير فرص العمل والعدالة الضريبية ودعم الفقراء والعدالة في توزيع الأجور وليس دعم الأغنياء وهو ما تفتقده الدول النامية بصورة عامة. عليه تجدر الإشارة إلي أن الشراكة بين الدول المتقدمة والدول النامية تفتقر للعدالة كما أن الدول المتقدمة لم توف بالتزامها تقديم 1% من ناتجها المحلي الإجمالي كمساعدات للدول النامية. بالإضافة إلي ارتباط المساعدات المقدمة من الدول المتقدمة بشروط وسياسات اقتصادية ليست في صالح الفقراء ولا تقضي على الجوع وإجمالاً لا تؤدي إلي تحسين مؤشرات أهداف الألفية الإنمائية في الدول النامية التي من بينها السودان.

تجدر الإشارة إلي أن السودان قد أعد تقارير عن تحقيق الأهداف الإنمائية آخرها كان في عام 2010م (المجلس القومي للسكان).

3.2 تفسيرات التنمية المستدامة

1.3.2 أصل التنمية المستدامة

، حيث ECOLOGY إلى علم التبيؤ SUSTAINABLE يعود أصل مصطلح الاستدامة ، استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة - نتيجة ديناميكيته - إلى تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها، وعلاقات هذه العناصر بعضها ببعض. وفي المفهوم التنموي، استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة - على اعتبار أن ECOLOGY وعلم الأيكولوجي ECONOMICS العلاقات بين علم الاقتصاد والذي يعني في ECO علمين مشتقان من نفس الأصل الإغريقي، حيث يبدأ كل منهما بالجذر هو دراسة مكونات البيت، أما ECOLOGY العربية البيت أو المنزل، والمعنى العام لمصطلح فيعني إدارة مكونات البيت. ولو افترضنا أن البيت هنا يقصد به مدينة أو ECONOMY مصطلح إقليم أو حتى الكرة الأرضية، فإن الاستدامة بذلك تكون مفهوماً يتناول بالدراسة والتحليل العلاقة بين أنواع وخصائص مكونات المدينة أو الإقليم أو الكرة الأرضية وبين إدارة هذه المكونات. (غنيم وأبو زنت: 2007).

إنّ المعنى اللغوي يعتبر بمثابة الأساس الذي يتكأ عليه لتوضيح مفهوم التنمية المستدامة، فالفعل "استدام" معانيه متعددة منها التآني والمداومة والمواظبة على شئ ما - وهي جميعها ترتبط بالمعنى الاصطلاحي - بالتنمية تتطلب التآني عند رسم السياسات ووضع الخطط، وهي بحاجة للمواظبة والمداومة في تنفيذ برامجها.

استخدم المصطلحان (التنمية المستدامة والتنمية المستدامة) في العديد من الدراسات العربية (لكن يعتبر SUSTAINABLE DEVELOPMENT المتخصصة كترجمة للمصطلح الإنجليزي) مصطلح التنمية المستدامة (صيغة اسم الفاعل) أكثر دقة من مصطلح التنمية المستدامة (صيغة اسم المفعول)، فوصف التنمية بأنها مستدامة يعني أن استمرار التنمية يعود لقوى دفع ذاتية (كالمشاركة الشعبية والاعتماد على الذات في عملية التنمية) بينما تعني التنمية المستدامة أن استمرار التنمية يعود لقوى دفع خارجية.

2.3.2 التعاريف المتعددة للتنمية المستدامة

تتفق كافة تعريفات التنمية المستدامة في أنه يجب على التنمية لتكون مستدامة أن تلتزم بالضوابط البيئية والا تستنزف الموارد الطبيعية. كذلك تؤكد كل التعريفات على تقدير احتياجات البشر الحالية والمستقبلية وعلى المساواة بين الأجيال، إلا أنها لم توضح التقدير الموضوعي لهذه الاحتياجات كما أن مفهوم المساواة لا زال غير واضح. - ومن ثم يمكن تفسير التنمية المستدامة برؤى مختلفة، علماً بأن مصطلحاتها أيضاً تعددت فهي (التنمية المتواصلة والتنمية الموصولة - والتنمية القابلة للاستدامة - وأيضاً التنمية القابلة للاستمرار - والتنمية المستدامة).

ولعل من أفضل التعريفات للتنمية المستدامة، التعريفات التالية

إنّ التنمية المستدامة هي تحقيق الحد الأعلى من الكفاءة الاقتصادية للنشاط الإنساني، ضمن حدود ما هو متاح من الموارد المتجددة، وقدرة الإنسان الحيوية الطبيعية على استيعابه، مع ربطها باحتياجات الجيل الحالي والأجيال القادمة - بشرط أن تكون تلك الاحتياجات مما لا يلحق تهديداً جدياً بالعمليات الطبيعية والمادية والكيميائية والحيوية. (الغامدي: 2008: 10).

وفقاً للتعريف أعلاه، فإنّ من الضروري مراعاة التوازن بين الأجيال وبين الكائنات الحية وكذلك بين مناطق الشمال والجنوب.

كما عرفت بأنها التنمية التي تهئ للجيل الحاضر متطلباته الأساسية والمشروعة دون أن تخل بقدرة المحيط الطبيعي على ان يهيئ للأجيال التالية متطلباتهم. (الشبكة العربية للبيئة

والتنمية:2002:1). ويعتبر هذا التعريف من أكثر التعريفات شيوعاً للتنمية المستدامة. كذلك من التعاريف الأكثر شمولاً للتنمية المستدامة، التعريفين الذين عرفا بأن التنمية المستدامة هي تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومتناغمة، تعنى بتحسين نوعية الحياة، مع حماية النظام الحيوي، وكذلك التعريف الآخر الذي يقول بأن التنمية المستدامة هي التنمية التي تقوم اساساً على وضع حوافز تقلل من التلوث، وتقلل من حجم النفايات والمخلفات، وتقلل من حجم الاستهلاك الراهن، وتضع ضرائب تحد من الإسراف في استهلاك الماء والموارد الحيوية. (بيئتي:ب.ت.ن:1).

التنمية المستدامة هي التنمية التي توفي باحتياجات الأجيال الحالية، دون المساس أو التأثير على قدرة الأجيال القادمة للوفاء باحتياجاتهم من الموارد الطبيعية. (http://ipac.kacst.edu.sa/eDoc/1426/147951_1.PDF)

إنَّ التنمية المستدامة توازن بين احتياجات الأجيال الحالية والأجيال القادمة – أي إنها تسعى لتلبية احتياجات الأفراد في الوقت الحاضر دون التأثير على قدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها.

التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات البشر في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها، وتركز على النمو الاقتصادي المتكامل المستدام والإشراف البيئي، والمسؤولية الاجتماعية. (البنك الدولي:2008:1). إذن فالتنمية المستدامة من وجهة نظر الباحث تعتبر حلقة الوصل بين الأهداف القصيرة الأجل والطويلة الأجل. وهي تعني الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية وتحسين حياة البشر مع المحافظة على البيئة.

التنمية المستدامة هي التي تلبي حاجات الحاضر دون التفريط في تأمين حاجات أجيال المستقبل. (إبراهيم:2008:4). وقد أوصت الأمم المتحدة المنظمات الحكومية وغير الحكومية والهيئات المهتمة بالتنمية باستخدام مفهوم التنمية المستدامة في جميع برامجها التي تهدف إلى مكافحة الفقر، ورفع مستوى المعيشة في الدول النامية والمتقدمة أيضاً.

أما تقرير الموارد العالمية الذي نشر في العام 1992م، فقد تضمن عشرين تعريفاً توزعت في اربع مجموعات (التعريفات الاقتصادية، والتعريفات البيئية، والتعريفات الاجتماعية والتعريفات الفنية والإدارية) كالتالي:

3.3.2 التعريفات الاقتصادية

(بالنسبة للدول المتقدمة فإنَّ التنمية المستدامة، تعني إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، وإجراء تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة، واقتناعها بتصدير نموذجها التنموي الصناعي عالمياً - أما بالنسبة للدول الفقيرة، فإنَّ التنمية المستدامة تعنى توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان الأكثر فقراً في الجنوب).

4.3.2 التعريفات الاجتماعية

(التنمية المستدامة تسعى إلى الاستقرار في النمو السكاني، ووقف تدفق الأفراد على المدن، وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف، وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط والتنمية).

5.3.2 التعريفات البيئية

(التنمية المستدامة هي الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية، والموارد المائية في العالم – مما يؤدي إلى مضاعفة المساحة الخضراء على سطح الكرة الأرضية).

6.3.2 التعريفات التقنية والإدارية

(التنمية المستدامة هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد – وتنتج الحد الأدنى من الغازات والملوثات التي تؤدي إلى رفع درجة حرارة سطح الأرض والضارة بالأوزون). (جميل:2002:8)

4.2 مقومات التنمية المستدامة ومبادئها

1.4.2 مقومات وضوابط التنمية المستدامة

من المقومات الأساسية للتنمية – العناصر الآتية:

1.4.2.1 الإنسان

الإنسان هو المسؤول عن تحقيق التنمية المستدامة ولذلك لا بد أن تهتم إستراتيجيات التنمية بالنمو السكاني، وصحة النظام البيئي، ومحاربة الفقر، وتحسين أوضاع المرأة، وتأمين الحاجات الأساسية (الغذاء والمأوى) هذا بالإضافة إلى الخدمات الأساسية (التعليم- صحة الأسرة – توفير فرص عمل) بجانب الاهتمام بالبرامج السكانية.

حيث كان عدد سكان العلم أقل من 5,5 بليون عام 1993م، ومن المتوقع أن يصل إلى 8 بليون عام 2025م. (الإيسيسكو:ب.ت.ن)، ولذلك تحذر أجندة القرن الحادي والعشرين دول العالم من الممارسات الغير سليمة نتيجة الأنشطة البشرية، وتدعوها إلى إجراء دراسات جادة لنتائج الأنشطة، واتجاهات السكان، وتوزيع الثروة بالإضافة إلى الهجرات المتوقعة.

2 الموارد الطبيعية.1.4.2

الموارد الطبيعية نوعان: الموارد المتجددة تتمثل في الغابات ومصادر الأسماك والمراعي والماء والتربة وغيرها، والموارد غير المتجددة البترول الخام والفحم والغاز الطبيعي والمعادن وغيرها.

فيما يتعلق بالموارد بنوعها، لا بد أن تراعي خطط التنمية مصالح الأجيال التالية مع الحرص على توفير المتطلبات الأساسية والمشروعة للجيل الحالي.

3 التكنولوجيا.1.4.2

أظهرت التجارب إنَّ مشاكل البيئة نتجت بسبب التفاعلات بين الطبيعة والإنسان والتكنولوجيا – لذا فإنَّ الجمع بين الوسائل التقنية والاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى التشريعات والإجراءات الإدارية قد يكون هو الحل لهذه المشكلات.

وقد تبدو بعض الوسائل التكنولوجية مفيدة، لكن قد يكشف أضرارها بمرور الزمن وتطور المعرفة العلمية والتكنولوجية، على سبيل المثال استخدمت منذ عام 1930م مركبات الفريون (الكلوروفلوروكربون) في صناعة التبريد، لكن بمرور الزمن وجد أنها تضر بطبقة الأوزون، وينطبق نفس الشيء على الاسيستوس الذي استعمل في البناء ولكن بعد حوالي أربعين سنة أكتشف أنها مادة مسرطنة.

2.4.2 ضوابط التنمية المستدامة

تنقسم ضوابط التنمية المستدامة إلى قسمين هما: ضوابط تتعلق بالنظم البيئية الطبيعية. (التنمية البيئية المستدامة حيث تقتضي التنمية المستدامة بضرورة المحافظة على خصوبة التربة ونقاء الماء والهواء، وكذلك المحافظة على الأنواع والسلالات من نبات وحيوان (التنوع الإحيائي)، وضوابط تتعلق بالمحيط الاجتماعي (التنمية البشرية المستدامة).

فيما يتعلق بالمحيط الاجتماعي، فإنَّ التنمية البشرية المستدامة تعتمد على العناصر التالية:

1-PRODUCTIVITY الإنتاجية

وتعني ضرورة تهيئة وإشراك البشر في عملية توليد الدخل ليتمكنوا من رفع إنتاجيتهم وتحسينها.

2-SOCIAL EQUALITY العدالة الاجتماعية

وتحتم تساوي الفرص بالنسبة للبشر، والمقصود بها اشتراك كافة شرائح المجتمع في التنمية بأنواعها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية.. وغيرها.

3-SUSTAINABILITY الاستدامة

جاء في منشورات الإيسيسكو أن الاستدامة هي مؤسسية التنمية في مفهومها الشامل، من خلال تعزيز المؤسسات الحكومية وغير الحكومية— بما يجعلها تساهم في ديمومة التنمية. وهذا يعني الأخذ بمبدأ التضامن بين الأجيال عند رسم السياسات التنموية.

4- التمكين EMPOWERMENT

وتعني أن تكون التنمية من صنع البشر، ولذلك لابد من دعم قدرات أفراد المجتمع (تنمية الموارد البشرية) – حتى يتسنى لهم المشاركة في صياغة وتنفيذ القرارات التي تتعلق بشؤون حياتهم.

3.4.2 مبادئ التنمية المستدامة

ورد في منشورات منظمة الإيسيسكو (الإيسيسكو: ب.ت.ن: 28) حول مفهوم التنمية المستدامة ومقوماتها وضوابطها ان التنمية المستدامة هي المبدأ القائل بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يجب أن لا تدمر البيئة، وأن تتم عملية التنمية ضمن حدود وإمكانيات العناصر البيئية، وضمن الأطر التي يضعها علم البيئة بمعناه الواسع، وذلك من خلال دراسة وفهم العلاقات المتبادلة بين الإنسان ونشاطاته المختلفة، وبين البيئة التي يعيش فيها – وما يحكمها من قوانين فيزيائية وكيميائية.

وتتلخص مبادئ التنمية المستدامة في النقاط التالية: التخطيط السليم لاستخدام الأرض والمحافظة على الأراضي الزراعية، الاستغلال الأمثل للثروة المائية والحد من الفاقد، ترشيد استخدام المياه الجوفية، استخدام مياه الصرف الصحي بعد معالجتها، الاستفادة من مياه الأمطار، ترشيد استخدام الموارد المائية في المناطق الحضرية والصناعية، استخدام التكنولوجيا الملائمة، المشاركة الشعبية.

تدعو التنمية المستدامة للمشاركة ولإتخاذ قرارات جماعية خاصة في مجال تخطيط التنمية ، أي أنها تبدأ من المستوى BOTTOM UP DEVELOPMENT المستدامة، فهي تنمية تبدأ من أسفل عند إعداد وتنفيذ خطط التنمية Ecosystem المحلي ثم الاقليمي فالوطني، واستخدام أسلوب النظم المستدامة.

5.2 أهداف التنمية المستدامة وأبعادها ودور تقنية المعلومات والاتصالات في تحقيق اهداف التنمية المستدامة

1.5.2 أهداف التنمية المستدامة

إنَّ التنمية المستدامة تهدف إلى تحرير الإرادة الوطنية من الإعتماد على الخارج أي أنها تشجع التنمية الذاتية، ومساعدة الدول الفقيرة بالإضافة إلى أنها تشجع التنمية التي تحافظ على البيئة. التنمية المستدامة بمفهومها الأساسي، تهدف إلى التطوير البشري، وتحسين نوعية الحياة للإنسان. وفي نفس الوقت عدم الإخلال بالاتزانات الطبيعية والحيوية القائمة، والحفاظ على الموارد الطبيعية والحيوية للأجيال المقبلة. (الاقتصادية الإلكترونية: 2009).

إنَّ هدف التنمية المستدامة الأساسي هو الوفاء بحاجات الناس، وتحقيق الرعاية الاجتماعية على المدى الطويل – مع المحافظة على الموارد الطبيعية والبشرية والحد من التدهور البيئي ما أمكن. وذلك يتطلب المواءمة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبين حماية البيئة وإدارة مواردها. وتتلخص أهداف التنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) في التالي:

1- الغذاء

حيث تهدف التنمية الاقتصادية إلى رفع الإنتاج والإنتاج الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي. كذلك تهدف التنمية الاجتماعية إلى تحسين الانتاجية وضمان الأمن الغذائي المنزلي. وأيضاً تهدف التنمية البيئية إلى الحفاظ على الأراضي والغابات وموارد المياه والأسماك.

2- المياه

تهدف التنمية الاقتصادية إلى رفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية بالإضافة إلى ضمان القدر الكافي من المياه. أما التنمية الاجتماعية فهي تهدف إلى تأمين الحصول على المياه للاستخدام المنزلي. وكذلك تهدف التنمية البيئية إلى الحفاظ على المياه الجوفية وموارد المياه العذبة (السطحية).

3- الصحة

في مجال الصحة، تهدف التنمية الاقتصادية إلى تحسين الظروف الصحية وتوفير الأمان في أماكن العمل والتجمعات. كما تهدف التنمية الاجتماعية إلى وضع معايير للضوضاء والهواء لحماية صحة الإنسان، بجانب ضمان الرعاية الصحية الأولية للفقراء. أما التنمية البيئية فتهدف إلى ضمان التحكم في تلوث الهواء وإدارة النفايات وإعادة تدويرها.

4- الدخل

إنَّ التنمية الاقتصادية تهدف إلى زيادة فرص العمل وزيادة الكفاءة الاقتصادية. ومن أهداف التنمية الاجتماعية دعم المشروعات الصغيرة. أما التنمية البيئية فتهدف إلى ضمان الاستخدام المستمر والمتواصل للموارد الطبيعية اللازمة للنمو الاقتصادي.

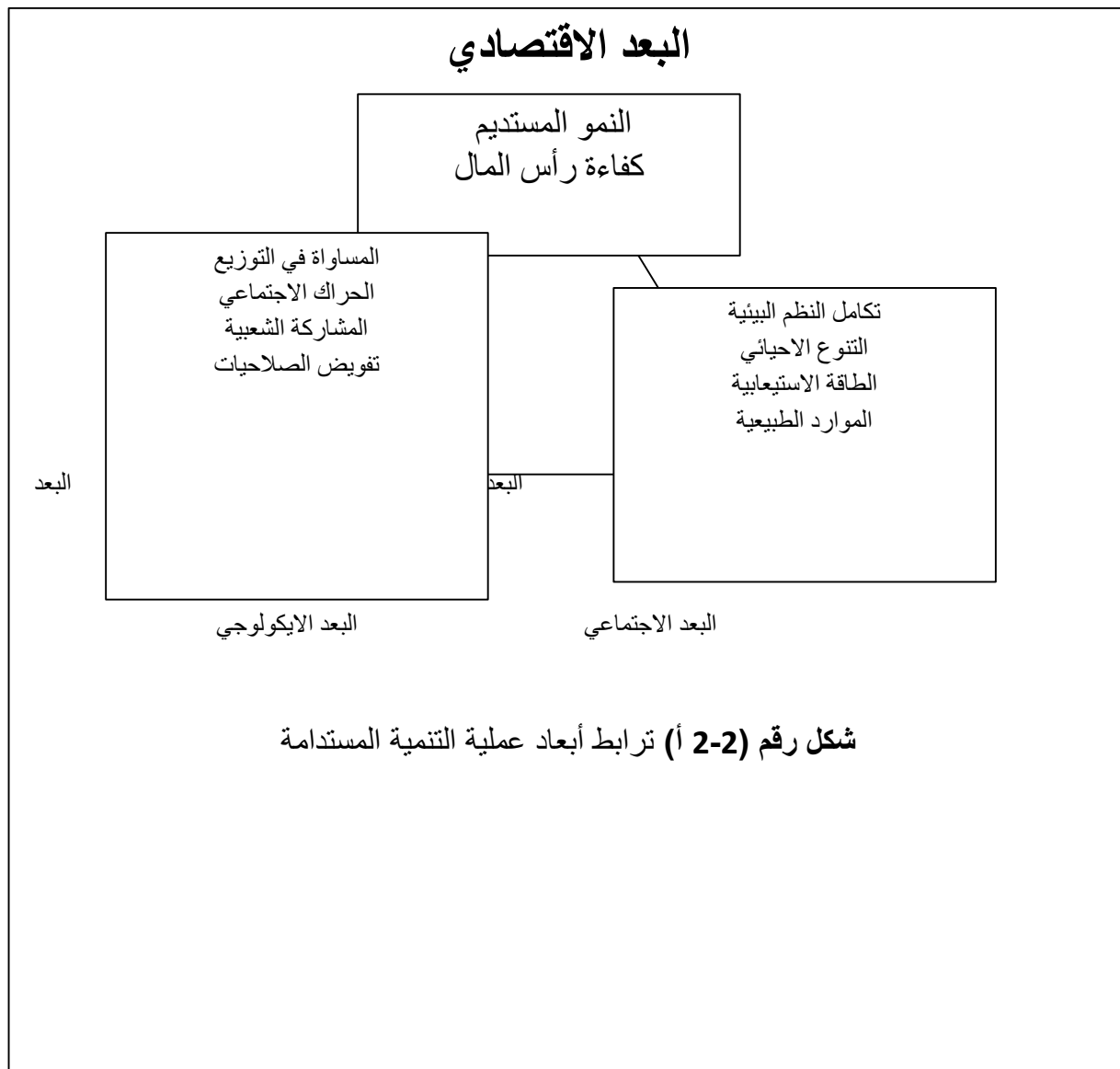
5- المأوى والخدمات

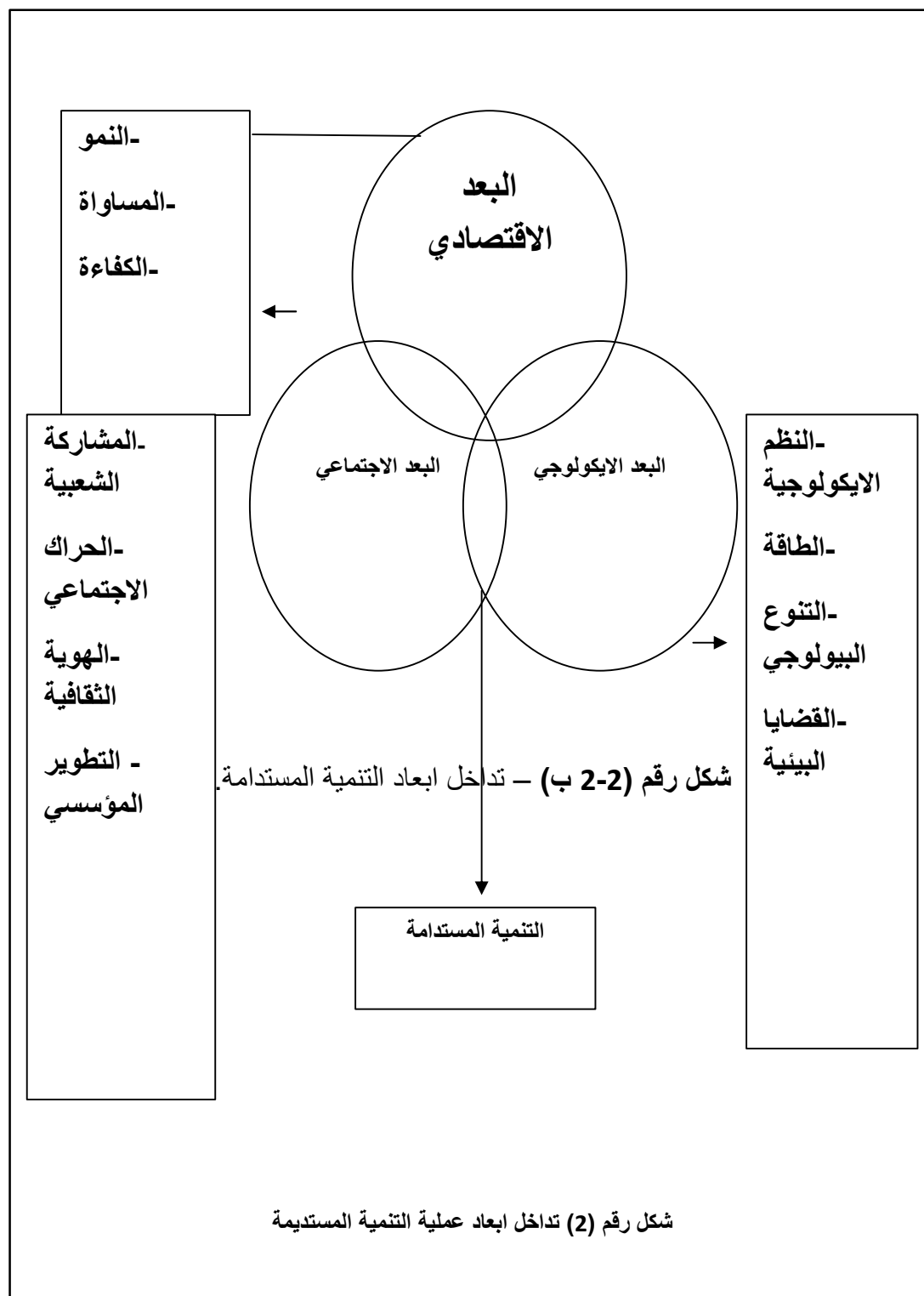
تهدف التنمية الاقتصادية إلى ضمان الاستخدام الكفؤ لموارد البناء ونظم الاتصالات. كما تهدف التنمية الاجتماعية إلى ضمان الحصول على المسكن المناسب وخدمات الصرف الصحي والمواصلات. وكذلك تهدف التنمية البيئية إلى ترشيد استخدام الأراضي والغابات والموارد المعدنية.

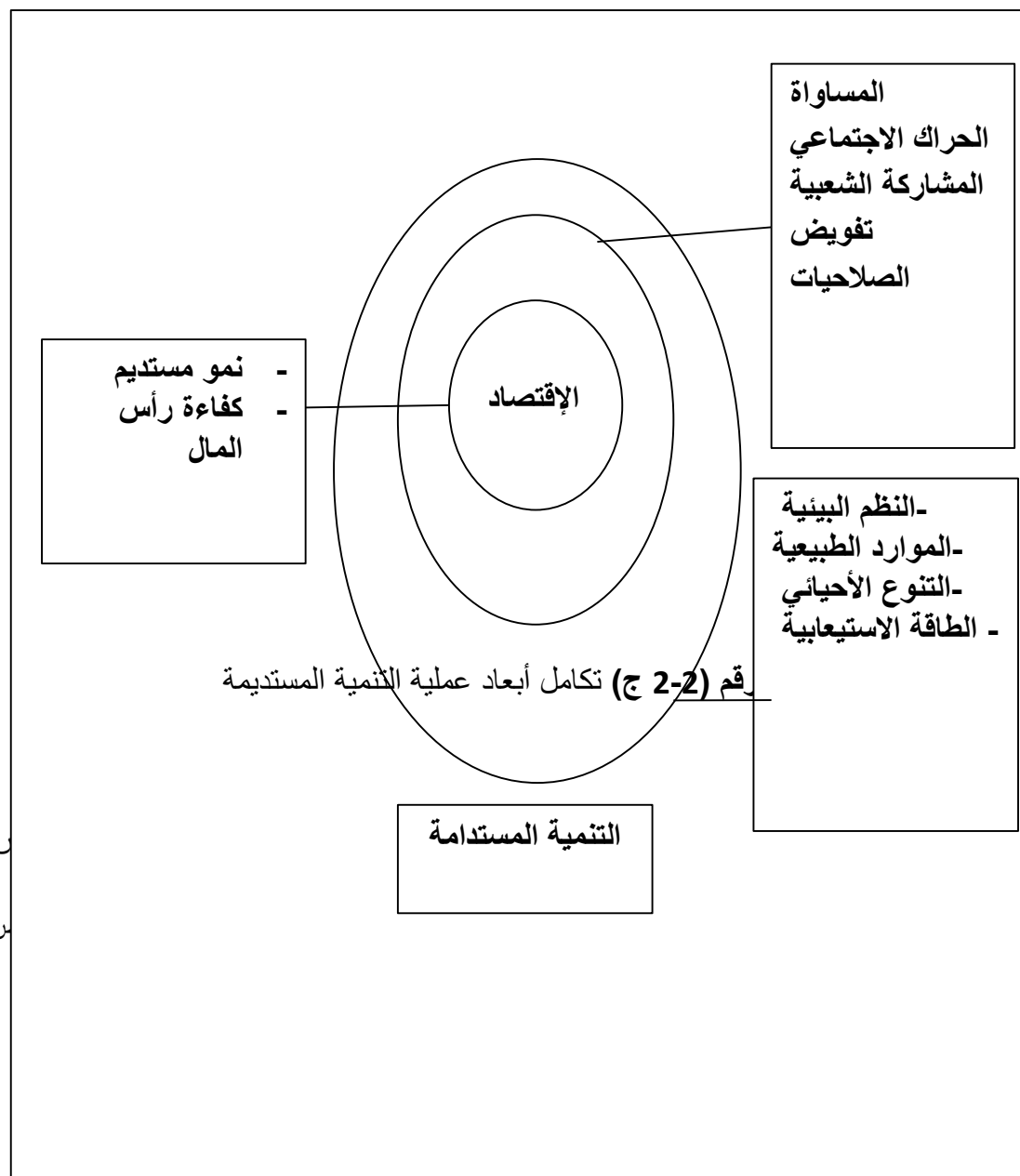
مما تقدم – يمكن القول أنَّ التنمية المستدامة تسعى لتحقيق أهداف (اقتصادية واجتماعية وبيئية) عديدة، يمكن إجمالها في النقاط التالية: تحقيق حياة أفضل للبشر وبشكل عادل ومقبول ديمقراطياً، احترام البيئة الطبيعية (جعل العلاقة بين نشاط السكان والبيئة علاقة تكاملية ومنسجمة)، الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية المتاحة، توعية السكان بالمشكلات البيئية (بالمشاركة في إيجاد الحلول المناسبة لها)، تحقيق تنمية تلبي حاجات الأجيال الحالية والمقبلة، وربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع (بتوظيف التكنولوجيا لتخدم أهداف المجتمع وذلك بتوعية أفراد المجتمع بأهمية Clean Development التكنولوجيا في مجال التنمية واستخدام المتاح منها)، وبخاصة التقنية النظيفة (CDM).
Mehanism (CDM).

2.5.2 أبعاد التنمية المستدامة

إنَّ للتنمية المستدامة أبعاداً ثلاثة، فهي ذات بعد اقتصادي وبعد بيئي بالإضافة للبعد الاجتماعي. وتمثل هذه الأبعاد منظومات فرعية للتنمية المستدامة، و تتكون كل منظومة فرعية من عدد من المنظومات الفرعية الأخرى. وهذا يؤكد الارتباط الوثيق بين هذه الأبعاد، ولذا فإنَّ تحقيق هدف التنمية المستدامة الأساسي يتطلب تحقيق تقدم في كل الأبعاد. و توضح الأشكال الثلاثة التالية مدى الترابط والتداخل والتكامل بين الأبعاد الثلاثة كالآتي:







س 43.

س 43.

6.2 قياس التنمية المستدامة

تختلف مؤشرات قياس التنمية المستدامة عن مؤشرات التنمية التقليدية التي تهتم بالتغير في جانب معين من جوانب التنمية. أما مؤشرات التنمية المستدامة فتهتم بكافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتشتق أدوات قياس التنمية من أهداف التنمية نفسها، ولذلك تختلف الأدوات في عددها ونوعها من فترة زمنية لأخرى ومن مكان لآخر لتعدد أهداف التنمية.

عند إعداد مؤشرات قياس التنمية المستدامة، لابد من مراعاة الأسس التالية: أن تكون قابلة للقياس، أن تكون واضحة وسهلة الفهم، أن تكون مقبولة منطقياً، أن تستند على بيانات يمكن جمعها، إمكانية التنبؤ بها، إمكانية التحكم فيها، وليكون المؤشر جيداً، يجب أن تتوفر فيه الخصائص والمواصفات التالية: أن يكون له صلة بالموضوع المراد دراسته، أن يكون قادراً على قياس التقدم في مجال معين، أن يعكس الواقع، وأن يكون حساساً للزمن والمكان. (غنيم وابوزنط: 2007)

1.6.2 مراحل إعداد مؤشرات قياس التنمية المستدامة

تمر عملية إعداد مؤشرات قياس التنمية المستدامة بعدة مراحل – هي كالتالي

1- المرحلة الأولى

وتشمل الخطوات التالية: تحديد الجهات ذات العلاقة بعملية التنمية المستدامة، تحديد دور كل جهة في عملية التنمية، التكامل بين ادوار الجهات، وتحديد مؤشرات لتقييم انجازات هذه الجهات.

2- المرحلة الثانية

وتتكون من الخطوات التالية: تحديد المؤشرات المستخدمة، مراعاة الانسجام بين هذه المؤشرات والمؤشرات التي وضعتها الأمم المتحدة لقياس التنمية المستدامة، تحديد الجهات المستخدمة للمؤشرات، وتحديد الاهداف التي تستخدم المؤشرات لها.

3- المرحلة الثالثة

ويتم في هذه المرحلة اختبار قائمة المؤشرات المستخدمة – مع التأكيد على التالي: توفر البيانات للمؤشرات ومدى واقعيته، ومصدر البيانات.

7.2 التنمية البشرية المستدامة

1.7.2 التنمية البشرية والتنمية المستدامة

ازدياد حجم القوة العاملة في المجتمع وزيادة الإنتاج "وينقسم إن تزايد عدد السكان يعني مجتمع إلى قسمين رئيسيين السكان داخل القوة البشرية، والسكان خارج القوة السكان عادة، في كل والقوة البشرية بالتعريف هي القوة القادرة على العمل من حيث السن والمقدرة الجسدية البشرية والذهنية، أما السكان خارج القوة البشرية فينقسمون إلى ثلاث فئات رئيسية هي لأطفال، والكهول فئة الأطفال الغالبية العظمى لغير القادرين على العمل تليها فئة وذوو العاهات، وغالباً ما تشكل العاهات، الذين يشكلون نسبة ضئيلة جداً من هذه القوى". أما قوة العمل فهي الكهول ثم فئة ذوو جميع الأفراد الذين يعملون فعلاً من أرباب عمل وعمال ومستخدمين وكذلك الأشخاص الذين تشمل لا يعملون لكنهم قادرون على العمل وراغبون فيه وباحثون عنه. (الأخرس: 1980)

التنمية الاقتصادية ونظراً لأهمية البعد السكاني كغاية للتنمية كمحور أساسي في محاولة الدولي والقومي وتعاونت جهات علمية عديدة والاجتماعية، زاد الاهتمام على المستوى عنها من وتحليل العوامل التي تؤثر على تنمية نوعية ورفاهية السكان والتي يمكن التعبير قياس خلال مؤشرات نوعية التعليم والرعاية الصحية والعدالة في توزيع الدخل وحقوق الإنسان السياسية مياه الشرب والصرف الصحي والاجتماعية والمدنية والثقافية - توفير الخدمات الأساسية من والكهرباء والإسكان والخدمات الأخرى.

الهجرة

منذ القدم عرفت الكائنات الحية الهجرة ومن بينها الإنسان. فهجرة الإنسان تعني انتقاله من منطقة جغرافية لأخرى بغرض تغيير مكان الإقامة، فكان يهاجر من أجل الصيد ثم بحثاً عن الماء والكلاً. ويتطور الحياة عرف الإنسان الهجرة للتعليم والتجارة وغيرها من الأسباب كالحروب والمجاعات والجفاف والتصحر والقهر والمعتقدات الدينية، قال الله تعالى {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ} البقرة 218.

إن ظاهرة هجرة الأفراد قديمة قدم الإنسان، مارستها الشعوب منذ زمن بعيد، فلو أننا تتبعنا تاريخ الهجرة البشرية، لأمكننا وصف الإنسان بأنه أكثر الكائنات الحية انتشاراً وحركة، فمنذ فجر التاريخ لم يثبت في بيئة واحدة، أو يستقر في مكان واحد، بل أنه اعتبر المجتمعات البشرية كمسرح دائم لتنقله. (تومبسون ولويس: 1969).

إن الهجرة ليست فقط انتقالاً للأفراد والجماعات بل هي انتقال لخبرات إدارية ومهارات فنية وقدرات جسمانية، فالهجرات التي حدثت في العالم خلال الفترة مابين 1820م – 1925م، كان لها أثر ايجابي ملموس على أوروبا وشمال أمريكا حيث ساهمت في التقدم الإقتصادي والإجتماعي الذي تتعمان به الآن.

إن انتقائية الهجرة الدولية في اختيار الأفراد الأكثر تعليمياً وقدرة على الإنتاج والعطاء المبدع من الأقاليم أو الدول المتخلفة في العالم الثالث إنما يمثل تحويلاً جغرافياً لقيم أكبر لصالح دول المستقبل لا يماثلها العائد المادي للفرد أو الدولة المرسله متمثلاً في التحويلات النقدية للمهاجر وبالتالي تكون دول الإرسال والفرد هما الخاسرين. (بلال: 2005: 45).

من الصعب وضع حركة الهجرة الدولية في إطار نظري محدد لإختلاف الرؤى بين المدارس الفكرية المختلفة المعنية بظاهرة الهجرة ولإتصالها بمجموعة من المعارف الإنسانية (التاريخ، الإجتماع، السياسة، الإقتصاد وغيرها)، كما أن الإنسان لن يفكر في مغادرة وطنه (هجرة) إذا ما توفرت في داخل وطنه سبل العيش الكريم والحرية (الديمقراطية)، مما يعني أن الهجرة في مجملها إجبارية لأنها تتم في ظروف ضاغطة لا تترك للفرد الفرصة للإختيار.

1.3 مفهوم الهجرة

تعتبر الهجرة سمة من سمات البشر وهي تعني انتقال فرد أو جماعة من الناس من الموطن الأصلي للعيش في المكان الجديد والبقاء فيه لفترة اطول من الزيارة أو السفر، ويتبع ذلك تغير محل الإقامة. ويعرف الانتقال عبر الحدود الدولية بالهجرة الدولية للتمييز بينها وبين الهجرة الداخلية التي تكون داخل حدود الوطن أي أن عبور الحدود السياسية ضروري في حالة الهجرة الخارجية (الدولية) وقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة (13) منه، على حق الفرد في التنقل.

لكل فرد الحق في حرية التنقل وفي اختيار محل اقامته داخل حدود الدولة، ولكل فرد الحق في مغادرة أي بلد، بما ذلك بلده، وفي العودة إلى بلده. (الأمم المتحدة: 2002: 1).

إن الديموغرافيين يفرقون بين الهجرة إلى الدولة والهجرة من الدولة، عند الأخذ في الاعتبار المكان المقصود أو المكان الأصلي – والمراد بحركة الهجرة، الهجرة الخارجية التي تحدث من البلاد إلى خارجها والعكس "يكون جملة الداخلين والخارجين ما يعرف "بحجم الهجرة" – كما أن الفرق بينهم يسمى "صافي الهجرة" أو "ميزان الهجرة" – فإذا زاد عدد المهاجرين إلى البلد على عدد المهاجرين منها دعي الفرق "فيض الهجرة"، وإذا نقص عنه دعي غيبض الهجرة". (الشرنوبي: 2005).

وبغض النظر عن تاريخ الهجرة، تعد الهجرات قديماً وحديثاً عاملاً هاماً في تطور الحياة الإنسانية وتشكيل المجتمعات، وتغيير الأنماط الإقتصادية التقليدية. فالهجرة تعيد توزيع السكان على النطاق القومي والإقليمي والقاري وتؤثر على نمو السكان لأي منطقة. فالنمو السكاني يحدث طبيعياً نتيجة زيادة عدد المواليد عن عدد الوفيات أو صناعياً نتيجة انتقال الأفراد من مكان لآخر (الهجرة).

وقد أدى التفاوت الكبير في معدلات النمو السكاني المتسارع بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية الي زيادة معدلات الهجرة. وفي المدى القصير تخفف الهجرة الضغط السكاني لكنها في المدى الطويل لا تعالج الزيادة السكانية في المناطق المرتفعة الكثافة السكانية كما أنها لا تؤدي الي نمو السكان في الدول المستقبلية.

تشير إحصاءات السكان العالمية إلى أن إجمالي عدد السكان في العالم بلغ 5,3 بليون نسمة في عام 1990م، يعيش 75% منهم في العالم الثالث و 25% في الدول المتقدمة. (عبد الرحمن:1999)، أيضاً يتضح التباين في معدلات النمو السكاني بين الدول الغنية والفقيرة من خلال الجدول التالي الذي يوضح مؤشرات النمو السكاني للفترة ما بين 1965م /1990م وحتى عام 2000م.

جدول (1-3): مؤشرات النمو السكاني 1990/65م وحتى عام 2000م

مجموعة البلدان	السكان عام (1989م) بالملايين	متوسط النمو السنوي		
		73/65	90/80	2000/90
الدول منخفضة ومتوسطة الدخل	4037	2,5	2,1	1,9
دول منخفضة الدخل	2947	2,6	2,0	1,9
دول متوسط الدخل	1090	2,4	2,1	1,9
أفريقيا وجنوب الصحراء	479	2,6	3,2	3,1
شرق آسيا	1566	2,7	1,5	1,4
جنوب آسيا	1132	2,4	2,3	1,9
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	404	1,9	2,1	2,1
أمريكا اللاتينية والكاريبي	422	2,7	2,1	1,8
الدول المديونة	506	2,5	2,1	1,8
الدول المرتفعة الدخل	789	1	0,7	0,5
مصدرو النفط	609	2,7	2,7	2,4

المصدر، البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 1990م - (الفقر) مؤشرات التنمية الدولية، واشنطن، 1990م، ص 191.

من الجدول أعلاه يتضح أن الدول الأكثر فقراً مثل أفريقيا وجنوب الصحراء بلغت معدلات النمو السكاني فيها 3,2% خلال الفترة 1980م - 1990م و 3,1% للفترة 1990م - 2000م. بينما تقل النسب في دول شرق وجنوب آسيا لنفس الفترات. ويلاحظ التفاوت الحاد في معدل نمو السكان بين المناطق الأكثر فقراً (أفريقيا وجنوب الصحراء 3,1% للفترة من 1990م/2000م) والدول المرتفعة الدخل 0,5% حيث نجد أن عدد سكان الدول الفقيرة يزيد بمقدار ستة أضعاف سكان الدول المتقدمة، وهذا يفسر المشاكل المتوقعة في الدول الفقيرة).

وفي العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين وبداية القرن الحالي لعب الحراك السكاني دوراً هاماً في إعادة تشكيل التركيبة السكانية وتغيير خريطة سكان العالم. ومن أهم الهجرات الدولية الرئيسية في العصر الحديث ما يلي: الهجرات الأوروبية فيما وراء البحار، الهجرات الأوروبية داخل أوروبا، الهجرات الأفريقية، والهجرات الآسيوية.

إن رغبات البشر معقدة، لذا فإن اتخاذ قرار الهجرة يعتمد على عدة جوانب أو عوامل منها السياسية والثقافية والاجتماعية والبيئية فالعامل الإقتصادي لا يبرر الهجرة وحده "إن المهاجر يتأثر بمجموعة من العوامل الإيجابية والسلبية سواء في منطقة المنشأ أو المقصد، وهذه العوامل هي عوامل محتملة، وأن المهاجر يوازي بين هذه وتلك ولكي يتحرك لابد أن تكون عوامل الجذب في المقصد أكبر منها في المنشأ، ويجعله ذلك يتغلب على العقبات المعترضة لهجرته مثل المسافة، وتكاليف السفر، وتمزيق أنماط حياته المستقرة. (جابر: 2004) إن نتائج الهجرة تترك أثراً واضحاً على بناء المجتمع ونظمه في كل من جانبي عملية الهجرة إلى الموطن الأصلي للمهاجر "الطارء" والموطن الجديد "المستقبل الذي يستقر فيه. (عوض: 1997) وعلي الرغم من أن الهجرة الدولية تؤدي إلى زيادة الناتج القومي الإجمالي إلا أنها تعمل على زيادة التفاوت بين الدول الغنية والقوية. ولا بد من فرض ضريبة على حكومات الدول المتقدمة نظير سرق العقول البشرية من الدول النامية و تحويل عائداتها للدول الفقيرة للتعويض على الخسارة التي منيت بها لفقدائها لهذه العقول. (بجواتي: 1976) ولهذا يمكن القول أنه عند اتخاذ قرار الهجرة، لابد أن يوازن الإنسان بين المنافع والمضار المتوقعة، ويتخذ القرار ويتحمل نتائجه إذا وجد أن المنافع تفوق المضار، وأن ما يحفز

على الهجرة هو قوة عوامل الطرد في بلد الأصل وشدة عوامل الجذب في بلد المهاجر. علماً بأن نتائج الهجرة يكون لها آثار مهمة على دولة الإرسال ودولة الاستقبال معاً.

1.1.3 هجرة العقول البشرية

التمهيد

تعتبر الهجرة إلى حد كبير بمثابة نقل رخيص للمهارات والكفاءات من بلد فقير إلى بلدان غنية، فكان بلدهم الفقير يمن على من هم أثري وأغنى منه. (جلال الدين: 1979).

إن هجرة الأدمغة تعني هجرة لرأس المال الأعلى، وقد ابتدع البريطانيون عبارة "نزيف العقول" للتعبير عن خسارة بريطانيا للعلماء والمهندسين لصالح الولايات المتحدة الأمريكية. كذلك عانت دول العالم الثالث خلال القرن العشرين وبعد الحرب العالمية الثانية من هجرة الكفاءات، لكن الظاهرة لم تلق اهتماماً دولياً إلا في نهاية الستينات والسبعينات من القرن الماضي.

إن هجرة العقول ظاهرة ليست بالجديدة، فقديمًا كانت هناك هجرات للعقول البشرية بين الدول تم توظيفها لخدمة تطور المجتمعات. لكن منذ الستينات من القرن الماضي أصبح لها سوق عالمية منظمة تتدخل فيها مؤسسات رسمية، وكلما زاد تأهيل العنصر البشري، زادت فرصته في الهجرة (انتقائية الطابع). وتعتبر منظمة اليونسكو أن هجرة العقول البشرية تعتبر نوع شاذ من أنواع التبادل العلمي بين الدول الغنية والفقيرة أو ما يعرف بالنقل العكسي للتكنولوجيا لأنه يتم نقل أهم عناصر الإنتاج وهو العنصر البشري.

وتعتبر ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية بأنها نوع شاذ من أنواع التبادل العلمي بين الدول، يتميز بالتدفق في اتجاه الدول الأكثر تقدماً من الدول الأقل تقدماً، وهو ما أطلق عليه هجرة الكفاءة العلمية "هجرة الأدمغة" أو هجرة العقول. (موقع أدمغة: ب.ب.ت.ن) وتعتبر هجرة العقول إلى الخارج من أهم العقبات التي تواجه برامج التنمية في دول العالم الثالث خاصة الدول العربية والإسلامية كما أنها تعد مؤشراً لفشل تنمية الإنسان اقتصادياً واجتماعياً حيث قدرت خسائر الدول العربية في السبعينات بحوالي 11 مليار دولار بسبب هجرة العقول وقد تضاعفت في عام 2006م لتصل إلى 200 مليار حسب تقديرات منظمة العمل العربية.

إن 54% من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى أوطانهم، وأن 34% من الأطباء المهاجرين في بريطانيا هم من العرب. كما أن أمريكا وبريطانيا وكندا تستقطب 75% من العقول العربية المهاجرة، وتبلغ خسائر الدول العربية نتيجة ذلك 200 مليار. (منظمة العمل العربية: 2006) ويمكن القول أن هجرة العقول تمثل خسارة تنموية لدول الإرسال ومكسباً تنموياً لدول الاستقبال، مما يؤدي إلى زيادة التفاوت بين الدول الغنية والدول الفقيرة.

وقد ورد في التقرير العالمي لليونسكو عام 1998م أن نسبة 47.4% من مجموع براءات الاختراع التكنولوجي في العالم 1995م كانت في أوروبا الغربية و 33.4% في أمريكا الشمالية و 16.6% في اليابان والدول الصناعية الجديدة، بينما كان نصيب الدول العربية ضئيلاً من براءات الاختراع التكنولوجي. (قويدر: ب.ب.ت.ن).

رغم الأثر الجلي لظاهرة هجرة الأدمغة في المدى البعيد، إلا أن هناك فراغاً إحصائياً حول الظاهرة، عليه لابد من الإعراف في مجال البحث عن إحصائيات وحقائق حول هجرة الأدمغة من البلاد العربية بأن تقصي الحقائق ليس بالأمر السهل. فالمعلومات والإحصائيات الدقيقة الشاملة والحديثة لا تتوافر في البلاد العربية وبالتالي شبه مجهولة تماماً. (زين: 1972)

إن تدفق العقول المهاجرة لا زال مستمراً رغم الجهود المبذولة، فأمريكا وأوروبا لازالت تبذل قصارى جهدها لاستقطاب الكفاءات وبشتى الوسائل، الأمر الذي سيزيد ويوسع الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

إن هجرة الكفاءات ينتظر أن تتصاعد أكثر باشتداد العولمة، فعلى الرغم من أن أحد التناقضات الرئيسية للنظام العالمي الجديد، النابعة من فرض البلدان المصنعة لمصالحها على البلدان المتخلفة هي الإصرار على حرية التجارة في السلع والخدمات على حين تستمر حدود البلدان المصنعة مغلقة أمام انتقال البشر إليها. (فرجاني:2000)

أحياناً تكون هجرة الأدمغة في الدول ذات الزيادة السكانية نعمة، فمن خلال الهجرة يستطيع المهاجرون من الدولة تحويل جزء من مدخراتهم إلى وطنهم واستثمار الخبرات التي اكتسبوها في الغربية في أوطانهم لاحقاً. لكن في أغلب الأحيان تكون هجرة العقول نقمة إذا كانت الدولة تنتمي إلى دول العالم الثالث. أيضاً تعتبر هجرة العمالة الفائضة نعمة لدول الإرسال، لأن هجرتهم لن تؤثر على اقتصاد الدولة الأصل، وتكون المنافع المتحققة أعظم من المضار الناتجة.

2.1.3 خطورة هجرة الكفاءات

إن الهجرة ينتظر أن تصيب العناصر الأكثر استعداداً من الأجيال الأصغر من كفاءات البلدان المتخلفة، خاصة أولئك الذين ينتمون إلى الفئات الاجتماعية الأقر بما يتيح لهم قرباً اجتماعياً وثقافياً من بلدان الهجرة المرتقبة من خلال وسائل الإتصال الحديثة، ويمكن لهم أن ينتظموا في مساقات تعليمية تقربهم مهنيًا وثقافياً من البلدان الغربية المصنعة. (فرجاني:2000)

وتكمن خطورة هجرة العقول أو استنزافها في الآتي: التكاليف المرتفعة للتعليم والتدريب التي تتحملها الدولة الأم، وسلب موارد نادرة في الدول المرسلّة وفقدان مصادر تطور المجتمع في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والثقافية وغيرها.

إن هناك صلة وثيقة بين التعليم والتدريب في الدول المتقدمة وهجرة هذه الكفاءات، ولهذا من المتوقع أن تفقد الدول النامية الشريحة الأكثر حيوية وهم الأجيال الأصغر من الكفاءات لصالح الدول المتقدمة.

2.3 تاريخ الهجرة الدولية

في المائة سنة الأخيرة أو نحوها، فقد هاجر حوالي 62 مليون نسمة منهم 90% توجهوا إلى الأمريكيتين، معظمهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي استقبلت نحو 60% من المجموع الكلي. وتليها كندا فقد استقبلت 8 مليون نسمة أي 11,5% من المجموع الكلي، وتليها الأرجنتين التي وصلها 6 مليون نسمة أي حوالي 10% من المجموع الكلي، والبرازيل التي استقبلت 4,5%، ثم نيوزلندا حوالي 2 مليون نسمة أي 3%، وآخرها جنوب أفريقيا فقد وصلها 1,5 مليون نسمة أي 2,2%. (الشرونوبي:2005)

وقد تأثرت حركة الهجرة تأثيراً عظيماً بالأحداث التي جرت في التسعينات من القرن العشرين (انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي)، كالحروب في أوروبا (منطقة البلقان) وأفريقيا (روندا، جنوب السودان) وحرب تحرير الكويت 1992م واحتلال العراق، بالإضافة إلى أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م في بداية القرن الحادي والعشرين، مع العلم أن سياسات الهجرة كانت حتى بداية التسعينات تتسم بالمرونة لأسباب إنسانية، لكن في الأونة الأخيرة أصبح العامل الأمني في مقدمة الأولويات لدول الإستقبال خاصة الدول الغربية، لهذا يرى الباحث أن حركة الهجرة تتأثر إيجابياً أو سلباً بما يجري من أحداث على المستوى الإقليمي أو الدولي.

إن حاجة المجتمعات الأوروبية إلى العمالة المهاجرة ليست هي حاجة مؤقتة، بل أن العمل الوافد في المجتمعات الغربية يمثل قوة عمل ضرورية لإستمراية أداء النظام الإقتصادي الرأسمالي على رغم تزايد معدلات البطالة في أوساط الجماعات المحلية. (النجار:2001)

من ناحية أخرى إن التخلف الذي تعيشه دول العالم الثالث يضمن استمرارية الهجرة الخارجية، ففي اجتماع لخبراء الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي حول الهجرة والتنمية لعام 2006م أشير إلى أن من بين 150 مليون مهاجر في العالم، يقدر أن أكثر من 50 مليون هم من

الأفريقيين، فضلاً عن ذلك، فإن حوالي 50% من المشردين داخلياً في العالم و 28% من اللاجئين يوجدون في أفريقيا. (الاتحاد الإفريقي: 2006)

إن الهجرة لن تستمر معدلاتها الحالية فحسب، بل أنها ستزيد – فمعدل النمو السكاني في البلدان المرسله سيواصل ارتفاعه، في حين أن معدل النمو السكاني في أوربا أخذ في الإنكماش مع تقدم السكان في العمر. (مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية والسكان: 2009)

إن هناك من العلماء والمهندسين الأفارقة في الولايات المتحدة أكثر مما هو موجود من هذه الكوادر في أفريقيا. وهناك كثير من الشواهد التي تؤكد أن الهجرة الدولية ساهمت في تحقيق الرخاء والتقدم والتطور للعديد من الدول في كل من أوربا وأمريكا الشمالية. (شبكة المشكاة الإسلامية: 2007)

1.2.3 تفسيرات الهجرة

أن الهجرة الدولية ظاهرة من الصعب وضعها في إطار نظري محدد لعدم وجود نظرية اجتماعية محددة ومقبولة من كافة المدارس الفكرية المعنية بظاهرة الهجرة، ذلك أنها تتصل بمجموعة من العلوم الإنسانية كعلم التاريخ والجغرافيا والإجتماع والسياسة و الإقتصاد. لذا فإن تعريفات الهجرة تتباين حسب المعيار المستخدم في التعريف أو التصنيف.

الهجرة لغة اسم من هجر، يهجر، هجرًا وهجرانًا، ويقال هاجر القوم من دار إلى دار أي تركوا الأولى إلى الثانية كما فعل المهاجرون من مكة إلى المدينة، أما شرعاً فقد عرفها كثيرون بأنها ترك دار الكفر والخروج منها إلى دار الإسلام، وتعني أيضاً ترك مانهى الله عنه لقوله صلى الله عليه وسلم (المهاجر من هجر مانهى الله عنه).

إن أصل المهاجرة عند العرب خروج البدوي من بادية إلى المدن. (الأزهري: 1967: 42) أما اصطلاحياً فقد اختلف المؤرخون حول مفهومها ومن ضمن التعاريف فقد عرفت الهجرة بأنها هي تنقل الناس عبر حدود معينة من مكان لآخر، بغرض الإقامة الجديدة الدائمة فيها، وتنقسم إلى هجرة خارجية وهجرة داخلية. (عبد المعطي وآخرون: 1994: 21)

كما عرفت الهجرة بأنها الحركة الدائمة والنسبية التي يقوم بها شخص أو جماعة تتخطى الحدود الإدارية أو السياسية نحو منطقة ما أو مجتمع ما. (الخريجي والجوهري: 1980: 50) الهجرة هي انتقال للفرد أو الجماعة من مكان لآخر داخل الدولة ذاتها أو خارج حدودها السياسية، بهدف معين واضح، والشخص يهاجر إما بإرادته أو قسراً عنه، وهو إما أن يعود للإقامة في موطنه الأصلي مرة أخرى، أو يستقر بشكل نهائي في موطنه الجديد. (شفيق: 1982)

وأيضاً تم تعريف الهجرة على أنها زحف سلمي لأفراد وجماعات دافعهم شخصي من دولة لأخرى، وفي بعض الأحيان من منطقة لأخرى في نفس الدولة. (الشرنوبلي: 2005)

مما تقدم نخلص الي أن الهجرة تعني تغيير محل إقامة السكان سواء بصورة دائمة أو مؤقتة. وتكون الهجرة خارجية عند عبور الحدود السياسية اما داخل حدود الدولة فتكون هجرة داخلية.

2.2.3 أشكال الهجرة

تتباين تصنيفات الهجرة حسب المعايير المستخدمة في التقسيم، كالتالي:

(أ) تقسم الهجرة حسب معيار الفترة الزمنية إلى الأشكال التالية: الهجرة الدائمة وهي انتقال الفرد أو الجماعات إلى وطن جديد سواء داخل الدولة أو خارجها والإستقرار فيه نهائياً، والهجرة المؤقتة وتعني انتقال الفرد أو الجماعات إلى وطن جديد سواء داخل الدولة أو خارجها والإستقرار فيه بصورة مؤقتة.

إن الهجرة الدائمة ينفصل فيها المهاجر انفصلاً تاماً عن وطنه الأم بعد أن يلائم حياته مع البيئة الجديدة ويتغلب على صعابها، أما الهجرة المؤقتة فتتمثل في هؤلاء الذين يبتعدون عن

مكانهم الأصلي فترة قد تكون طويلة أو قصيرة، ولكن يعود بعدها الشخص إلى موطنه الأصلي مرة أخرى. أما الهجرة الموسمية وهي أن ينتقل الفرد أو الجماعات إلى وطن جديد سواء داخل الدولة أو خارجها للعمل خلال موسم محدد ثم العودة للوطن الأصلي بعد انتهاء الموسم. (شفيق:1987)

- تقسم الهجرة حسب معيار الشرعية إلى: الهجرة الشرعية وهي أن ينتقل الفرد أو الجماعات (ب) وفق الضوابط واللوائح القانونية التي تحددها كل دولة، والهجرة غير الشرعية وفيها ينتقل الفرد أو الجماعات دون علم الجهات الرسمية في دول الإرسال والإستقبال. فهي هجرة بلا ضوابط وبدون مستندات رسمية. مثال لذلك الهجرة السرية بين الدول الأفريقية ومنها إلى دول أوروبا والتي تكون محفوفة بالمخاطر. (الشرونبي:2005)
- وحسب معيار مكان الانتقال تقسم الهجرة إلى: الهجرة الخارجية وتعني انتقال الفرد أو (ج) الجماعات من دولة إلى دولة أخرى. وتخضع لتنظيم الدول بموجب القوانين التي تصدرها للتحكم في حجم الهجرة، والهجرة الداخلية حيث ينتقل الفرد أو الجماعات من منطقة لآخرى داخل حدود الدولة – وايضاً تنقسم إلى الأشكال الآتية: الهجرة بين الأقاليم، الهجرة بين المدن، والهجرة في داخل المدينة ويصعب على الدولة التحكم فيها، كما أنها تعتبر أقل كلفة من الهجرة الخارجية.
- أيضاً تقسم الهجرة حسب معيار الإرادة إلى التالي: الهجرة الاختيارية (د) (الطوعية/الإرادية/الحرية): وتتم بمبادرة الفرد أو الجماعات ورغبتهم في الانتقال إلى وطن جديد سواء داخل الدولة أو خارجها، وتكون لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، الهجرة الإجبارية (القسرية/القهرية/التهجير): تتم بواسطة قوة خارجية في ظل ظروف قاهرة وتكون بغير إرادة الفرد أو الجماعات ولأسباب سياسية كالنزاعات القبلية وحملات التطهير العرقي المنظمة أو أمنية كالحروب أو طبيعية كالزلازل.
- كما أن الهجرة تقسم حسب معيار العدد إلى التالي: الهجرة الفردية وهي أن ينتقل الأشخاص (ه) فرادى، والهجرة الجماعية وتكون في الانتقال في شكل مجموعات.
- وحسب معيار السبب تقسم الهجرة إلى: الهجرة لأسباب اقتصادية، الهجرة لأسباب دينية، (و) الهجرة لأسباب اجتماعية، والهجرة لأسباب ثقافية.
- وباستخدام معيار المسافة، تقسم الهجرة إلى التالي: الهجرة الطويلة المدى، والهجرة القصيرة (ز) المدى.
- إن الهجرات أصبحت تأخذ أشكالاً متعددة منها ذات الإتجاه الدال لمسافات قصيرة والهجرات (Roberts:1979) إلى مسافات طويلة والهجرات المتأرجحة بين الريف والحضر.
- وتقسم حسب معيار التنظيم الاجتماعي إلى التالي: الهجرة بواسطة الأسرة، الهجرة بواسطة (ح) العشيرة، والهجرة بواسطة الفرد.
- أيضاً وبحسب معيار الاختيار تقسم إلى التالي: الهجرة العشوائية لا يتم اختيار العمالة الوافدة (ط) وبالتالي تضم العمالة الماهرة ونصف الماهرة وغير الماهرة، والهجرة الإنتقائية (الإصطفائية) وفيها يتم اختيار العمالة الوافدة وفق مواصفات معينة.
- وهناك الهجرة البيئية وهي شكل جديد من أشكال الهجرة الناجمة عن تغير شامل للبيئة، (ي) كالتغير المناخي، مع ضرورة التمييز بين المشاكل الطبيعية الناشئة لعوامل طبيعية (الفيضانات، موجات الجفاف،...) والمشاكل الطبيعية الناشئة لعوامل غير طبيعية نتيجة سوء تعامل الإنسان مع الطبيعة ومثال لذلك التصحر. وبالتالي تكون العوامل البيئية دافعاً أساسياً للهجرة والنزوح، لوجود تغيرات بيئية أو عمليات تعرية ببيئة (التصحر) تؤثر على السكان الذين يعتمدون مباشرة على البيئة في معيشتهم.

إن المهاجرين هم الأشخاص الذين أجبروا على مغادرة سكنهم التقليدي مؤقتاً أو بصفة دائمة بسبب اضطراب واضح للبيئة - طبيعياً أو بفعل تدخل الإنسان - عرض وجودهم للخطر أو أثر جدياً على مستوى حياتهم. (جريدة السفير: 2008)

- كذلك يمكن تصنيف الهجرات الدولية التي شهدتها الوطن العربي كآلاتي: هجرات من دول (ك) الوطن العربي، هجرات إلى دول الوطن العربي، وهجرات بين دول الوطن العربي.
- إن هناك تحركات سكانية تعتبر نوعاً من الهجرة، كما أوردتها تقارير الأمم المتحدة- وهي (ل) كآلاتي: المسافرون غير المقيمين على الحدود ويقتضي عملهم تخطي الحدود باستمرار (الرعي)، المسافرون من السياح ورجال الأعمال والطلاب أو من يحملون جوازات مرور، المسافرون غير اللاجئين أو الأشخاص الذين نقلوا لظروف قاهرة إلى غير موطنهم، والمسافرون الذين يبحثون عن مكان إقامة بصفة مستديمة أو موسمية أو مؤقتة ومن يعولونهم. (محجوب: 1977)

3.3 دوافع الهجرة

بصفة عامة ترتبط الهجرة ارتباطاً وثيقاً بالأوضاع السائدة في الوطن الأصلي والظروف آنذاك في الوطن المقصود. ورغم تعدد العوامل المتداخلة للهجرة الخارجية إلا أنها تقسم إلى قسمين رئيسيين: العوامل الدافعة: وهي العوامل الطاردة في الوطن الأصلي، والعوامل الجاذبة: وهي العوامل الإيجابية في الوطن المقصود.

وفي رأي أن الفرد يفضل الانتقال من البيئة السلبية إلى البيئة الإيجابية، حيث تضمن له البيئة الإيجابية كل ما فقده في البيئة السلبية.

إن الهجرة ناتجة عن عدم التوازن الاجتماعي والاقتصادي بين الأقاليم، حيث هناك بعض العوامل التي "تدفع" الأشخاص بعيداً عن مكان اقامتهم الأصلي وعوامل أخرى تجذبهم إلى المناطق التي سيستقرون فيها، وفي معظم الأحيان تعمل هذه العوامل في نفس الوقت. (بوفير: 1405هـ)

1.3.3 عوامل وأسباب الدفع

1.3.3.1 العوامل الاقتصادية

تعتبر أحد العوامل الرئيسية المؤثرة في الهجرة بل أنها تعد أشد العوامل الدافعة بالإضافة إلى العوامل الأخرى والتي تتفاوت تأثيراتها على الهجرة من منطقة لأخرى – وتتمثل العوامل الاقتصادية في التالي: التفاوت في مستويات الدخل والأجور بين الدول، وارتفاع معدلات البطالة نظراً لفشل مشاريع التنمية في خلق فرص عمل جديدة لعدم ارتباطها بنظام التعليم وأيضاً التوسع الكمي غير المدروس في نظام التعليم وإعداد الخريجين. وتعتبر البطالة من أخطر المشكلات التي تواجه دول العالم الثالث ومنها الدول العربية التي يوجد بها أعلى معدلات البطالة في العالم. فقد ذكر سعيدي يحيى وآخرون (يحيى وآخرون: ب ت ن) أن نسبة البطالة في الدول العربية قدرت ما بين 15% و 20% ، ففي التقرير الصادر لعام 2003 م لمنظمة العمل الدولية ذكر أن متوسط نسبة البطالة في العالم بلغ 6.2 % بينما بلغت النسبة 12.2 % في دول الوطن العربي مع الأخذ في الاعتبار أن 60 % من سكان الوطن العربي أقل من سن الخامسة والعشرين.

وقد وصف تقرير منظمة العمل العربية الذي نشر في شهر مارس 2005م أن البطالة في المنطقة العربية هي الأسوأ بين جميع دول العالم، وتعاني فئة خريجي التعليم العالي من أعلى معدلات البطالة أي أن غالبية العاطلين هم من الشباب والسودان ليس إستثناءً. علماً بأن معدلات البطالة متفاوتة من دولة ذات كثافة سكانية عالية إلى دولة منخفضة الكثافة.

إن البطالة في الدول الخليجية أقل منها في الدول العربية الأخرى، ففي الإمارات المتحدة تبلغ 2,5% والبحرين 3,1% وقطر 5,1% وفي حين ترتفع معدلات البطالة إلى 14,4% في المغرب والأردن و 15,6% في تونس و 17% في السودان. وتبلغ أعلى معدلاتها في الجزائر حيث تصل إلى 19,8% وفي فلسطين 60% بسبب سياسة الاحتلال والحصار والعوان الإسرائيلي. (مؤتمر العمل العربي: ب.ت.ن).

أ- تدهور مستوى المعيشة.
عدم التخطيط العلمي السليم حيث أنه على الرغم من وجود وزارات وهيئات رسمية للتخطيط -ب- في الكثير من البلدان العربية، فإنه يبدو أن التخطيط أشبه مايكون بمادة إعلامية وموضوعاً إدعائياً ودعائياً أكثر من كونه حقيقة قائمة لها وزنها ومفعولها ونتائجها. (ياسين: 1984).

ج- ارتفاع مستويات الفقر.
ويتجلى ذلك في عدم قدرة الدولة الأم على التحكم في الأسعار وكذلك عدم التوزيع العادل للثروة بالإضافة إلى غياب خطط التنمية المتسدامة (التخطيط الاقتصادي المستدام).

1.3.3.2 العوامل الاجتماعية

وتتلخص عوامل الدفع الاجتماعية في التالي: إشباع الحاجات الاجتماعية الأساسية (الزواج والمسكن)، زيادة الوعي السياسي والثقافي عند الشباب والمهنيين المتخصصين أدى ذلك لعدم الشعور بالرضى رغم وسائل القمع، عدم الثقة في خبرة الكوادر الوطنية والاعتماد على الخبرات الأجنبية، الإنبهار بنمط الحياة الباذخ والذي يروج عن الدول المتقدمة (دول المصّب)، النظرة الدونية إلى أصحاب المهن الدنيا كالحرفيين ونحوهم، نقص الخدمات أو انعدامها وصعوبة الحياة، وجود الأقارب والأصدقاء في دولة المهجر، التفرقة بين خريجي الجامعات الأجنبية والوطنية، التخلف الصحي والطبي – ويتمثل في قلة المؤسسات الطبية وعدم وجودها في بعض المناطق في الدولة وأيضاً البطء في تنفيذ المشاريع الصحية، وتدهور نظم التعليم (العام والعالي)، وعدم ملاءمتها ومواكبتها للتقدم العلمي المتسارع في العالم مع احتياجات الدولة التنموية.

1.3.3.3 العوامل السياسية

تعتبر العوامل السياسية عوامل دفع قوية للمثقف وتؤدي الي هجرات اجبارية وقد شهد العالم في العصور الحديثة العديد من الهجرات بسبب العوامل السياسية، حيث نجد أن الأوضاع السياسية في بلدان المهجر وخاصة الولايات المتحدة تعتبر عاملاً جاذباً للمهاجرين لأنها تتسم بالإستقرار السياسي والحرية الديمقراطية، وهذا مايشجع العلماء والخبراء على الهجرة وكذلك الطلاب على البقاء والعيش هناك، ومن العوامل السياسية الآتي: اضطهاد الحكومات للمثقفين وانتهاكات حقوق الإنسان بالإضافة للإرهاب الفكري، فهناك أبحاث يمنع نشرها من قبل السلطات بالدولة الأم، الإنتكاسات والهزائم، عدم الإستقرار السياسي (الحروب والنزاعات)، وسيطرة فئة معينة على مقاليد الحكم والإعتماد على ولاء الأقارب والوسطاء. (يس:1984)

4 العوامل الإدارية. 1.3.3

من أهم العوامل التي تدفع الأفراد والجماعات إلى الهجرة الخارجية مايلي: الإجراءات الروتينية وعدم مشاركة اصحاب المؤهلات العليا في اتخاذ القرارات، ارتباط الترقى الوظيفي بمدى القرب من الحاكم في أغلب الأحيان. بالإضافة سياسة الترقى التي تعتمد على الاقدمية لا علي الكفاءة العلمية، غياب التنمية الريفية حيث تتركز أغلب مشاريع التنمية ومراكز العلم والترفيه والعلاج في المدن الكبرى، وتضخم الأجهزة الحكومية بالموظفين الإداريين.

5.1.3.3 العوامل الأخرى

هناك عوامل أخرى دافعة للهجرة – أبرزها ما يلي:

أ- عوامل تتعلق بهجرة الكفاءات العلمية – منها مايلي: عدم تقدير الكفاءات العلمية وتمييز غير المؤهلة عليهم، غياب التخطيط الإستراتيجي والمتمثل في الزيادة في عدد الكفاءات العلمية بشكل يفوق الوظائف المتاحة ويفضي هذا إلي عزز المجتمع عن استيعاب الكفاءات، وغياب المناخ العلمي الملائم للبحث العلمي والتطوير وانخفاض الانفاق على البحوث العلمية مما أدى إلي أن تكون معظم الأبحاث منقولة أو مترجمة دون تجديد. إن الإنفاق السنوي للدول العربية على البحث العلمي لا يتجاوز 0,2% في حين يبلغ في إسرائيل 6,2% من الموازنة العامة، بينما في أمريكا 3,6% والسويد 3,8% وسويسرا واليابان 2,7% وفرنسا والدنمارك 2%، امكانية التأهيل العلمي للعلماء أكبر في الدول المتقدمة، والإفتخار بالكفاءات العلمية التي نجحت في الدول المتقدمة. (الطلحي:2007)

ب- أيضاً هناك مجموعة من العوامل الأخرى الدافعة للهجرة، ونجملها في التالي: الزيادة الهائلة في معدلات السكان بالنسبة للإنتاج (التباين بين معدلات النمو السكاني ومعدلات النمو الإقتصادي). فمعظم الدول النامية تعاني من زيادة في السكان لا تتناسب مع قدراتها الإنتاجية. ويوضح الجدول (2-3) التباين في معدلات الزيادة السكانية بين مناطق العالم.

جدول (2-3): التباين في معدلات الزيادة السكانية بين مناطق العالم

المعدل السنوي لتزايد السكان 85-80	تقديرات السكان		القارة
	2000	1985	
3,01	871817	554928	أفريقيا
1,73	843730	668391	أمريكا
1,73	3548994	2818214	آسيا
0,33	512474	491850	أوروبا
1,5	30062	24644	دول الأقيانوس
0,95	314736	278618	الإتحاد السوفيتي
1,67	6121813	4836645	إجمالي العالم

المصدر محمد شفيق – السكان والتنمية (القضايا والمشكلات) – المكتب الجامعي الحديث – الإسكندرية – 1987م – ص 56 .

يلاحظ من الجدول التفاوت الشديد في معدلات النمو السكاني بين القارات، حيث بلغت الزيادة في سكان قارة أفريقيا خلال الفترة 1985م – 2000م حوالي (316889) وبنسبة نمو تبلغ 57,1% وتلتها أمريكا بزيادة بلغت (175339) وبمعدل نمو في السكان بلغ حوالي 26,2% بينما مثلت قارة أوروبا أدنى زيادة في السكان (20624) وبمعدل نمو سكاني بلغ 4,20% لنفس الفترة المقدرة.

ومن العوامل الدافعة للهجرة أيضاً ثورة الاتصالات وانتشار المعلومات (ثورة المعلومات والمعلوماتية)، السياسات الحكومية التي تعمل على تخفيض أو زيادة الهجرة، ففي الدول الكثيفة السكان تسمح السياسات الحكومية بالهجرة الخارجية لتخفيف ضغط السكان على الموارد المتاحة، الهجرات الدينية كالحج والهجرات التبشيرية، تفادي الأمراض والأوبئة، سوء العوامل الطبيعية (الزلازل والبراكين والجفاف والتصحر)، السياحة، الخوف من الثأر واضطهاد ذوي النفوذ (الصراعات القبلية)، والاستثمار.

عوامل وأسباب الجذب:

تتعدد عوامل الجذب للوطن الجديد، فهناك أيضاً العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها وتتلخص في التالي: توفر فرص العمل الجيد والاستثمار، المستوى المعيشي الجيد، الاستقرار النفسي وتحقيق الذات، فرص التفوق العلمي والتكنولوجي وتوفر أدوات ووسائل البحث العلمي (السفر للدراسة والتخصص والتدريب)، الترقى الوظيفي على أساس الكفاءة والبحث المنتج، ووجود مؤسسات تهتم بتنظيم وتشجيع الهجرة.

وخلاصة القول أن دوافع الهجرة لا تنحصر في الأسباب الاقتصادية فقط، فقرار الهجرة يكون تخلصاً من عدد من المؤثرات المتداخلة بعضها اقتصادي والبعض الآخر غير اقتصادي وجميعها تؤكد خسارة الدولة الأم للعنصر البشري المؤهل وتعطل المشاريع التنموية.

الجدول (3-3): بعض عوامل الدفع والجذب

م	عوامل الجذب	عوامل الدفع
1	مستوى معيشة أعلى	عدم التطور الاقتصادي العام للقطر
2	الهوة الاقتصادية	ضغط الإستعمار الجديد
3	الهوة التقنية	عدم الإستقرار السياسي
4	راتب أعلى	الهوة التقنية
5	تخصيص مبالغ كبيرة للبحوث	قلة فرص العمل للعمال ذوي المهن والمهنيين
6	نظام تعليمي حديث	رواتب منخفضة
7	إستقرار سياسي نسبي	تسهيلات عمل رديئة
8	فرص عمل جذابة	الإفتقار لمساعدين في أعمال البحث
9	المجال المفتوح لوجود شركاء للعلماء	عدم وجود زملاء من العلماء
10	تأثير الأسرة أو الأصدقاء	الإفتقار إلى التقاليد العلمية
11	مطامح شخصية وآمال عن مستقبل المهنة	إنعزال العلماء المحليين عن العالم الخارجي
12	آمال عن إستخدام معدات حديثة باهظة الثمن عادة	وسط مؤسسي غير ملائم
13	وجود دعم عام شامل	مبالغ غير كافية للبحوث
14	إعتبارات ثقافية وإجتماعية	توقعات مستقبل المهنة
15	فرصة لمزيد من التدريب المهني	الرغبة في السفر
16	توفر الإستخدام	تأثير الأسرة أو الأصدقاء

صيت الدراسة في الخارج	الإفتقار لسياسة واقعية للقوى العاملة	17
توفر موظفين ذوي خبرة للمساعدة	إجراءات الإستخدام	18
مناخ العمل	المركزية المفرطة	19
توفر خيار العمل الذي يحتاج إلى مؤهلات	أخطاء في التخطيط	20
القدرة على التنقل	زيادة مفرطة في تخرج المتعلمين	21
	إعتبارات ثقافية واجتماعية	22
	نقص في إستخدام المهارات المهنية	23
	قيود على حرية البحث	24
	الإفتقار لسياسة توضع للعلم	25
	التفرقة على أسس إقتصادية	26
	عدم القدرة على التنقل	27

المصدر الأهرام- مركز الأهرام لتنظيم الميكرو فيلم - المستقبل العربي- التاريخ اغسطس 1987م

2.3.3 قياس الهجرة الخارجية

هناك عدد من المصادر التي من خلالها يمكن الحصول على بيانات الهجرة- منها التالي:
سجلات الهجرة، التعداد السكاني – علماً بأن أغلب بيانات التعداد تقديرية، والمسوحات عن طريق العينة المتخصصة والتي تساعد في الحصول على بيانات عن خصائص المهاجرين.

هذا وترتبط دقة البيانات بالطريقة التي يتم بها جمع البيانات. ومن أكثر الطرق شيوعاً لقياس الهجرة طريقة محل الميلاد وطريقة تغيير محل الإقامة. وكذلك احصاء نقاط العبور التي تستخدم في حالة الهجرات الدولية، ويقتضي القياس المباشر للهجرة أن يتم تسجيل حركة المسافرين من واقع القوائم المعدة في المعابر الجوية والبرية والبحرية أو بعدد تأشيرات الدخول أو الخروج أو من واقع تصاريح الإقامة أو تصاريح العمل. وإذا تعذر القياس المباشر لحجم الهجرة يمكن استخدام القياس غير المباشر بطريقة الإحصاء الحيوي مثلاً وذلك بحساب الفرق بين الزيادة الطبيعية للسكان والزيادة الكلية لهم. وهذا معيار يعتبر غير دقيق خاصة في حالات النزاعات والكوارث الطبيعية بما فيها الأمراض الفتاكة.

ويمكن حساب معدل الهجرة عن طريق معرفة الزيادة الطبيعية أو الفرق بين المواليد والوفيات وطرح الزيادة الطبيعية من الزيادة الكلية الناتجة عن فرق تعدادين. (شفيق:1987).

وفي السودان يتم الحصول على بيانات المهاجرين من السجلات الإدارية ومسوحات القوى العاملة بالإضافة الي التعداد السكاني كمصدر اضافي لرصد حركة الهجرة السودانية الخارجية.

4.3 الهجرة الخارجية السودانية

1.4.3 الإطار القطري العام

يقع السودان القديم في قلب القارة الافريقية، وهو دولة مترامية الأطراف شاسعة المساحة، حيث ويعتبر أكبر الدول العربية والأفريقية وتاسع دولة على مستوى العالم مساحة. حيث تبلغ مساحته حوالى 2,5 مليون كيلو متر مربع.

توجد في السودان ثلاثة سلالات رئيسية تتحدث أكثر من 115 لهجة محلية هي: المجموعات الزنجرية، السلالات السمراء المتوسطة، والعنصر العربي.

وتعتبر اللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلاد تليها لغات اقليم دارفور وبعض اللغات الافريقية وايضاً اللغات النوبية في شمال السودان واللغة البجاوية في شرق السودان اما في جنوب السودان فتسود اللغات الافريقية والنيلية.

يقطن غالبية السكان في شمال السودان حيث تبلغ نسبتهم 84% من مجموع السكان حسب تقديرات الصندوق القومي للسكان في عام 1998، حيث يتركز السكان على وادي نهر النيل وروافده وفي مناطق السافانا خاصتاً في وسط وشرق السودان حيث مشاريع الزراعة الآلية والمشروعات الزراعية الكبرى وكذلك في مناطق الزراعة المطرية التقليدية في كردفان ودارفور.

وخلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي تعرضت المدن السودانية إلى ظاهرة الترييف (الهجرة من الريف إلى المدن) مما أدى إلى تدهور البيئة الحضرية وعدم مقدرة المدن على استيعاب فائض العمالة.

وتعود أسباب الهجرات السكانية الداخلية لعدة عوامل منها ما يلي: التنمية غير المتوازنة وتركزها في المركز دون الهامش مما أدى تدهور الإقتصاد الريفي، الحروب والنزاعات الأهلية في جنوب السودان ودارفور وشرق السودان وجنوب كردفان والنيل الأزرق، والتوزيع غير العادل للموارد الطبيعية.

وقديماً هاجر السودانيون الى مصر في عام 1846 طلباً للعلم وتبعتها هجرة النوبيون عام 1880م لمصر أيضاً بحثاً عن حياة افضل وهناك ايضاً هجرة القبائل الجنوبية الى دول الجوار كيوغندا وزائير بالإضافة الي الهجرات الي دول غرب افريقية واليونان. اما هجرة السودانيين

بمعدلات كبيرة فكانت في الستينات من القرن الماضي الى الدول العربية النفطية وفي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي اتجه السودانيون الى دول اسيا واوروبا وامريكا. وقد اثرت هجرة السودانيين الى خارج البلاد تأثيراً سالباً على مشروعات التنمية للنقص الحاد الذي احدثته في الايدي العاملة وبالاخص الماهرة.

يتميز السودان بزيادة مرتفعة في معدلات نمو السكان كباقي دول العالم الثالث النامية، ويتضح ذلك من خلال البيانات الصادرة من الجهاز المركزي للإحصاء للأعوام 1993م و1998م وحتى 2005م حيث بلغت تقديرات السكان في عام 1993م حوالي 26 مليون نسمة وارتفعت إلى 29 مليون نسمة في عام 1998م وتوالت الزيادة إلى أن وصلت إلى 30 مليون نسمة في عام 1999م، يعيش 84% منهم في شمال السودان، ويوضح ذلك جدول رقم (3-4).

جدول (3-4): تعداد السكان تقديرات السكان لعامي 1999-98م بالآلاف

م	الولاية	السكان	السكان
	السودان	1998	1999
		29.496	30.326
1	الشمالية	562	573
2	نهر النيل	866	883
3	البحر الاحمر	713	717
4	كسلا	1398	1435
5	القضارف	1370	1420
6	الخرطوم	4372	4568
7	الجزيرة	3177	3280
8	سنار	1114	1145
9	النيل الابيض	1402	1441
10	النيل الازرق	599	618
11	شمال كردفان	1438	1461
12	غرب كردفان	1078	1106
13	جنوب كردفان	1081	1096
14	شمال دارفور	1364	1412
15	غرب دارفور	1503	1541
16	جنوب دارفور	2575	2673
17	اعالي النيل الكبرى	1426	1440
18	بحر الغزال الكبرى	2214	2269
19	الاستوائية الكبرى	1235	1248

م. -1999 المصدر الجهاز المركزي للإحصاء

وبتقدير سكان السودان لعام 2002م حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء وجد أن عدد السكان بلغ حوالي 32,8 مليون نسمة وفي العام التالي 2003م وصل عددهم إلى 33,6 مليون نسمة وتوالت الزيادة في عدد السكان لتبلغ 35,4 مليون نسمة في عام 2005م ويلاحظ التفوق الواضح لأعداد الذكور على الإناث. ويتضح ذلك في الجدول التالي:

جدول (3-5): تقديرات السكان للأعوام 2005/2002م

السنة	إناث	ذكور	المجموع
2002	16353	16516	32769
2003	16696	16952	33648
2004	17122	17390	34512

35397	17838	17557	2005
-------	-------	-------	------

المصدر الجهاز المركزي للإحصاء - 2005م.

وحسب كتاب التحليل الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء فإن معدل نمو السكان خلال الفترة 1983م-1993م كان 2,88% ثم انخفض قليلاً حيث بلغ 2,63% خلال الفترة 1998م-2003م، أما في الفترة من 2003-2005 فقد بلغ معدل النمو السكاني 2,53% بانخفاض في المعدل بلغ 0,1% عن الفترة السابقة، ويمكن تتبع ذلك من خلال الجدول رقم (3-6) أدناه:

جدول (3-6): معدلات النمو السكاني في السودان 1956/1955م-2008م

الفترة الزمنية	معدل النمو
1983م - 1993م	2,88
1993م - 1998م	2,7
1998م - 2003م	2,63
2003م - 2005م	2,53

المصدر الجهاز المركزي للإحصاء - كتاب التحليل - جدول (1) - ص 44 .

كان السودان منذ القدم مصدراً لجذب الهجرات الدولية الوافدة من دول الجوار. وبعد انتشار الإسلام في غرب أفريقيا خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر زاد حجم الهجرات نظراً للتطور الزراعي وقيام المشروعات الزراعية في منطقة الجزيرة وعلى ضفاف النيلين وفي شرق السودان. أيضاً لجأ إلى السودان الكثير من سكان الدول الأفريقية المجاورة (الكنغو وأثيوبيا وأريتريا وتشاد وزائير ويوغندا) لعدم الاستقرار السياسي في بلدانهم، ويتركز معظم اللاجئين في منطقة شرق السودان بالإضافة إلى مدن وسط السودان.

إن النزوح يمثل أحد أشكال الهجرة القسرية، ويقدر عدد النازحين في السودان خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي بحوالي 4 مليون شخص غالبيتهم من جنوب السودان بسبب الحرب وعدم الاستقرار الأمني. النازحون البيئيون يمثلون شريحة هامة خاصة خلال النصف الأول من الثمانينات بسبب كارثة لجفاف والمجاعة والتدهور البيئي. (سفارة جمهورية السودان الثمانية: 2007)

وقد أحدث إنتاج النفط منذ يوليو 1997م تأثيراً واضحاً على أداء الاقتصاد السوداني حيث أدى إلى زيادة الإيرادات العامة للدولة ومن ثم زيادة الانفاق على مشروعات التنمية في السودان، كذلك ساهم قطاع النفط على تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى السودان. وقد ارتفعت المساهمة الإيجابية لقطاع النفط في ميزان المدفوعات وذلك يتضح عند تتبع حصيلة الصادرات السودانية (ملحق 2) ففي عام 1999م بلغت حوالي 275.9 مليون دولار أمريكي وتالت الزيادة خلال الأعوام 2000م، 2001م واستمرت حتى عام 2005م حيث بلغت 4187.360 مليون دولار.

ونرى أنه على الرغم من تمتع السودان بموارد طبيعية هائلة إلا أن الأداء الاقتصادي منخفض، وقد تضررت التنمية في السودان بسبب الحروب الأهلية وانتشار الفقر والهجرة وغيرها من المعوقات المتمثلة في غياب التخطيط.

إن الحرب قد أثبتت فداحة كلفتها فيما يتعلق بحجم المعاناة البشرية وإعاقتها للتنمية في جميع أنحاء السودان، حيث أدت إلى نزوح وتشريد الملايين من المواطنين داخل السودان، إضافة إلى وجود نصف مليون لاجئ سوداني تقريباً في معسكرات في البلدان المجاورة. ويقدر إجمالي الذين لقوا حتفهم نتيجة للحرب الأهلية بحوالي مليون مواطن. وتستمر الأطراف المتناحرة في استنزاف موارد ضخمة يمكن أن توجه إلى التنمية. (البنك الدولي: 2003)

2.4.3 الهجرة السودانية الخارجية

اكتسبت الهجرة الخارجية السودانية أهميتها منذ الستينات من القرن الماضي بعد الحرب العالمية الثانية حيث أصبحت بأعداد أكبر وشملت المندبين من الحكومة والعمالة الماهرة والحرفية. وتعاطمت خلال الأعوام 1970-1983م، نظراً لارتفاع أسعار النفط عام 1973م وظهور نهضة تنموية في دول الخليج نتج عنها توفر فرص عمل بشروط مرضية، ساعد على ذلك تدهور الظروف الاقتصادية في السودان وزيادة معدلات التضخم مما دفع الحكومات المتعاقبة على تشجيع الهجرة الخارجية للاستفادة من تحويلات المهاجرين المالية.

(OPEC) إن العائدات المتصلة بالبلدان العربية الأعضاء في منظمة الأقطار المصدرة للنفط (قد زادت زيادة هائلة خلال السبعينات نتيجة لارتفاع أسعار النفط في عام 1973م والزيادة المتتالية حتى عام 1979م، وقد ارتفعت خلال خمس سنوات لأكثر من اثني عشر مرة بحلول عام 1975م. وفي عام 1980م تعدت المئتي مليار دولار أي قرابة خمسين ضعفاً لقيمتها منذ عشر سنوات، وبلغت عائدات النفط في السعودية أكثر من مائة مليار دولار في عام 1980م. (فرجاني: 1983) وفي العقدين الأخيرين من القرن الماضي بدأت الهجرة الدائمة للسودانيين وبأعداد كبيرة نحو دول أوروبا وأمريكا ودول آسيا بحثاً عن حياة كريمة أفضل ولا زالت مستمرة.

إن هجرة العقول البشرية بالأخص تمثل خسارة، ذلك أنها تمثل هدرًا للثروات الوطنية على الصعيد العلمي والاقتصادي والتربوي والمجتمعي، عائقاً لإستكمال تحقيق الصحة العلمية،

تعبيراً عن النقل العكسي للتكنولوجيا بذهاب طاقات وكفاءات وخبرات تعزز مكانة جهات أخرى منافسة، ومضرة على الخصوص بمؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي التي هي العمود الفقري لكل تقدم علمي. (زحلان:1976)

أيضاً هناك تفاوت في التقديرات الخاصة بحجم الهجرة السودانية إلى الخارج ومعدلاتها، إذ لا توجد احصاءات دقيقة عن أعداد المهاجرين السودانيين لإختلاف الدراسات في تقدير العدد الفعلي للسودانيين العاملين بالخارج، ويعود التفاوت في التقديرات إلى أسباب عديدة أهمها ما يلي: أن الأرقام الرسمية المعلنة تمثل فقط عدد الذين يعملون بعقود عمل، لكنها لا تشمل المسافرين بالطرق غير الرسمية كالسياحة أو الزيارة والتي تتحول إلى هجرة، ولا يسجل بعض المهاجرين السودانيين بياناتهم في سجلات سفاراتهم في الخارج.

بشكل عام تتصف الهجرة الخارجية السودانية بأنها مؤقتة في أغلبها وذات طابع ذكوري بالأكثر، هدفها تحسين الظروف المعيشية وتغيير المكانة الاجتماعية والإقتصادية، وفي بعض الأحيان يكون دافعها سياسي، كما أن الهجرة السودانية الحديثة فردية ودافعها الرئيسي مادي، هذا إلى جانب أنها تستقطب الكفاءات والقوى العاملة المدربة التي تمثل الثروة والموارد الأثمن (العنصر البشري) من بين الموارد الأخرى. ذلك أن العنصر البشري يعتبر العنصر الوحيد القادر على خلق الثروات وتحقيق تنمية مستدامة.

3.4.3 حركة الهجرة الخارجية السودانية خلال الفترة ما قبل 1985م وحتى 2005م

تتبع حركة الهجرة الخارجية السودانية يلاحظ الارتفاع في معدلات الهجرة خاصة إلى الدول العربية النفطية في الأعوام التي تلت عام 1973م. ففي عام 1978م بلغت أعداد السودانيين العاملين في الدول النفطية 132 ألفاً وتوالت في الزيادة خلال الأعوام 1980م و 1982م إلى أن وصلت 250 ألفاً في عام 1984م. ويوضح ذلك الجدول (7-3).

جدول (7-3): تقدير حجم وتطور أعداد العاملين السودانيين في دول الإستقبال العربية خلال الفترة 1978م - 1984م (العدد بالآلاف)

الدولة	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984
السعودية	90	115	125	137	150	155	150
ليبيا	25	28	30	32	35	36	38
الإمارات	-	8	10	12	13	14	13
العراق	1	-	-	2	7	15	25
اليمن	1	2	8	12	10	8	7
الكويت	3	3	3	4	5	6	7
الدولة الأخرى	7	8	8	9	11	10	10
المجموع	132	165	184	207	231	244	250

المصدر محمد العوض جلال الدين - تحويلات السودانيين العاملين بالدول النفطية - المعهد العربي للتخطيط - الكويت - بحوث ومناقشات اجتماع خبراء عقد في الفترة 5-7-1986م - دار الشباب للنشر والترجمة - 1987م - صفحة 304- اعتمدت هذه التقديرات على دراستين قام بهما الباحث في عامي 1978م / 1979م و 1984م.

هذا وقد بلغت نسبة الزيادة في أعداد المهاجرين خلال الفترة 1980م - 1984م حوالي 17,37% حسب مسح الهجرة والقوى العاملة الذي أجرته وزارة القوى العاملة، ثم انخفضت النسبة في الفترة 1985م - 1989م مقارنة بالسنوات السابقة لها. لكن سرعان ما تزايدت أعداد المهاجرين في الفترة 1990م - 1996م حيث بلغت 61,61% ويوضح الجدول (8-3) ذلك.

جدول (3-8): تطور الهجرة خلال الفترة من (قبل 1980م – 1996م)

السنة	النسبة
قبل 1980م	0,48 %
1980م – 1984م	17,37 %
1985م – 1989م	8,96 %
1990م – 1996م	6,61 %
غير مبين	3,64 %

المصدر وزارة القوى العاملة – مسح الهجرة والقوى العاملة 1996م – جدول رقم (59)

وفي مسح للهجرة والقوى العاملة أجري عام 1990م من قبل وزارة القوى العاملة تم تقدير عدد المهاجرين بحوالي 420 ألف مهاجر. إلا أنه أبان الفترة 1990م – 1996م انخفضت أعداد المهاجرين بسبب حرب الخليج الثانية وانعكاس ذلك على اقتصاديات دول الخليج فحدثت هجرة معاكسة للوطن بلغ إثرها عدد العائدين حوالي 150 ألف مهاجر... إلا أنه وبحلول عام 1996م زادت أعداد المهاجرين وبمعدلات أكثر من التي كانت سائدة عام 1990م.

ففي العام 1996م ازدادت معدلات الهجرة مرة أخرى وفاقت الأعداد التي كانت سائدة بعد عام 1990م حيث بلغت أعداد السودانيين حسب مسح وزارة القوى العاملة لعام 1996م حوالي 400 ألف مهاجر. (الجاك: 1996)

وفي مسح آخر للقوة العاملة والهجرة أجرته وزارة القوى العاملة عام 1996م لتحديد خصائص المهاجرين، تم التوصل إلى أنها هجرة ذكورية بالدرجة الأولى حيث تفوقت كثيراً نسبة الذكور على نسبة الإناث، وأن نسبة المتعلمين (ثانوي وجامعي فما فوق) كانت مرتفعة حيث بلغت 60% تقريباً. وهذا يدل على أنها انتقائية الطابع وأن الغالبية تقريباً أكثر تعليماً وأن فئة الكفاءات والعقول عالية التأهيل فرصتها أكبر في الهجرة. كما هو موضح في الجدول (3-9).

جدول (3-9): التوزيع النسبي للمغادرين حسب النوع والمؤهل التعليمي

إجمالي	ذكور	إناث
أمي	9,6	28,5
أقل من ثانوي	30,6	15,5
ثانوي	34,5	14,1
جامعي فما فوق	25,3	7,3

المصدر وزارة القوى العاملة – مسح القوى العاملة والهجرة 1996م – جدول رقم (5)

وفي نفس العام 1996م، قام جهاز شئون السودانيين العاملين بالخارج – الذي يعتبر الجهة الرئيسية المختصة بشئون المهاجرين السودانيين العاملين بالخارج بموجب القرار الجمهوري رقم 681 الصادر في عام 1996م - بالإحصاء الأول لأعداد السودانيين المهاجرين حسب دول المهجر (العربية) وتوصل من خلاله إلى أن العدد الأكبر من العمالة المهاجرة يوجد في السعودية بنسبة بلغت 73,1% من إجمالي العمالة المهاجرة، تلتها دولة الإمارات المتحدة العربية، ويوضح ذلك الجدول رقم (3-10):

جدول (3-10): أعداد السودانيين العائلين بالخارج حسب دول المهجر العربية حتى عام 1996م

الدولة	العدد	الدولة	العدد
السعودية	80906	سوريا	263
اليمن	4282	لبنان	113
عمان	1154	الأردن	275

9141	ليبيا	406	البحرين
34	المغرب	3243	قطر
2	جيبوتي	8833	الإمارات العربية
22	مصر	118	الكويت
110718	المجموع	1733	العراق

المصدر جهاز شئون السودانين العاملين بالخارج – إدارة الحاسب الآلي – إحصائيات مشروع حصر المغتربين -1996م.

وفي مسح الهجرة والقوة العاملة الذي أجرته وزارة القوى العاملة عام 1996م على عينة تتكون من 357 مهاجر سوداني لمعرفة أسباب ودوافع هجرتهم، وجد أن (60,5%) من أفراد العينة ذكروا أن دافعهم كان البحث عن عمل، وهذا مؤشر لإرتفاع معدلات البطالة وضالة فرص العمل في السودان أي أن دافع المهاجرين السودانيين اقتصادي – ويبين ذلك الجدول (3-11):

جدول (3-11): توزيع المهاجرين حسب السبب من مسح الهجرة والقوى العاملة (1996م)

سبب الهجرة	العدد	النسبة
البحث عن عمل	216	60,5 %
الإلتحاق بعمل	47	13,2 %
المرافقة	48	13,5 %
الدراسة	38	10,6 %
أخرى	8	2,2 %
المجموع	357	100 %

المصدر وزارة القوى العاملة – مسح الهجرة والقوى العاملة 1996م – جدول رقم (60).

هناك زيادة ملحوظة في معدلات الهجرة لجميع الفئات، ففي الحصر الذي أجري في عامي 1996م و 1997م من قبل جهاز شئون السودانين العاملين بالخارج لأعداد المهاجرين حسب التخصص (مهندس، استاذ جامعي، موظف،...) لوحظ الزيادة في معدلات الهجرة ولكافة التخصصات والأهم الزيادة في أعداد العقول والكفاءات. حيث يلاحظ الزيادة الواضحة في أعداد أساتذة الجامعات والأطباء والمهندسين وغيرهم من المهن الحيوية الهامة. وبما أن الإحصائيات غير دقيقة يمكن القول أن أعدادهم قد تفوق المدرج. وقد بلغت الزيادة في عدد المهاجرين حوالي 30,001 خلال سنة واحدة فقط – والجدول (3-12) يشير لذلك.

جدول (3-12): أعداد المهاجرين حسب التخصص لعام 1996م و 1997م

المهنة	1996م	1997م	الزيادة
مهندس	2287	2723	435
أستاذ جامعي	435	525	90
طبيب	1652	1966	314
صيدلي	424	531	107
قانوني	252	311	59
موظف	15378	18051	2673
عامل	79879	104435	24556
معلم	7573	8720	1147
أخرى	3548	4116	619
المجموع	111,428	141,429	30,001

المصدر جهاز شئون السودانين العاملين بالخارج – إدارة الحاسب الآلي – إحصائية حصر المغتربين لعامي 1996م و 1997م.

وفي عام 1999م أجرى جهاز تنظيم السودانين العاملين بالخارج إحصائية للمغتربين حسب المهنة، حيث بلغت أعداد المهاجرين إجمالاً حوالي 201993 مهاجر. مما يؤكد الزيادة المستمرة في أعداد المهاجرين. وأن هناك عدداً لا يستهان به لأصحاب المهن العلمية والإختصاصيون حيث بلغ عدد المهندسين 3215 والأطباء 2234 وكانت أعداد أساتذة الجامعات والصيدالة أقل من ذلك بينما شكل العمال العدد الأكبر بين المهاجرين حيث بلغ عددهم 159460 بنسبة بلغت 79%، مع ملاحظة أن المهندس والقانوني يدرجان في كثير من الأحيان ضمن فئة الموظف، والجدول رقم (3-13) يبين ذلك.

جدول (3-13): إحصائية المغتربين حسب المهن سنة 1999م (الجهاز).

المهندسين	أطباء	قانونيين	عمال	معلمين
3215	2234	371	159460	10090
أساتذة جامعات	صيادلة	موظفين	رجال أعمال	أخرى
656	620	20333	115	4899

المصدر جهاز تنظيم شئون السودانيين العاملين بالخارج – إحصائية المغتربين حسب المهن سنة 1999م. وقد قام جهاز تنظيم شئون السودانيين العاملين بالخارج بحصر العقودات الفردية والجماعية التي تم توثيقها في عام 1999م، وتبين من تلك الإحصاءات أن السعودية حظيت بالنصيب الأكبر من العقودات الفردية والجماعية ونسبة بلغت 95,7% وحصل على أغلبها العاملون في الزراعة والرعي والصيد حيث بلغت نسبة عقودهم 85,4% من إجمالي العقود الفردية والجماعية تليها في الترتيب دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 2,9% من إجمالي العقود الفردية والجماعية والجدول رقم (3-14) يوضح ذلك:

جدول (3-14): العقود الفردية والجماعية التي تم توثيقها عام 1999م.

النسبة	المجموع	أصحاب المهن الأولية	عمال تشغيل الماكينات	العمال الحرفيين ومن إليهم	العاملون بالزراعة والرعي والصيد	العاملون بالبيع والخدمات	أصحاب المهن الكتابية والحسابية	الفنيين ومن إليهم	أصحاب المهن العلمية الإختصاصيون	المديرون والإداريون ومن إليهم	المهن الدول
95.7	36185	944	1550	601	31064	1587	177	234	815	8	السعودية
2.9	1123	83	94	135	208	258	169	52	119	5	الإمارات
102	482	52	40	11	188	67	42	10	71	1	قطر
0.05	21	1	-	-	-	3	4	-	12	1	عمان
0.05	21	-	-	14	-	-	-	5	2	-	الأردن
0.01	5	1			1		2	1			ليبيا
0.009	4							2	2		اليمن
0.001	1						1				بنغلاديش
%100	38637	1081	1684	761	31461	1915	395	304	1021	15	المجموع
-	100	2.8	3.5	1.9	81.4	4.9	1.02	0.8	2.64	0.04	النسبة%

المصدر جهاز تنظيم شئون السودانيين العاملين بالخارج – مؤتمر المغتربين الرابع- 2000م – ص48.

وفي الفترة الأخيرة تنامي الطلب على عقود عمل بمهنة "عامل تربية مواشي" وتعد لغالبية حامليها بمثابة ستار لمهن أخرى يرغب أصحابها في الهجرة بأي وسيلة خاصة إذا أخذنا في الاعتبار السياسات التي انتهجتها الدولة لتخفيض هجرة الكفاءات بالإضافة إلى سياسات بعض دول الخليج بعد غزو الكويت إزاء بعض الدول العربية بما في ذلك السودان بهدف تخفيض حجم العمالة من هذه الدول. مما يؤكد أن هجرة الكفاءات في زيادة مستمرة وبكافة الوسائل، ويوضح الجدول رقم (3-15) الزيادة المضطردة في عقود العمل بمهنة عامل تربية مواشي حيث بلغت من منتصف عام 1999م وحتى منتصف عام 2000م حوالي 27256 عقد.

جدول (3-15): احصائية توضح مهنة عامل تربية مواشي في الفترة من أول يونيو 1999م وحتى مايو 2000م

الشهر الدولة	يونيو	يوليو	اغسطس	سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	الاجمالي
السعودية	2795	3163	2788	2477	2004	1450	1361	1291	1494	5484	1597	1176	27093
الإمارات	9		15						7		28	33	94
قطر	11		1	9	8						15	24	68
البحرين											1		1

المصدر جهاز تنظيم شئون السودانين العاملين بالخارج – مؤتمر المغتربين الرابع- 2000- ص49

استناداً إلى الإحصاءات التي أصدرها جهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج، تؤكد التنامي في أعداد المهاجرين. ففي الإحصائية التي اجراها الجهاز لعامي 2002م و 2005م – تبين أن أعداد المهاجرين حتى عام 2002م بلغت 592790 مهاجر لكنها سرعان ما ارتفعت عام 2005م لتبلغ 661027 مهاجر بمعدل نمو في أعداد المهاجرين بلغ 11,5%. مما يؤكد أن سياسات التوطين التي وضعتها الدول النفطية بهدف تقليص العمالة الوافدة بما في ذلك العمالة السودانية لم تقلح في وقف تيار الهجرة. لكن من الممكن أن تتغير نوعية الهجرة حسب الجدول رقم (3-16)

جدول (3-16): السودانيون العاملون بالخارج للأعوام 2002م و 2005م.

البلد العربية	عام 2002م	عام 2005م
المملكة العربية السعودية	403735	456074
العراق	51209	51843
ليبيا	47145	52445
الإمارات العربية المتحدة	40312	45901
اليمن	19209	19352
قطر	14068	16105
البحرين	1201	1283
الأردن	1154	1296
الكويت	8168	8525
سلطنة عمان	5497	6437
مصر	478	783
لبنان	319	470
سوريا	212	416
المغرب	30	40
تونس	29	30
الجزائر	25	26
فلسطين	-	1
المجموع	592790	661027

المصدر الجهاز المركزي للإحصاء – إحصاءات جهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج للأعوام 2002م و 2005م.

مما تقدم يتضح أن تيار الهجرة (الدائمة و المؤقتة) أفقد السودان وعلى مر السنين الثروة الأهم من بين ثرواته التي يملكها الأمر الذي حال دون تحقيق أهدافه التنموية الطموحة. ولهذا، مهما بذلت الجهود فإن الهجرة ستقف حجر عثرة أمامها وستعمل على هدمها باستمرار.

5.3 سياسات الدولة تجاه الهجرة

وضعت منظمتا العمل الدولية والعربية الأسس اللازمة لهجرة القوى العاملة التي تستند إلى الحرص على مصالح العمال العاملين خارج أوطانهم، بإعتبار أن حق العامل المهاجر من الحقوق التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة (13) حيث نص الإعلان على أن لكل فرد حق التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة ويحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده، كما يحق له العودة إليها. (جهاز تنظيم شئون السودانيين العاملين بالخارج:2000)

إن سياسات الهجرة تعد إحدى جوانب السياسة السكانية، لذلك تعمل الدول على وضع وتنظيم قوانين الهجرة إليها. ومنذ نهاية السبعينات من القرن الماضي طرأت تغييرات على سياسات الحكومات تجاه الهجرة الوافدة حيث زادت الضوابط والشروط.

على الرغم من أن البلدان المتقدمة النمو الأكثر ميلاً إلى الحد من الهجرة الوافدة، فإن البلدان النامية تتحرك هي الأخرى في اتجاه مماثل نحو سياسات أكثر تقييداً. (الأمم المتحدة:2002)

وقد ارتبطت سياسات الهجرة بموضوعات عديدة كالأمن القومي والإرهاب، بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م حيث زادت الضوابط والشروط التي وضعتها الدول للهجرة إليها. ففي الوقت الذي بلغ فيه عدد الحكومات التي اعتمدت سياسات لتقليل الهجرة 6% في عام 1976م، نجدها ارتفعت إلى 40% عقب تلك الأحداث.

بالرغم من أن الحكومات تضع الضوابط لتقييد الهجرة إليها، لكنها بالمقابل تسن سياسات أخرى تمنح حرية الانتقال إليها لأفراد معينين بهدف تحقيق مكاسب اقتصادية لها، مما ينتج عنه تحقيق خسائر للدول المرسله لخسارتها لهذه القوى العاملة الماهرة لمصلحة الدول المستقبلية الأمر الذي يؤدي إلي زيادة الفجوة في مستوى المعيشة بين الدول المرسله والمستقبله.

وفي السودان، بدأ الإهتمام الرسمي بظاهرة الهجرة والمهاجرين بعد ارتفاع أسعار النفط عام 1973م وتزايد الطلب على العمالة الوافدة من قبل الدول العربية النفطية لتنمية اقتصادياتها. فكان أن أصدرت الدولة قانون القوى العاملة عام 1974م المعدل عام 1976م الذي يكفل حق الفرد في التنقل، وقد نص القانون في المادة (15) على الآتي:

يجب على كل سوداني راغب في العمل خارج السودان أن يحصل على إذن بذلك من المدير وفقاً للوائح الصادرة بموجب أحكام هذا القانون، ويقصد بالمدير مدير عام مصلحة العمل.

وفي 1976/10/03م أصدرت الدولة القرار رقم (93) الخاص بتنظيم هجرة السودانيين والرامي لتجنب تسرب الكفاءات السودانية إلى الخارج، الذي اشتمل على النقاط التالية: فتح مكتب ملحقين عماليين في كل من السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة كبديل لمكتبي ليبيا والكويت، عقد اتفاقيات ثنائية مع الدول التي تحتاج إلى أعداد كبيرة نسبياً من الخبرات السودانية، على أن تتضمن هذه الإتفاقيات جوانب التدريب ومختلف النواحي الفنية وتوفير أعداد أكبر لسد حاجة البلاد وحاجة تلك الدول من الأيدي العاملة على أن يتولى السيدان وزيراً الخدمة العامة والداخلية إجراء الاتصالات اللازمة في هذا الصدد، والعمل على دعم مؤسسات التدريب لتفي بالإحتياجات المحلية والخارجية من الكوادر السودانية المدربة.

كذلك وضعت الحكومة مجموعة من الضوابط لتنظيم وتقليص هجرة العقول، على النحو التالي: مشروع تحسين وتقويم الوظائف والذي ظهر للوجود في عام 1977م أملاً في أن يمتص حجم التضخم في مستوى المعيشة، وأن يهييء عائداً مجزياً للخبرات السودانية المدربة، أن يقوم المتدرب المهاجر بتعويض الدولة عن الخسائر التي تكبدتها في تدريبه، إذا رأى أن يهاجر قبل أن يوفي بنصوص العقد الذي قام بتوقيعه، وقعت بعض الإتفاقيات مع الدول المستقبلية للعقول البشرية لتنظيم حركة الهجرة، وطبقت بعض الإجراءات الصارمة في بعض

مواقع العمل في حق الذين فضلوا الهجرة بلا إخطار لمواقعهم، بما في ذلك حرمانهم من بعض أو كل حقوقهم وامتيازات مابعد الخدمة. (وزارة الصحة الاتحادية: 1979).

أيضاً قضت الدولة ممثلة في مصلحة العمل ووزارة الداخلية في عام 1977م بعدم منح تأشيرة خروج لأي مواطن يحمل عقد عمل بالخارج إلا بعد توثيقه. وفي تاريخ 1978/01/24م أصدرت مصلحة العمل مجموعة من الضوابط لتنظيم عملية الاستخدام الخارجي وحماية حقوق العاملين بالخارج وضمان سلامة الإجراءات، تضمنت الآتي: أن تكون المرتبات مجزية سواء للتعاقد الفردي أو الجماعي، أن يشمل العقد توفير السكن المناسب أو بدل السكن، ومطابقة المهنة بالعقد للمهنة بالجواز.

وقد أوضحت لائحة استخدام السودانيين بالخارج لعام 1980م الإجراءات التي يجب أن تتبع عند التعاقد الجماعي، وتبعتها لائحة عام 1990م التي وضع فيها الأسس التي توضح كيفية التعاقد مع النساء العاملات بالمنازل لانتشار الظاهرة في تلك الفترة وتضمنت اللائحة أيضاً شروط توثيق عقد العمل الفردي.

من ناحية أخرى، وجدت الدولة ضرورة أن تكون هناك جهة رسمية ممثلة لشريحة السودانيين العاملين بالخارج على الصعيد المحلي والخارجي وراعيه لشئونهم، إثر الزيادة المتنامية في أعدادهم. لهذا تم إنشاء الجهاز المركزي لشئون المغتربين في عام 1979م بموجب القرار الجمهوري رقم (681)، والذي أصبح جهاز رعاية السودانيين العاملين بالخارج في عام 1980م، والذي تغير لىسمى المجلس الأعلى لشئون السودانيين العاملين بالخارج في عام 1981م بموجب القرار الجمهوري رقم (875) والذي أصدر قانوناً يلزم جميع العاملين بالخارج بسداد ضريبة الدخل وتحويل مبالغ إضافية. وفي عام 1986م صار يدعى بأمانة شئون السودانيين العاملين بالخارج. وفي السنوات الأخيرة، أولكت مهمة تنظيم الهجرة إلى جهاز تنظيم شئون السودانيين العاملين بالخارج، الذي منح صلاحيات أوسع لمواجهة المستجدات نظراً لزيادة أعداد المهاجرين وكثرة مشاكلهم.

وفي إطار اهتمام الدولة بشئون العاملين بالخارج عقدت عدة مؤتمرات تمثلت في التالي: المؤتمر الأول (21-23 يوليو 1985م) تحت شعار (مليار دولار لإعمار الدار) وقد خرج المؤتمر بعدة توصيات أهمها دفع المغتربين لضريبة دخل والتزامهم بتحويل جزء من مدخراتهم كمساهمة منهم في إعمار الوطن، المؤتمر الثاني (أغسطس 1989م) وفيه توصل المجتمعون إلى ضرورة تخفيض المساهمة الوطنية، المؤتمر الثالث (6-8 أغسطس 1996م) تحت شعار قوله تعالى: (ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغماً كثيرة وسعة) (سورة النساء: الآية 100) حيث شمل المؤتمر عدة محاور منها التعليم، والإسكان والصحة ودور العاملين بالخارج في تنمية الاقتصاد الوطني، وانعكاسات الإغتراب على الأسرة والمجتمع والذي خلص إلى توصيات كان أهمها توثيق الصلة بين العاملين بالخارج ووطنهم، والمؤتمر الرابع (1-3 أغسطس 2000م) تحت شعار (ابني وعمر وزاد الخير) الذي أوصى بضرورة رمزية المساهمة الوطنية، نتيجة لتدهور الأوضاع بدول المهجر وإحلال العمالة الوطنية.

بناء على توصية المؤتمر الأول للمغتربين الرامية إلى ضرورة دعم الخزينة العامة والمساهمة في مشاريع التنمية، صدر أول قانون لضريبة الدخل على السودانيين العاملين بالخارج في نوفمبر 1981م بواقع 10% من الدخل السنوي والمعالجة الخاصة للمعاريين والعاملين بدول الإزدواج الضريبي والمنظمات الدولية والإقليمية.

إنَّ العاملين السودانيين بالخارج يقصد بهم السودانيون الذين يعملون بالخارج لمدة أو مدد تزيد في جملتها عن مائة وثلاثة وثمانون يوماً، غير أولئك الذين يعملون في السلك الدبلوماسي. (مرشد المساهمة الوطنية: 2003)

ونظراً لصعوبة التحقق من الدخل، أوصت لجنة الإصلاح الضريبي لعام 1983م بأن يستند قانون ضريبة السودانيين العاملين بالخارج على المهنة. ولذلك صدر في عام 1986م

قانون المساهمة الوطنية وقد تم التعديل بأثر رجعي اعتباراً من ضريبة عام 1981م، حيث تم تقسيم الوظائف إلى فئات نمطية (العامل، الموظف...) تم تحديدها حسب طبيعة العمل وبفئات ضريبية مختلفة تشكل فئة العمال الفئة الأدنى بينما يحتل رجال الأعمال قمة الهرم الضريبي. ويتضح ذلك من خلال الجدول (3-17) الذي يوضح تطور المساهمة الوطنية خلال الفترة من 1981م وحتى 1992م. مع الأخذ في الاعتبار عدم استقرار المساهمة الوطنية حتى لسنتين متتاليتين حيث نلاحظ أنها بين ارتفاع وهبوط طوال الفترة تلاءماً مع المستجدات والمتغيرات المحيطة.

جدول (3-17): جدول فئات الضريبة على السودانيين العاملين بالخارج للفترة من عام 1981م حتى 1992م بالدولار.

المهنة	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
العامل	\$225	\$155	\$300	\$225	\$125	\$100	\$100	\$100	\$100	\$80	\$80	\$150
الموظف	\$445	\$310	\$450	\$340	\$250	\$200	\$200	\$200	\$200	\$180	\$180	\$350
المهني	\$670	\$460	\$450	\$340	\$375	\$300	\$300	\$300	\$300	\$300	\$300	\$600
رجال الأعمال	2225 \$	1540 \$	2000 \$	1500 \$	\$500	\$400	\$400	\$400	\$400	\$400	\$400	\$800

المصدر جهاز تنظيم شئون السودانيين العاملين بالخارج - ديوان الضرائب - مرشد المساهمة الوطنية - جدول رقم (1) - نوفمبر 2003م - ص 4

وخلال الفترة من 1993م وحتى 1998م تم التعديل في بعض فئات المساهمة الوطنية كفئة رجال الأعمال الذين زادت مساهمتهم حيث بلغت 2000 دولار مقارنة بـ 800 دولار في عام 1992م، أما فئة الأطباء الأخصائيين والأستاذ المشارك والبروفيسور فقد بلغت مساهمتهم 800 دولار. ويبين الجدول (3-18) فئات الضريبة على السودانيين العاملين بالخارج للفترة من عام 1993م حتى 1998م بالدولار.

جدول (3-18): فئات الضريبة على السودانيين العاملين بالخارج للفترة من عام 1993م وحتى 1998م بالدولار.

الرقم	المهنة	الفئة بالدولار
	العمال والجنود	\$150
1	الجنود وظائف كتابية	\$150
	المساعدون الطبيون	\$150
	الموظفون	\$350
	المهنيون	
2	المهندسون الفنيون (نظام ثلاث سنوات)	\$350
	الصيدلة والبيطرة والزراعيون	\$350
	المحامون والمستشارون والقانونيون	\$500
	الأطباء العاملون والمهندسون	\$500
3	القضاة	\$500
	شاغلو وظيفة مدير عام	\$500
	مساعد تدريس، محاضر واستاذ مساعد	\$500
	أستاذ مشارك وبروفيسر	\$800
	الأطباء الاخصائيون والاستشاريون	\$800
4	الخبراء والمستشارون والعاملون لدى الدولة او المنظمات الدولية والاقليمية	\$800
	رجال الاعمال	
	استثمار حرفي	\$400
5	استثمار مهني	\$800
	استثمار رأسمالي	\$2000

المصدر جهاز تنظيم شئون السودانيين العاملين بالخارج - ديوان الضرائب - مرشد المساهمة الوطنية - نوفمبر 2003م - جدول رقم(1)- ص 5 .

هذا ويعتمد تقدير المساهمة الوطنية على جواز السفر للمهاجر لإحتوائه على المعلومات التالية: المهنة، فترة الإقامة بدولة المهجر (من تاريخ الدخول والخروج)، الوضع القانوني بدولة المهجر (زيارة، مرافق، عمل)، والتعديلات الواردة في الجواز (تعديل مهنة، نقل كفالة).

مع الأخذ في الاعتبار أن تقديرات المساهمة الوطنية لا تتم وفق المؤهل بل على أساس طبيعة العمل والعقد والإمتيازات، لهذا نجد المهندس بصفة الموظف أو بصفة العامل.

استوجبت التحولات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية في الدول المضيفة وعمليات توطيد الوظائف بجانب التخفيض في أجور العمالة المهاجرة ضرورة التعديل في المساهمة الوطنية تقديراً لظروف العاملين بالخارج، لذلك صدر قرار قضى بإعفاء ثلث المتأخرات عن الفترة 1993م-1997م، وأن تعفى ثلث متأخرات المساهمة الوطنية للفترة من 1993م وحتى

مساهمة عام 1997م بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 69 لسنة 1999م". (مرشد المساهمة الوطنية: 2003)

ويلاحظ أن جداول فئات الضريبة قد خضعت للتعديل والتخفيض بمقدار نصف ما كان يسدده المهاجر أو أقل قليلاً. فمثلاً نجد أن الضريبة على فئة العمال والجنود للفترة من 1993م وحتى 1998م بلغت 150 دولاراً بينما في الجدول المعدل لسنة 1999م وحتى 2003م تم تخفيض الضريبة بمقدار النصف لهذه الفئة حيث أصبحت 75 دولاراً وهكذا توالى التخفيض لباقي الفئات الأخرى ولكن بمعدلات أقل من النصف. والجدول (3-19) يوضح ذلك.

جدول (3-19): فئات الضريبة على السودانيين العاملين بالخارج للفترة من عام 1999م وحتى 2003م.

الرقم	المهنة	الفئة بالدولار
	العمال والجنود	\$75
1	الجنود وظائف كتابية	\$75
	المساعدون الطبيون	\$75
	الموظفون	\$245
2	المهنيون	
3	المهندسون الفنيون (نظام ثلاث سنوات)	\$245
	الصيدلة والبيطرة والزراعيون	\$245
	المحامون والمستشارون والقانونيون	\$375
4	الأطباء العاملون والمهندسون	\$375
	القضاة	\$375
5	أستاذة الجامعات والخبراء	
	مساعد تدريس، محاضر وأستاذ مساعد	\$375
	أستاذ مشارك وبروفسير	\$600
	الأطباء الاختصاصيون والاستشاريون	\$600
6	الخبراء والمستشارون والعاملون لدى الدولة أو المنظمات الدولية والإقليمية	\$600
	رجال الأعمال	
	استثمار حرفي	\$300
	استثمار مهني	\$600
	استثمار رأسمالي	\$1500

المصدر جهاز تنظيم شئون السودانين العاملين بالخارج – ديوان الضرائب – مرشد المساهمة الوطنية – جدول رقم (1) – نوفمبر 2003م – ص7.

وفي إطار اهتمام الدولة بشريحة المغتربين وتقديم التسهيلات لهم صدر القرار الجمهوري رقم (44) في عام 1998 المتعلق بالإعفاء الكامل من المساهمة الوطنية لحالات محددة على أن تدعم بالوثائق المطلوبة. وأشار لذلك أيضاً في مرشد المساهمة الوطنية (مرشد المساهمة الوطنية: 2003) بأن تتمتع الحالات أدناه بالإعفاء الكامل من المساهمة الوطنية وهي: حالات الأمراض المزمنة (السرطان – الفشل الكلوي – القلب)، حالات العاهات المستديمة (المعاقون – العجز الكلي أو الجزئي المقعد)، والأرامل.

واستجابة للتوصيات التي خرج بها المؤتمر الرابع للمغتربين الذي انعقد في الفترة (1-3 أغسطس 2000م) والذي نادى برمزية المساهمة الوطنية مواكبة للمتغيرات، تم تخفيض الضريبة وبنسب متفاوتة لكافة الشرائح في عام 2004م.

وقد تم الإعفاء الكامل من الضريبة لشريحة العمال والموظفين وتحصيل المساهمة الرمزية من الفئات الأخرى بموجب القرار الوزاري رقم (550) الصادر في العام 2005م ويتضح ذلك في الجدول رقم (3-20).

جدول (3-20): فئات المساهمة الوطنية لعامي 2004 و 2005م.

2005م		2004م	
-	العمال	\$60	العمال
-	الموظفون	\$100	الموظفون
\$100	المهنيون	\$200	المهنيون
\$200	استاذ مشارك- بروفيسر- طباء اخصائيون واستشاريون	\$300	استاذ مشارك - بروفيسر- اطباء اخصائيون واستشاريون

المصدر جهاز شئون السودانين العاملين بالخارج –ارشيف جهاز السودانين العاملين بالخارج – 2004-2005م – الاحصاء.

أحدثت القرارات الخاصة بتخفيض الضريبة وتخفيض رسوم المعاملات في القنصليات وإلغاء إلزامية التحويل الإلزامي ومعالجة متأخرات الضرائب أثراً واضحاً في نفوس المهاجرين السودانيين وسمحت بعودة أعداد كبيرة منهم. وبالمقابل أثرت القرارات المذكورة أعلاه على المساهمة الوطنية والأهداف التي ترمي إليها، فبعد إصدار القرار (550) يتوقع أن يشمل الإعفاء 95% من العاملين بالخارج لاسيما إذا أخذ في الاعتبار أن عدداً كبيراً من حملة البكالوريوس يصنفون كعمال وفقاً للأوراق الثبوتية التي يحملونها. ولهذا يمكن القول أن الإيرادات الحقيقية في الفترة المقبلة ستكون معتمدة على المتأخرات. أما بالنسبة للإعفاءات التي منحها الجهاز بالكامل لحالات محددة، فإن أغلب المستفيدين منها هم من ذوي المؤهلات العليا الذين يعانون من أمراض مزمنة وهذا يعد إضافة للفاقد في حصيلة المساهمة الوطنية.

وخلاصة القول أنه رغم الارتفاع في معدلات الهجرة السودانية، إلا أن الدولة لم توفق في انتهاز سياسة قومية رشيدة ومدروسة لجذب مدخرات المهاجرين للاستفادة منها في تحقيق التنمية الشاملة المرجوة كما هو الحال في جمهورية مصر العربية التي تمنح المغتربين تسهيلات وامتيازات كثيرة وذلك تحفيزاً لهم لجلب مدخراتهم لدفع التنمية ببلادهم. كما أن السياسات الحكومية قد تراوحت بين التشجيع حيناً والتقييد أحياناً أخرى. ولهذا فإن العائد من الهجرة قد لا يذكر مقارنة بكلفتها العالية ممثلة في إفراغ الوطن من الأيدي العاملة المؤهلة والمدرّبة.

6.3 اتجاهات ومستقبل الهجرة في ظل العولمة**1.6.3 اتجاهات الهجرة الخارجية**

إن السياسات المشوهة والتنميه غير المتوازنة والتبعيه الاقتصادية تجعل الفرد راغباً في الهجرة ولو بأقصى الوسائل كالإختباء في السيارات وشاحنات البضائع وكذلك السفر للسياحة أو زيارة العمل أو المشاركة الرياضية التي سرعان ما تتحول الى هجرة، بسبب غياب فرص العمل والصورة النمطية الباذخة التي تروج عبر وسائط الإعلام المختلفة كالفصائيات والشبكة العنكبوتية للحياة في الدول المضيفة.

ورغم إنَّ الدول المتقدمة المضيفة تتادي بإحترام حقوق الانسان، إلا أنها تحد من حرية الفرد في التنقل الذي تتادي به المواثيق والمعاهدات الدولية. فمنذ بداية القرن العشرين قامت الدول بسن القوانين وعقد الاتفاقات المنظمة لحركة الهجرة بغرض التحكم في حجم

ونوعية الهجره حيث أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية عام 1922م أول القوانين التي تحدد الحصص لكل دولة. ومنذ الحرب العالمية الثانية أصبحت الدول المضيفة تختار وتحدد حجم المهاجرين (الهجرة الانتقائية). وقد اتخذت الحكومات الأوروبية بعد الصدمة النفطية الأولى قرارات صارمة للحد من الهجرة لكنها لم تؤت أكلها لحاجة الاقتصاد الأوروبي للأيدي العاملة الرخيصة.

ونجد أنّ اليد العاملة الأجنبية في أوروبا لم تتقلص بصورة ملحوظة خلال سنوات الازمات الدوليه حيث بقى معدل نمو الهجره السنوي في حدود 105% بين الأعوام 1974م و1992م و2000م. (العموص:ب.ت.ن)

وضعت دول النفط العربية كذلك ضوابط محددة لإستقدام العمالة الوافدة إليها، بحيث تضمن عودة تلك العمالة إلى أوطانها في نهاية المطاف (عمالة غير موطنة) أي أن الهجرة إلى دول الخليج هي هجرة قصيرة الأمد غير منتهية بالتوطين بعكس الهجرات إلى دول أوروبا وأستراليا وغيرها من الدول. هنالك بعض الاستثناءات كما في مملكة البحرين التي تمنح الجنسية للكفاءات العالية (أساتذة الجامعات والقانونيون) وتمنح المملكة العربية السعودية التابعة الجنسية للكوفاءات العالية (أساتذة الجامعات والقانونيون) وتمنح المملكة العربية السعودية التابعة ولكن في حدود ضيقة لذات الفئات.

عرف السودان الإغتراب بصورة واسعة، بعد حرب أكتوبر 1973م لأسباب عديدة منها الظروف الإقتصادية في السودان وحاجة اقتصاد دول الخليج للبنيات التحتية والمنشآت الخدمية مع افتقارها للكفاءات البشرية الأمر الذي أتاح فرص عمل وبشروط مجزية آنذاك.

إنّ تاريخ الهجرة السودانية من 1975م إلى 2000م مرّ بثلاث فترات الفترة 1975م-1985م زيادة معدلات الهجرة وكانت نوعية المغتربين من اصحاب الطموحات وظهر اثر ذلك في التحول المادي. الفترة 1985م-1990م ارتفعت معدلات التدهور الاقتصادي (الجفاف والتصحر) واشتعال الحرب في الجنوب وتدهور قيمة العملة السودانية - ازدادت اعداد المغتربين وانخفض العائد من الاغتراب.

الفترة 1990م-2000م فقدت الدول النفطية العربية الكثير من جاذبيتها بسبب حرب الخليج وتدهورت اسعار البترول. وفي نفس الوقت ازداد التدهور الاقتصادي في السودان بسبب الحصار عليه نتيجة التغيير السياسي الذي حدث في يونيو 1989م- كذلك اثر التفسير الخاطئ لموقف السودان من حرب الخليج على علاقات السودان الخارجية بمعظم هذه الدول وانعكس ذلك سلباً على اوضاع المهاجرين السودانيين(عوامل طرد داخلية واخرى خارجية) وزادت الهجرة بمعدلات عالية - وتم الاستغناء عن خدمات العديد من المغتربين وخفضت الاجور، واصبح كثير من المهاجرين يعملون في غير تخصصاتهم. (البوني:2000).

أما الفترة من 2000م وحتى 2005م، فقد تأثرت فيها معدلات الهجرة بمجريات الأحداث الإقتصادية والإجتماعية والسياسية في دول العالم، حيث أثرت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م على المهاجرين المسلمين بالأخص ومن بينهم السودانيين بما سمي بالحرب على الإرهاب.

ونجد أنّ 15 مليون مهاجر عربي مسلم منهم 8 إلى 9 مليون في أوروبا، و 4 ملايين في أمريكا، ومن 2 إلى 3 ملايين في بلاد أخرى تأثروا بشكل مباشر بأحداث 11 سبتمبر التي وقعت في نيويورك و واشنطن، وقد بدأت التكهّنات بعودة العمالة العربية المهاجرة إلى بلادها، الأمر الذي سيكلف ميزانيات الدول العربية نحو 10 مليارات دولار لإستيعابهم في الحياة العامة والمهنية على السواء. (مؤتمر العمل العربي:ب.ت.ن)

إن هجرة العمالة العربية ومنها السودانية تتم بصورة غير دقيقة الأمر الذي استحال معه حل المشكلات التي تعاني منها أسواق العمل العربية. فمع تراجع الطلب على العمالة في دول الإستقبال عادت الإختلالات التي كانت سائدة في أسواق العمل نتيجة عودة أعداد كبيرة من الوافدين إلى أوطانهم.

وبلاحظ أن هناك إزدواجية في سوق العمل، فعلى الرغم من أن العمالة الوطنية والعمالة الوافدة تعملان في نفس السوق إلا أن هناك إختلافاً واضحاً في شروط الخدمة والمؤهلات المطلوبة والأجور. كما تلاحظ أن أجور العمالة الوافدة تنخفض تبعاً لانخفاض عائدات النفط إلا أنها لا تزيد عند زيادة أسعار النفط. وهذا لا ينطبق على الأوروبيين والأمريكان الذين يعاملون كالخليجيين وربما بتفضيل عليهم.

ويرى كثير من الباحثين أن اتجاهات الهجرة خلال الفترة 1975م وحتى 1990م تعكس التفوق الواضح في نسبة العمالة الوافدة مقارنة بنسبة العمالة الوطنية في دول النفط العربية، ففي عام 1975م بلغ إجمالي القوى العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي 2,419,500 توزعت بين 1,125,300 للعمالة الأجنبية وبنسبة بلغت 46,5 %، و 1,294,200 للعمالة الوطنية أي بنسبة 53,5 %، لكن نجد أن نسبة العمالة الأجنبية تفوقت على الوطنية في دول المجلس حيث ارتفعت لتبلغ 64% في عام 1980م وتوالت النسبة في الزيادة، كما في الجدول رقم (3-21):

جدول (3-21): نسبة العمالة الأجنبية للقوى العاملة الوطنية في دول مجلس التعاون الخليجي 1975م – 1990م.

دول مجلس التعاون الخليجي	1975م	1980م	1985م	1990م
السعودية	32	58,7	64,9	59,8
الكويت	70,2	78,3	81,3	86,1
عمان	53,7	58,8	69,1	70
البحرين	45,8	56,9	58	51
قطر	83	87,9	89,8	91,6
الإمارات	84	89,7	89,5	89,3
المجموع	46,5	65,2	70,9	67,7
عدد العمالة الأجنبية بالآلاف	1,1253	2,952,5	4,417,3	5,218
عدد العمالة الوطنية بالآلاف	1,294,2	1648,1	1,879,4	2,485

المصدر جمهورية السودان – جهاز تنظيم شئون السودانيين العاملين بالخارج – مؤتمر المغتربين الرابع – 2000م – جدول رقم (7) – ص 51

وبعد عام 1990م وحتى عام 1995م اتجهت معدلات الهجرة للإنخفاض نتيجة لحرب الخليج واثّر ذلك على اقتصاديات دول النفط العربية، التي أتخذت مجموعة من القرارات الإقتصادية المؤثرة على العمالة الوافدة ومنها السودانية بهدف التخلص تدريجياً من العمالة الوافدة. وتمثلت تلك القرارات في البنود التالية: تخفيض رواتب العمالة الوافدة، توطين الوظائف، ورفع الدعم عن السلع والخدمات، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف المعيشة وغلاء الأسعار للسلع والخدمات والإيجارات.

وقد كان من المتوقع ونتيجة للسياسات الإقتصادية التي تبنتها دول الخليج أن تتزايد معدلات الهجرة المعاكسة للسودانيين بعد أن انتفت الأسباب الرئيسية لهجرتهم والمتمثلة في تحقيق الحافز المادي في ظل انعدام فرص العمل وقلة العائد منه، هذا فضلاً عن أن هجرة السودانيين يمكن وصفها بتميزها عن غيرها في أنها هجرة مؤقتة الهدف منها تحسين وضع المهاجر وأحداث تغيير في مكانته الإجتماعية والإقتصادية أو كليهما والعودة بعد ذلك للوطن. (جهاز تنظيم شئون السودانيين العاملين بالخارج: 2000).

وبالفعل بدأت رحلة العودة لكثير من المهاجرين، ويرى بعض الخبراء أن عودة المهاجرين لبلادهم ترجع إلى سببين أحدهما داخلي والآخر خارجي. وتتمثل الأسباب الداخلية الجاذبة في الآتي: الحاجة المتزايدة إلى اصحاب التخصصات النادرة، ورجال التسويق والترويج، ودخول البلاد مجال إنتاج وتصدير النفط واحتمالات الإستثمارات الصناعية في مجالات صناعة البتروكيماويات.

أما الأسباب الخارجية الدافعة فقد تمثلت في التالي: تدهور هياكل الأجور وسياسة توظيف الوظائف التي اتبعتها دول المهجر، وصول أبناء المغتربين إلى سن الدراسة الجامعية مما يتطلب العودة إلى الوطن. وكذلك تأخر سن الزواج بالنسبة للفتيات وما يصاحبها من صعوبات في دول المهجر.

لكن رغم ذلك عادت معدلات الهجرة للإرتفاع منذ عام 1996م وبمعدلات أكبر من تلك التي كانت عام 1990م. فمن خلال الإحصاءات التي أجريت في دول الخليج عام 1997م اتضح أن العمالة الأجنبية لازالت هي المسيطرة على سوق العمل في دول الخليج خاصة في القطاعات غير الرسمية، حيث بلغت نسبتها 70,3% من إجمالي سوق العمل الخليجي. وترتفع النسبة في دولة الإمارات العربية المتحدة حيث بلغت 89,5% من إجمالي قوة العمل وقطر تليها بنسبة 85,6% - ويبدو الإعتماد على العامل الأجنبي أكثر وضوحاً في السعودية وعمان حيث تبلغ فيهما 65,2% و 65,4% على التوالي وتصل النسبة في البحرين 62,3%، كما هو مبين في الجدول رقم (3-22):

جدول (3-22): قوة العمل بحسب الجنسية في دول مجلس التعاون الخليجي عام 1997م.

الدولة	مواطنون	مهاجرون	المجموع	المهاجرين (بالمائة)
الإمارات	135.5	1.154.8	1.290.3	89.5
البحرين	106.5	176.7	283.2	62.3
العربية السعودية	2.456.2	4.603.2	7.059.4	65.2
عمان	282.1	535.1	817.2	65.4
قطر	33.2	197.4	23.6	85.6
الكويت	1943.9	939.0	1.133.9	82.8
المجموع	3.208.4	7.606.2	10.814.6	70.3

المصادر أرقام المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات المتحدة لعام 1995م، محتسبة من عبد الرازق فارس مؤشرات النمو الكمية التربوية في ضوء الإسقاطات السكانية والإقتصادية خلال العقدين القادمين في الدول الأعضاء"الرياض مكتب التربية لدولة الخليج (1998)، ص139.

أرقام عمان لعام 1998م، محتسبة من عمان وزارة الإقتصاد الوطني، الكتاب الإحصائي السنوي. (مسقط الوزارة، 1998م)

أرقام البحرين لعام 1997م، محتسبة من البحرين، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية 1997م. (المنامة الجهاز، 1998م)

أرقام الكويت لعام 1997م، محتسبة من الكويت وزارة التخطيط المجموعة الإحصائية السنوية. (الكويت الوزارة، 1996م)

إنَّ حقبة التسعينات (1990م) وما بعدها شهدت حتى الآن طفرة ملحوظة في معدل وحجم الهجرة الدولية إلى دول غرب أوربا وكندا وأستراليا والولايات المتحدة. (بلال: 2005)

مما يؤكد إنَّ السياسة التي استخدمتها الدول المتقدمة لتقليص حجم الهجرة لن تجدي ولن تنتهي الهجرة ما دامت هناك منظمات رسمية وغير رسمية تبتدع الطرق الكفيلة بتخطي كل المتاريس ومادامت الدوافع قائمة في دول الجنوب.

إذاً سوف تستمر معدلات الهجرة السودانية في النمو رغم السياسات والقوانين التي فرضتها الدول المضيفة، لكنها لن تكون بمعدلات نشطة كما في فترة السبعينات وبداية الثمانينات – فالزيادة في معدلات النمو في الوقت الحالي تشير إلى أن عنصر الجذب إلى الخارج لا زال مستمراً خاصة لأصحاب الكفاءات العالية والنادرة.

2.6.3 مستقبل الهجرة في ظل العولمة

تعد العولمة مرحلة من مراحل التطور التاريخي للمجتمعات الإنسانية وبدأت مع دخول عصر حرب النجوم وسباق التسلح. وقد نشأت كظاهرة عالمية نتيجة تراكم عوامل عديدة منها الإقتصادي والإجتماعي والتقني. وهي تعني الانتقال من المجال الوطني إلى المجال الكوني (الفضاء العالمي).

إنَّ جوهر عملية العولمة يتمثل في تسهيل حركة الناس وانتقال المعلومات والسلع والخدمات على النطاق العالمي... وتشمل الحركة والانتقالات التي تنتشر عبر الحدود ست فئات رئيسية وهي البضائع، الخدمات، الأفراد، رأس المال، الأفكار، المعلومات، المؤسسات. (الخضير:2000)

فمفهوم العولمة يعبر عن حالة من تجاوز الحدود الراهنة للدول إلى آفاق أوسع وأرحب تشمل العالم أي بمعنى أن العولمة تمثل الإنفتاح على العالم والتأثير الثقافي المتبادل بين أقطاره المختلفة. (آدم:1420هـ)

والعولمة تعني التكامل بين الأسواق والتمويل وتطور التكنولوجيا على نحو يقلص العالم من حجمه المتوسط إلى الحجم الصغير، مما يجعل الكل قادراً على الوصول إلى مواقع أبعد حول العالم بل وأسرع وبتكلفة أرخص عما كان عليه الحال من قبل. إن العولمة لا تمثل توجهاً اقتصادياً فحسب، كما لا تمثل مجرد بدعة جديدة ومثلها مثل جميع النظم الدولية السابقة تقوم العولمة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر بتشكيل السياسات الداخلية والإقتصادية فضلاً عن العلاقات الخارجية لجميع البلدان عملياً. (راشد:2007)

ومن الأرجح إن العولمة ستستمر في المدى الطويل للأسباب التالية: لايوجد نموذج أمثل للتنمية أفضل من نموذج العولمة يحقق نتائج أفضل مما حققته العولمة، ويساند العولمة ثورة تكنولوجيا المعلومات.

إنَّ نظام العولمة يمثل مرحلة جديدة من مراحل تطور النظام الإقتصادي الرأسمالي الذي يهدف إلى تعميم أنماط من القيم والثقافة الغربية الأمريكية للسيطرة على العقل وتسخيره لمصلحتهم ومن هذا المفهوم فهي تعتبر توجهاً استعماريًا جديداً.

ولذا تعتبر العولمة امتداداً للنموذج الأمريكي أو أنها نظام يؤكد الهيمنة الأمريكية، والمرحلة الراهنة من تطور النظام الرأسمالي العالمي الذي تسعى فيه دول المركز إلى إزالة كل القيود التي تحول دون اقتحام السلع ورؤوس الأموال داخل حدودها الوطنية باعتبارها ضرورة أساسية لاستمرار تراكم رأس المال. (زكي:2002)

وهناك من يرى أن العولمة تعني الانتشار العالمي للتكنولوجيا الحديثة في الإنتاج الصناعي والإتصالات. ولا يعني الترابط المتزايد بين اقتصاديات العالم نمو حضارة موحدة بل يعني ضرورة إيجاد وسيلة للتعايش بين ثقافات اقتصادية مختلفة.

تتم العولمة من خلال ثلاث آليات أساسية هي: ثورة المعلومات والإتصالات، حركة الأموال العابرة للحدود ودور النقود الإلكترونية، وتوسع نشاط الشركات المتعددة الجنسيات عن طريق عمليات الاندماج عبر القارات.

ومن مظاهر العولمة ما يلي: تدويل المشكلات الاقتصادية مثل الفقر والتنمية المستدامة والسكان والهجرة والتلوث وحماية البيئة بما في ذلك تغير المناخ، تحول العالم إلى قرية كونية نتيجة للتطور التقني، المناداة باحترام حقوق الإنسان، ظهور الشركات المتعددة الجنسيات وزيادة نفوذها في التجارة الدولية، حركة السلع والخدمات والأفكار بدون حواجز، وتزايد دور المؤسسات المالية الدولية خاصة في برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية وهو أمر يؤثر سلباً على اقتصادياتها.

من أهم الآثار الإيجابية للعولمة التطور في مجال التقنية (التكنولوجيا)، بينما يمثل انتشار الجريمة المنظمة والإرهاب وانهيار الدولة القومية وارتفاع معدلات الفقر أكثر آثارها السلبية. وفي الوقت الذي تعم سلبات العولمة كافة الدول النامية وتؤدي إلى زيادة مشكلاتها الاقتصادية وإعاقة التنمية فيها، فإن مكاسبها تشمل عدداً من الدول عدد سكانها لا يتجاوز 20% من إجمالي سكان العالم.

وفي ظل العولمة، نجد أنه في الوقت الذي تنادي المراكز الرأسمالية بحرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال يتم إحكام الرقابة وسن القوانين للحد من انتقال أو هجرة العمالة خاصة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة.

ولهذا لا بد من الأخذ في الاعتبار عند التعامل مع مستقبل هجرة العمالة الأمور التالية: مراجعة سياسات التشغيل وإعطاء الأولوية للمواطنين ثم للوافدين من الدول العربية وأخيراً العمالة الأجنبية، التخطيط البعيد المدى للقوى العاملة، تدريب الأيدي العاملة لضمان اندماجها في القطاعات الإنتاجية المختلفة، مراجعة نظم التعليم والتدريب للتأكد من ملاءمتها مع احتياجات سوق العمل، دعم مشاركة المرأة في قوة العمل بما يتناسب مع قدراتها، دراسة أسواق العمل الخارجية لتحديد حجم الطلب الخارجي على العمالة، وضع برامج لجذب العقول المهاجرة، وتشجيع الابتعاث للخارج للتأهيل واكتساب الخبرات مع اتخاذ الإجراءات التي تضمن عودة المبتعثين للاستفادة منهم.

7.3 هجرة الكفاءات السودانية وأثرها على التنمية المستدامة في البلد الأصل

وسنعرض في هذا الجزء من البحث هجرة الكفاءات السودانية إلى الدول العربية النفطية، مع التركيز على أثر هذه الهجرة على التنمية المستدامة من المنظور البيئي.

تهدف التنمية ضمن ما تهدف إليه تلبية احتياجات المجتمع في مرحلته الراهنة، أما التنمية الإضرار دون الحاضر احتياجات تغطي التي المستدامة، كما تتفق معظم الأدبيات، فهي التنمية والتنمية، للبيئة العالمية تغطية احتياجاتها. (منشورات الهيئة على المستقبلية الأجيال بقدرة التقني التغير وتوجيه الطبيعية الموارد قاعدة وحماية ١٩٨٧م، 11). التنمية المستدامة هي إدارة والمستقبلية الحالية للأجيال البشرية الحاجات إرضاء واستمرار تحقيق تضمن والمؤسسي بطريقة والمياه الأرض تحمي السمكية والمصادر والغابات الزراعة المستدامة في تلك التنمية إن . الفنية الناحية من ملائمة بأنها وتنسم بالبيئة تضر ولا والحيوانية النباتية والمصادر الوراثية الاجتماعية. (منشورات منظمة الزراعة الناحية من ومقبولة الاقتصادية من الناحية ومناسبة والأغذية العالمية، 1989م، 3)

: تماماً مختلفين معنيين على الحصول التعريف يمكن وبتحليل هذا

فإن آخر وبمعنى القادمة. للأجيال سليماً يبقى أن يمكن الطبيعي المال رأس مخزون أن-أ-النضوب من المزيد هناك ألا يكون أجل من يتوقف أن يجب المتجددة غير نضوب الموارد الفعاليات جميع إيقاف يعني هذا فإن السياسات تعابير الطبيعي. وباستخدام رأس المال في الأوزون طبقة استنزفت التي والفعاليات التعدين مثل المتجددة غير استنزفت الموارد التي المشعة المخلفات إنتاج مثل المستقبلية الأجيال أثرت على التي والفعاليات

آخر آخر. وبمعنى وجيل بين ينخفض ألا يجب والطبيعي المصنع المال رأس إجمالي أن-ب-وأن الطبيعي المال ورأس الاصطناعي المال رأس بين معادلة هناك يكون أن فيمكن أو الطبيعية البدائل في استثمار هناك أن طالما مبرر الطبيعي رأس المال نضوب هذا فإن السياسات تعابير وباستخدام الإجمالي. على المخزون يحافظ بشكل الاصطناعية أصول من بالاستثمارات استبداله يتم أنه ينضب طالما أن النفط لمخزون يمكن أنه يعني وفرها التي تلك مثل والخيارات من الحياة النوعية نفس المستقبلية للأجيال توفر أخرى الحالية. للأجيال النفط

لا التي الأصول بعض هناك أن حيث بعض الإشكاليات على ينطوي التفسير هذا ولكن في المائية المسايط حماية أو الأصناف الأوزون وبعض طبقة مثل أخرى بأصول استبدالها يمكن بشأن قرارنا تفسر أو المستقبل تقبل أجيال أن ثقة من على نكون أن لا يمكننا كما المدارية. الغابات هذا المستقبل؟ إن أجيال احتياجات يعرف منا أن لأي يمكن كيف إذ إيجابية. بطريقة البدائل في هي وإنما ثابتة الاحتياجات ليست أن حيث الهامة. الأسئلة بعض يطرح المعياري التعريف ليست التنمية فإن وكذلك أخرى. إلى حضارة من تختلف أنها كما الوقت مرور مع مستمر تغير فكيف لذا ذاتها، بحد الاحتياجات تطوير تتطلب عملية هي وإنما لتغطية الاحتياجات مجرد وسيلة أطلقها التي الاقتصادية التنمية عملية كانت ما إذا التنمية عن مستقل بشكل تحديد الاحتياجات يمكن وتحددها. تخلق الاحتياجات التي هي الشمال

وبالتالي فإن الاستدامة حسب تعريف ومنهجية لجنة برونتلاند تدعو إلى عدم استمرارية الأنماط الاستهلاكية الحالية سواء في الشمال أو في الجنوب والاستعاضة عنها بأنماط استهلاكية وإنتاجية مستدامة، وبدون تحقيق مثل هذه التطورات فلا مجال لتطبيق حقيقي لمفاهيم التنمية المستدامة الشاملة. ويؤكد تقرير برونتلاند أيضاً على الارتباط المتبادل الوثيق ما بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية وأنه لا يمكن إعداد أو تطبيق أية استراتيجية أو سياسة مستدامة بدون دمج هذه المكونات معاً. ويحتاج تحقيق التنمية المستدامة إلى تغييرات جوهرية في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية على الأخص، ولكن مثل هذا التغيير لا يمكن أن يتم من خلال "أمر من أي من السلطة الحاكمة بل من خلال التنظيم الشعبي والاجتماعي الذاتي، والتعاون ما الأعلى" بين القطاعات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، وممارسة الديمقراطية الاقتصادية من خلال عملية تشاورية تشاركية تتضمن كل قطاعات المجتمع. (الإيسيسكو:6).

1.7.3 أبعاد التنمية المستدامة

أهم الخصائص التي جاء بها مفهوم التنمية المستدامة، هو الربط العضوي التام ما بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع، بحيث لا يمكن النظر إلى أي من هذه المكونات الثلاثة بشكل منفصل، فلا بد من أن تكون النظرة التحليلية إليهم متكاملة معاً

2.7.3 التنمية المستدامة اقتصادياً

النظام المستدام اقتصادياً هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر وأن يحافظ على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين، وأن يمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية.

3.7.3 التنمية المستدامة بيئياً

النظام المستدام بيئياً يجب أن يحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية، ويتجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة وغير المتجددة، ويتضمن ذلك حماية التنوع الحيوي والاتزان الجوي وإنتاجية التربة والأنظمة البيئية الطبيعية الأخرى التي لا تصنف عادة كموارد اقتصادية.

4.7.3 التنمية المستدامة اجتماعياً

يكون النظام مستداماً اجتماعياً في حال حقق العدالة في التوزيع، وأيضاً الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجيها والمساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية. أن هذه الأبعاد المتشابهة، تعني أن النظر إلى التنمية المستدامة يختلف والمشاركة الشعبية حسب زاوية المقاربة أو منهجية وخلفية التحليل، فالاقتصاديون سوف يركزون على الأهداف الاقتصادية أكثر من غيرها كما يؤكد البيئيون على أهمية حماية الطبيعة ويشدد الاجتماعيون على مبادئ العدالة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة. ولهذا تختلف تعريفات الاستدامة من اختلاف المنظور.

5.7.3 المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة

من المنظور الاقتصادي الكلاسيكي البحث، تعني الاستدامة استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة ممكنة، أما قياس هذا الرفاه فيكون عادة بمعدلات الدخل والاستهلاك ويتضمن ذلك الكثير من مقومات الرفاه الإنساني مثل الطعام والسكن والنقل والملبس والصحة والتعليم وهي تعني الأكثر والأفضل نوعية من كل هذه المكونات. أما بعض الاقتصاديين المثقفين من الناحية البيئية فهم يهتمون بما يسمى "الرأسمال الطبيعي" والذي يعني بعض الموارد الطبيعية ذات القيمة الاقتصادية والتي هي أساس النظام الاقتصادي فعلياً مثل النباتات والتربة والحيوانات والأسماك وخدمات النظام البيئي الطبيعية مثل تنظيف الهواء وتنقية المياه.

6.7.3 المنظور البيئي للتنمية الاقتصادية

والتي تعني أن يركز البيئيون في مقاربتهم للتنمية المستدامة على مفهوم "الحدود البيئية" لكل نظام بيئي طبيعي حدوداً معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف وإن أي تجاوز لهذه القدرة الطبيعية يعني تدهور النظام البيئي بلا رجعة. وبالتالي فإن الاستدامة من المنظور البيئي تعني دائماً وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة.

7.7.3 المنظور الاجتماعي للتنمية المستدامة

يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان هو جوهر التنمية وهدفها النهائي، ويهتم بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوزيع الموارد وتقديم الخدمات الاجتماعية الرئيسية إلى كل المحتاجين لها بالإضافة إلى أهمية مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار والحصول على المعلومات التي تؤثر على حياتهم بشفافية ودقة.

8.7.3 كيفية قياس التنمية المستدامة

بالرغم من إنتشار مفهوم التنمية المستدامة إلا أن المعضلة الرئيسية فيه بقيت الحاجة يمكن قياس مدى التقدم نحو التنمية المستدامة من خلالها. وتساهم الماسة إلى تحديد مؤشرات مؤشرات التنمية المستدامة في تقييم مدى تقدم الدول والمؤسسات في مجالات تحقيق التنمية المستدامة بشكل فعلي وهذا ما يترتب عليه اتخاذ العديد من القرارات الوطنية والدولية حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

المؤشرات الأكثر دقة وشمولية وقدرة على عكس حقيقة التطور في مجال التنمية المستدامة طورتها لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة وتسمى عادة بمؤشرات "الضغط والحالة والاستجابة" لأنها تميز ما بين مؤشرات الضغط البيئية مثل النشاطات الإنسانية، التلوث، انبعاثات الكربون ومؤشرات تقييم الحالة الراهنة مثل نوعية الهواء والمياه والتربة

وتنقسم مؤشرات التنمية المستدامة عادة إلى أربع. ومؤشرات الاستجابة مثل المساعدات التنموية فئات رئيسية بناء على تعريف التنمية المستدامة نفسه، حيث تنقسم إلى مؤشرات اقتصادية والتي توفر تقييماً لمدى تطور الإدارة البيئية. ويتم واجتماعية وبيئية وكذلك مؤشرات مؤسسية استنباط هذه المؤشرات لتدل على وضع معظم القضايا البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تعالجها التنمية المستدامة والتي تضمنتها الفصول الأربعون من وثيقة الأجندة 21 التي أقرت في العام 1992 وتمثل خطة عمل الحكومات والمنظمات الأهلية تجاه التنمية المستدامة في كل العالم.

أن هذه المؤشرات تعكس مدى نجاح الدول في تحقيق التنمية المستدامة وهي تقيم بشكل رئيسي حالة الدول من خلال معايير رقمية يمكن حسابها ومقارنتها مع دول أخرى كما يمكن في مدى التقدم أو التراجع في قيمة هذه المؤشرات مما يدل على متابعة التغيرات والتوجهات سياسات الدول في مجالات التنمية المستدامة فيما إذا كانت تسير في الطريق الصحيح نحو تحقيق التنمية المستدامة أم أنها لا زالت متباطئة ومتردة، كما هي معظم دول العالم. ووجود مثل هذه المؤشرات الرقمية بشكل دائم ومتجدد يساهم في إعطاء صورة واضحة عن حالة التنمية المستدامة في الدولة، وبالتالي يقدم المعلومات الدقيقة اللازمة لمتخذي القرارات في الوصول إلى القرار الأكثر صواباً ودقة لما فيه المصلحة العامة والابتعاد عن القرارات العشوائية والتي غالباً ما تكون مبنية على معلومات خاطئة أو فيها شيء من الانتقائية.

تتمحور مؤشرات التنمية المستدامة حول القضايا الرئيسية التي تضمنتها توصيات الأجندة 21 وهي التي تشكل إطار العمل البيئي في العالم والتي حددتها لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة بالقضايا التالية: المساواة الاجتماعية، الصحة العامة، التعليم، النوع الاجتماعي، أنماط الإنتاج والاستهلاك، السكن، الأمن، السكان، الغلاف الجوي، الأراضي، البحار والمحيطات والمناطق الساحلية، المياه العذبة، التنوع الحيوي، النقل، الطاقة، النفايات الصلبة والخطرة، الزراعة، التكنولوجيا الحيوية، التصحر والجفاف، الغابات، السياحة البيئية، التجارة، القوانين والتشريعات والأطر المؤسسية. وتالياً شرح مفصل لكل هذه القضايا والمؤشرات المرتبطة بها.

9.7.3 القضايا والمؤشرات الاجتماعية

المساواة الاجتماعية

تعتبر المساواة أحد أهم القضايا الاجتماعية في التنمية المستدامة، إذ تعكس إلى درجة كبيرة نوعية الحياة والمشاركة العامة والحصول على فرص الحياة. وترتبط المساواة مع درجة العدالة والشمولية في توزيع الموارد واتاحة الفرص واتخاذ القرارات. وتتضمن فرص الحصول على العمل والخدمات العامة ومنها الصحة والتعليم والعدالة. والمساواة يمكن أن تكون مجالاً للمقارنة والتقييم داخل الدولة نفسها وكذلك بين الدول المختلفة. ومن القضايا الهامة المرتبطة بتحقيق المساواة الاجتماعية تبرز قضايا مكافحة الفقر، العمل وتوزيع الدخل، النوع الاجتماعي، تمكين الأقليات العرقية والدينية، الوصول إلى الموارد المالية والطبيعية، وعدالة الفرص ما بين الأجيال. وقد عالجت الأجندة 21 موضوع المساواة الاجتماعية في الفصول الخاصة بالفقر وأنماط الإنتاج والاستهلاك والمرأة والأطفال والشباب وكذلك المجتمعات المحلية.

وبالرغم من التزام معظم الدول في العالم باتفاقيات ومعاهدات تتضمن مبادئ العدالة والمساواة الاجتماعية فإن غالبية هذه الدول لم تحقق نجاحاً حقيقياً في مواجهة سوء توزيع الموارد ومكافحة الفقر في مجتمعاتها، وتبقى المساواة الاجتماعية من أكثر قضايا التنمية المستدامة صعوبة في التحقق. وقد تم اختيار مؤشرين رئيسيين لقياس المساواة الاجتماعية وهما :

الفقر: ويقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، ونسبة السكان العاطلين عن العمل من السكان في سن العمل.

المساواة في النوع الاجتماعي: ويمكن قياسها من خلال حساب مقارنة معدل أجر المرأة مقارنة بمعدل أجر الرجل.
الصحة العامة

هناك ارتباط وثيق ما بين الصحة والتنمية المستدامة، فالحصول على مياه شرب نظيفة وبالعكس، فإن الفقر وغذاء صحي ورعاية صحية دقيقة هو من أهم مبادئ التنمية المستدامة. وتزايد التهميش السكاني وتلوث البيئة المحيطة وغلاء المعيشة كل ذلك يؤدي إلى تدهور الأوضاع الصحية وبالتالي فشل تحقيق التنمية المستدامة. وفي معظم دول العالم النامي، فإن الخدمات الصحية والبيئية العامة لم تتطور بشكل يوازي تطور السوق والاقتصاد وغلاء المعيشة. وقد وضعت الأجندة 21 بعض الأهداف الخاصة بالصحة وأهمها تحقيق احتياجات الرعاية الصحية الأولية وخاصة في المناطق الريفية، والسيطرة على الأمراض المعدية، وحماية المجموعات الهشة (مثل الأطفال وكبار السن) وتقليل الأخطار الصحية الناجمة عن التلوث البيئي. أما المؤشرات الرئيسية للصحة فهي:

حالة التغذية : وتقاس بالحالات الصحية للأطفال.

الوفاة : وتقاس بمعدل وفيات الأطفال تحت خمس سنوات، والعمر المتوقع عند الولادة.
الإصحاح: ويقاس بنسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية ومربوطين بمرافق تنقية المياه.
الرعاية الصحية: وتقاس بنسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية، ونسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية لدى الأطفال ونسبة استخدام موانع الحمل.
التعليم

يعتبر التعليم، وهو عملية مستمرة طوال العمر؛ مطلباً رئيسياً لتحقيق التنمية المستدامة. وقد تم التركيز على التعليم في كل فصول وثيقة الأجندة 21 حيث أن التعليم أهم الموارد التي يمكن أن يحصل عليها الناس لتحقيق النجاح في الحياة. وهناك ارتباط حسابي مباشر ما بين مستوى التعليم في دولة ما ومدى تقدمها الاجتماعي والاقتصادي. وفي وثيقة الأجندة 21 فإن التعليم يتمحور حول ثلاثة أهداف هي إعادة توجيه التعليم نحو التنمية المستدامة، وزيادة فرص التدريب وزيادة النوعية العامة. وقد حققت الكثير من دول العالم نجاحاً ملموساً في التعليم وفي تدريب سكانها على المعلومات الحديثة ولكن لا يزال هناك الكثير من الجهد الذي ينبغي بذله.

أنهم جميعاً هي الاقتصاد وعلماء البيئة وعلماء الفلاسفة بين التواصل مشكلات أكبر من البعض حيث تركز كل فئة من هؤلاء العلماء على محاور بعضهم لمفاهيم نسبياً ضعيف فهم لديهم بعينها في تعريفها للتنمية المستدامة حيث نجد أن:

- النظرية الاقتصادية تساهم من خلال التركيز على الكفاءة الاقتصادية وحقوق الموارد.
- النظرية البيئية تساهم من خلال التركيز على تشغيل النظم البيئية والمحافظة على التكامل البيئي.
- نظرية العدالة والمواقف الأخلاقية التي تحيط بها تساهم من خلال التركيز على العواقب التوزيعية لبدائل السياسات.

بهذه تعنى الاستدامة والتنمية نجد إن للبيئة العالمية وباستقراء تعريف المفوضية تغيراً تتطلب فهي . النمو على يزيد ما تشمل المستدامة الثلاث والذي يقول؛ بأن التنمية النظرية تحقيق ويجب تأثيرات، في عدالة وأكثر للطاقة واستخداماً أقل مادية يصبح بحيث النمو محتوى في البيئي المال رأس على للمحافظة الإجراءات مجموعة من الدول كجزء جميع في التغيرات هذه العالمية (منشورات الهيئة الاقتصادية. للآزمات الحساسية وتخفيض درجة الدخل توزيع ولتحسين ١٩٨٧م) والتنمية، للبيئة

: المستدامة بالتنمية المتعلقة المختلفة الآراء على أعرق نظرة لنلق

الاقتصاد علماء أ

أن المهم من الاقتصادية النظر وجهة من المستدامة التنمية مبدأ على الضوء إلقاء أجل من – المستدام الاقتصادي النمو – الاقتصادي النمو مثل: العلاقة ذات الأخرى عن المفاهيم نميزها الاقتصادية التنمية .

- الوقت مرور مع الحقيقي المحلي الناتج إجمالي من الفرد حصة زيادة هو :الاقتصادي النمو مستدامة". تنمية هي الأوقات من وقت أي في تلاحظ التي التنمية أن لا يعني وهذا
- :التنمية" مفاهيم تضم فهي الاقتصادي النمو مفهوم من أوسع مفهوم هي :الاقتصادية التنمية
- تحسين نوعية حياة السكان وخاصّة الفقراء منهم . وتصبح زيادة الدخل هي العامل الأساسي هنا.

• تحسين المهارات والمعرفة والإمكانات والخيارات.

• تحسين الحقوق المدنية والحريات مثل الاستقلالية وحقوق التمثيل السياسي.

الاقتصاد علماء لفت وقد . البيئية بالاستدامة المتعلقة الأفكار يتضمن لا التعريف هذا إن قيمة تتضمن طرق بعدة النمو بتعريف المتعلقة الأفكار إلى التقليديين علماء الاقتصاد اهتمام البيئي وتمثل . الطبيعي المال ورأس الأساسية البيئية الخدمات على وأهمية المحافظة البيئية الأصول الاقتصادية التنمية: ملائم بشكل المفاهيم هذه البيئي علماء الاقتصاد وضعها التي التالية التعريفات على شريطة المحافظة الاقتصادية التنمية من الصافية المكاسب تعظيم على تنطوي المستدامة (١٩٨٧م). وزملاؤه، الوقت. (بيرس مرور على الطبيعية الموارد ونوعية الخدمات

البيئي ثلاث: نظم بين التداخل من الأمثل الحد إلى تشير ... المستدامة الاقتصادية التنمية

(١٩٨٩م) وتضم للبدائل. (باربيير، ديناميكية تكيف عملية خلال من والاجتماعي والاقتصادي أن حد إلى الاصطناعي المال برأس الطبيعي المال رأس استبدال باربيير يعرفها التي البدائل المال. رأس من القدر نفس تتوارث لا تزال المستقبلية الأجيال

البيئة علماء ب-

يكون لأن يحتاج الذي هو الحيوي المحيط أن إلى والأحياء والموارد البيئة علماء يشير قد . الأولى بالدرجة والوراثي الحيوي التنوع حماية عن وهم يبحثون . مستداماً

كونواي جي هو المستدامة الزراعية التنمية لمبادئ كبيراً اهتماماً كرسوا الذي البيئة علماء ومن أو بصلابة يتعلق وهو . ما أزمة في الانهيار لمقاومة النظام ميل للاستدامة يعالج مفهومه الذي أو كحقل كانت سواء الإنتاجية على المحافظة على القدرة هي الاستدامة" : النظام استمرارية النظم بعض وباربيير، (١٩٩٠م). إن الصدمات. (كونواي أو الأزمات وجه في أمة أو مزرعة البيئة قلقون علماء وإن باستدامتها. يتعلق كبير لخطر تتعرض ولكنها كبير بشكل منتجة الزراعية اعتمادها لتزايد نظراً الاستدامة حيث من للخطر أكبر عرضة تصبح التي الصناعية الزراعة بشأن على البيئة علماء من الكثير فيركز لذا مضى. وقت أي في عليه كانت مما أضيق وراثية قاعدة على محتلمة أصناف على تحتوي التي الطبيعية المناطق حماية خلال من الوراثة التنوع الحاجة لحماية التصنيف إلى نعمد لا أن المهم فمن ذلك ومع. المتجددة للمواد الصناعية على البنوك المحافظة أو بالبيئة إضراراً والأكثر الأقل استدامة الحديثة الزراعية النظم مفهوم حول المفرط التعميم أو الاستدامة قياس توضيح كيفية يجب كما . استثنائية حالات هي الحالات هذه أن حيث الطبيعية الاستدامة من مختلفة أنماط بين والأحكام القرارات اتخاذ وكيفية

البيئية. النظر وجهة من مطلوباً النمو كان إذا ما حول تتساءل تطوراً الأكثر المسائل إن التنمية إن:مفضل أمر النمو عدم أن فكرة الحرارية الديناميكا ناحية من التعريف التالي يناقش من الناحية حتى للفهم قابلة غير الموارد استخدام من السائدة الأنماط على تعتمد التي المستدامة إلى الموارد استخدام تقلص التي التنمية هو ... المستدامة للتنمية الجديد التعريف إن ... النظرية العالمية. (موقع الأهرام الإلكتروني). الإنترنت وتزيد الأدنى الحد

لبعض ملائماً. يمكن حلاً يشكل لا النمو أن عدم إلى البيئة علماء من الكثير يشير ذلك ومع مثل النظيفة تطوير التقانات مثل مطلوب أمر فهو لذا البيئي، التدهور منع على أن يساعد النمو أن إلى البيئة علماء بالبيئة. كما يشير يضر الذي والنمو التقانات تجنب يجب الشمسية ولكن الطاقة والأخلاقية البيئية بالنواحي الاهتمام من للمزيد بحاجة الاقتصاد علماء.

العمليات على تطبق أن يجب بل يمكن البيئة دروس أن إلى المستدامة تعبير التنمية ويشير خلاله من يمكن بيئياً مبرراً توفر التي العالمية الحماية استراتيجية أفكار تشمل وهي الاقتصادية. (١٩٨٧م). الحياة. (ريدليف، نوعية لتطوير التنمية دعوات واختبار تحدي

الإنسان علوم مجال في والباحثين الاجتماع ج- علماء

سبيل فعلى الثقافة. تحددها التي البيئة طلبات على الإنسان وعلوم الاجتماع علماء يؤكد على القضاء الأحياء بعض في يشجع الزراعية والأغذية اللحم استهلاك الرغبة في فإن المثال البحرية. ويتم البيئة على تضغط فقد السمك استهلاك في بينما الرغبة التربة، وتدهور الغابات المؤسسات هل البيئة نظريات قبول فيها بما الثقافية والبشرية النظم استدامة على التركيز هذه "المحلية؟ الاحتياجات مواجهة من وهل تمكنت المحلية للرقابة تخضع البيئة لإدارة المستخدمة الواردة التعريفات كل من أبعد إلى النقاد بعض ويذهب. الاجتماع علماء يطرحها إضافية مسألة طلبات يفرض مما القوة للثروة الدولي التقسيم فعلاً هو استدامته يقترحون ما أن يقولون حيث أعلاه الطلبات من المزيد المستقبل فرض ما وإذا. والفقر الغنية الدول على متساوية غير و مختلفة بيئية تكون أن المحتمل غير فمن الاستهلاك السائدة وأنماط للموارد الحالي العالمي التوزيع خلال من البيئي التدهور على التي تشجع السائدة والسياسية الاقتصادية العوامل إن مستدامة. الموارد تلك أن يمكن وعندئذ فقط العالم. في للثروة توزيع إعادة هناك يكون أن يجب كما لمعالجة، بحاجة (موقع فورشيرد). العالمي المستوى على واقعية إمكانية المستدامة التنمية تصبح

وبحسب ما ورد في موقع الإيسيسكو على شبكة الإنترنت فإن المشاكل البيئية في البلدان النامية تتفاقم بوتيرة سريعة جداً نظراً لعدة أسباب، منها:

- المشاكل المرتبطة عامة بالعوز والفقر والتخلف والاستغلال الفاحش للموارد الطبيعية من أجل سد حاجات الساكنة من طاقة وغذاء. فالغابات التي تعد مورداً أساساً بالنسبة للعديد من المجموعات البشرية تعاني من الاستغلال المفرط والخارج عن القانون، ناهيك عن عدم تطابق التشريعات مع الظروف الاجتماعية المتنوعة (وغيرها من المشاكل) مما جعل مردوديتها تنقلص يوماً بعد يوم. ويتجلى حل هذه المشاكل في معالجة شاملة تُعنى بتحسين مستوى المعيشة (الإيسيسكو:6).

• - المشاكل المرتبطة باختلال الإنتاج وبالنمط الاستهلاكي الحالي وسوء استغلال المساحات المتوفرة. ومرد هذه الصعوبات إلى النموذج الاستهلاكي السائد الذي لا يكثرث للكلفة البيئية التي يتطلبها الإنتاج. لذلك لا يمكن التماهي في توسيع الأراضي الزراعية إلى ما لا نهاية، ففي الآونة الأخيرة، تم هذا التوسع على حساب الأراضي الهامشية المعروفة بهشاشتها. تستأثر المناطق الساحلية ذات البنية الهشة بالاهتمام، ولذلك فهي عرضة لمختلف أنواع التلوث. ويعتبر الزحف الديمغرافي والاقتصادي نحو المناطق الساحلية السبب الرئيس في تفشي التلوث بها. مما يطرح مشكلة جوهرية في مجال إعداد التراب وتوزيع الأنشطة الاقتصادية، إذ تتركز في المناطق الساحلية غالبية السكان والعديد من المدن الكبرى والمصانع الضخمة والمرافق السياحية الكبرى. (الإيسيسكو:6)

• - إن غياب مؤسسات المراقبة التقليدية قد أحدث أضراراً حقيقية، حيث لم يتم استبدال مؤسسات حديثة تستمد بها فاعليتها من إشراك المواطنين والجمعيات في اتخاذ القرارات المتعلقة باستغلال الموارد والتهيئة الإقليمية كما هو الحال بالنسبة للمسالك الجبلية في المغرب العربي، وبالنسبة للمياه في مناطق الواحات التي كانت تُسيّر بفضل المجهود الجماعي. ويهدف التنظيم الجماعي في هذه المناطق إلى القيام بتدبير

فعال للموارد الطبيعية الآخذة في التناقص في الوقت الذي يتزايد فيه عدد السكان، مما يستوجب وضع إطار تنظيمي يُعنى بالمراقبة والوقاية وسن القوانين الهادفة إلى الاقتصاد على الموارد وتفادي الاستغلال المفرط للمواقع المهددة. (الإيسيسكو:6)

- - إن عدم التحكم في التقنية وضعف التجهيزات الاجتماعية والصحية لمن الأسباب التي ألحقت الضرر بصحة الإنسان وراحته. ومن المعروف أن التلوث يشكل خطراً فعلياً على الموارد المائية سواء السطحية أو الجوفية. وبذلك فإن جزءاً كبيراً من هذا التلوث يمس المجال الساحلي في نهاية المطاف. ويؤدي التزايد الديمغرافي وتسارع الحركة التمدنية والتصنيع والتحويلات الفنية في المجال الفلاحي إلى تزايد حجم النفايات الملوثة للمياه. كما أن الافتقار إلى وسائل محاربة التلوث وانعدام بنية تحتية للتطهير البيئي من بين الأسباب التي تفسر ظهور حالات خطيرة من التلوث البيئي الذي يهدد صحة السكان وحالة الوسط الذي يعيشون فيه. إن تدهور حالة الهواء وما يترتب عن ذلك من أثر سلبي على الساكنة يعتبر من المشاكل الأساس التي يعاني منها الوسط الحضري. ومما يفسر ذلك ازدحام حركة السير وتقدم السيارات المستعملة. وتعتبر الوحدات الصناعية مصادر ثابتة للتلوث لأنها لا تخضع للمراقبة وتستعمل محروقات محتوية على نسب عالية من الكبريت (الوقود والفحم). (الإيسيسكو:6)

- - كما يمكن تفسير هذا التدهور البيئي بالإحساس بعدم الانتساب إلى وسط من الأوساط أومورد من الموارد، ومن ذلك تصرف بعض المهاجرين القرويين (حديثي العهد بالوسط الحضري) داخل الأحياء التي يقطنونها وخاصة منها تلك التي تجسد موروثاً حقيقياً كالمدين العتيقة على سبيل المثال. (الإيسيسكو:6)

- وترجع بعض هذه المشاكل إلى مجرد قصور إعلامي وانعدام حملات توعية فعالة للتأثير على غالبية المواطنين وإقناعهم بضرورة تغيير تصرفهم إزاء الموارد الطبيعية والممتلكات العمومية والمساحات المبنية. (الإيسيسكو:6)

فالبيئة إذاً إشكالية مركبة تمس في نفس الآن مجالات التربية والتنمية والإعلام. ولعل هذه المشاكل تستدعي لحظاً إعادة النظر في النصوص التشريعية الجاري بها العمل وكذا تحسين طرق التدبير وتطوير المؤسسات المعنية. وبعبارة أخرى، يتعين بذل المزيد من الجهود من أجل متوازن لا تشوبه تلك الفوارق التي غالباً ما تكون سبباً في التوترات الاجتماعية تحقيق نمو والأضرار البيئية.

10.7.3 أثر هجرة الكفاءات على استدامة التنمية بيئياً

تعني "هجرة الكفاءات" انتقال الأفراد عاليي التأهيل (عادة خريجي التعليم العالي وما فوقه) من بلد ما لبلد آخر بغرض العمل والإقامة الدائمة. وقد عانت بلدان العالم الثالث من هذا النوع من الهجرة خلال القرن العشرين وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية. إلا أن "نزيف" لم يلق اهتماماً دولياً كبيراً إلا في نهاية الستينيات والسبعينيات الأولى بعد brain drain العقول أن بدأت بلدان غربية مصنعة، كإنجلترا، تفقد بعض كفاءاتها لدول غربية أخرى في حال اقتصادي أفضل (باجواتي و بارنجتون، بالإنجليزية، 1976، 3).

إن هجرة الكفاءات ينتظر أن تتصاعد أكثر باشتداد العولمة، فعلى الرغم من أن أحد التناقضات الرئيسية للنظام العالمي الجديد، النابعة من فرض البلدان المصنعة لمصالحها على البلدان المتخلفة، هي الإصرار على حرية التجارة في السلع والخدمات على حين تستمر حدود البلدان المصنعة مغلقة أمام انتقال البشر إليها. ولكن، أيضاً انطلاقاً من مصالح البلدان المصنعة المهيمنة على ذلك النظام العالمي الجديد ومن الدور بالغ الأهمية للمعرفة والتقانة في تحديد التقدم في عالم كثافة المعرفة، يقوم سوق عمل عالمي واحد يختص بالكفاءات العالية التي ترى

البلدان المصنعة فائدة في اقتناصهم من البلدان المتخلفة، مع استمرار إغلاق الحدود في وجه غيرهم من مواطنيهم.

والأخطر أن الهجرة ينتظر أن تصيب العناصر الأكثر استعداداً من الأجيال الأصغر من كفاءات البلدان المتخلفة، خاصة أولئك الذين ينتمون إلى الفئات الاجتماعية الأقر بما يتيح لهم قرباً اجتماعياً وثقافياً من بلدان الهجرة المرتقبة من خلال وسائل الاتصال الحديثة، ويمكن لهم أن ينتظموا في مساقات تعليمية تقربهم مهنيًا وثقافياً من البلدان الغربية المصنعة. ويعنى ذلك التطور المرتقب سلب مجتمع الكفاءات في البلدان المتخلفة أكثر شرائحه حيوية، مما يترتب عليه تفاقم قصور إنتاج المعرفة واكتسابها، على وتيرة متصاعدة، في المستقبل.

وبهذا الشكل فإن هجرة الكفاءات قد تساهم في زيادة الاستقطاب الاجتماعي في البلدان المتخلفة من ناحية التمايز الاجتماعي الاقتصادي للمغتربين من بقية فئات المجتمع الفقيرة. لكن ما يهم هنا هو الأثر الذي تتركه على سوق العمل الداخلي للاحتياجات التنموية الانتاجية للاقتصاد. فخرج هذه الفئات عالية التدريب والتأهيل والمرتبطة بالأنشطة الانتاجية (ذات القيمة المضاف) تترك فراغا ونقص في سوق الكفاءات تملئه شرائح غير مدربة وغير مؤهلة ولا تميل للأنشطة الانتاجية بل تسعى للكسب السريع (التجارة، التخزين، السمسرة، المضاربات، العقارات، وغيرها) مما يكون له اثر مدمر للبيئة.

أما إذا أخذنا في الاعتبار حجم القاعدة السكانية لبلد الأصل، فإن الوقع الكمي النسبي لهجرة الكفاءات يتباين في الحالة السودانية من فترة لآخرى، فقد تزايدت في الثمانينات من القرن الماضي وقلت نسبيا في مطلع الالفية الثالثة.

11.7.3 أثر هجرة الكفاءات على بلدان الأصل

ثار، بين الاقتصاديين، جدل كبير حول ما إذا كان يترتب على هجرة الكفاءات فقد أو خسارة لبلد الأصل، خاصة إذا كان بلداً نامياً (متخلفاً). أو بمعنى آخر، حول ما إذا كانت هجرة الكفاءات هي في حقيقة الأمر "نزيف" لمورد حيوى يضعف من فرص التنمية أو مجرد "صمام أمان" مطلوب لتدفق الكفاءات الزائدة عن حاجة مجتمع متخلف، لا يستفيد منها على أية حال، إلى خارجه، بما يحقق مصلحة هذه الكفاءات، بل ومصلحة البشرية جمعاء.

بل لقد ذهب البعض إلى أن بلد الأصل يجنى في الواقع مكاسب من هذه الهجرة. وقُدِّمت لذلك مبررات عدة أهمها أن الكفاءات المهاجرة تنتقل إلى مجتمع أكثر "تقدماً" يوفر لها ظروف عمل ومعيشة أفضل مما يؤدي إلى أن ترتفع إنتاجيتها وأن تساهم بدرجة أكبر، عما إذا بقيت في مواطنها، في صنع المعرفة والتقدم الإنساني، وهذا معين عام تشترك فيه كل البشرية بما في ذلك بلد الأصل.

وفساد هذه الحجة واضح. إذ حتى لو استبعدنا التناقض الظاهر بين مصالح بلدان المهجر المتقدمة مع مصالح بلدان الأصل المتخلفة، في سياق النظام العالمي الجديد، فكثيراً ما تكون مساهمة الكفاءات المهاجرة في إنتاج المعرفة خاضعة لبراءات اختراع وعلامات تجارية لا تتيح لبلد الأصل الاستفادة الحرة منها. وفي أحيان أخرى يُمنع بلد الأصل من ذلك، لدواعي سرية خاصة بأمن بلد المهجر. وفي الحالات التي لا تقوم عوائق دون التوصل للمعرفة أو الفن الإنتاجي تواجه بلد الأصل عقبة أنها غالباً ما تكون مصممة لخدمة أغراض ونمط احتياجات بلدان المهجر المتقدمة، بما لا يتواءم واحتياجات بلدان الأصل المتخلفة (باجواتي، بالإنجليزية، 1976أ).

ينجم عن هجرة فرد ما خسارة أولية لبلد الأصل تتمثل في التكلفة التاريخية التي تكبدها المجتمع في تكوين وتعليم المهاجر، مباشرة أو بطريق غير مباشر، حتى وقت الهجرة. وبالطبع يقابل التكلفة التاريخية لبلد الأصل، حصول بلد المهجر على مكسب أولى يعادل التكلفة التي كان سيتكدها لو كان المهاجر إليه قد تكون أساساً داخل حدوده. ولا يتساوى هذا المكسب بالضرورة مع التكلفة التاريخية للمهاجر في بلد الأصل. واضح أن التكلفة التاريخية ترتفع كلما زادت

درجة تأهيل المهاجر. ومن وجهة النظر هذه تنطوي هجرة الكفاءات على أكبر تكلفة تاريخية بين المهاجرين إطلاقاً. فقد صرف اللاد كثيراً على تأهيل هذه الكوادر عالية التدريب (جلال الدين: 1997، التوم: 2010)

وعلى الرغم من أن التكلفة التاريخية للمهاجر تعد من أبسط عناصر الخسارة التي يتحملها بلد الأصل في هجرة الكفاءات إلا أن لها بُعداً اجتماعياً، أو بلغة الاقتصاد- توزيعياً، مهماً يزيد من عبئها ويحسن الإشارة إليه. فلما كانت بلدان الأصل في العالم الثالث فقيرة، والتعليم العالي بها ميزة لا يحصل عليها إلا نخبة، ولما كانت هذه النخبة، وهي عادة الأقر مالياً، لا تتحمل إلا نسبة ضئيلة من تكلفة التعليم العالي، فإن التكلفة المجتمعية لتعليم الكفاءات المهاجرة تقع في الحقيقة على كاهل الغالبية الفقيرة التي لم تنل حظ هذه الكفاءات نفسه من التعليم العالي.

ولكن، هل هناك عناصر خسارة لبلد الأصل غير التكلفة التاريخية؟ هنا ننتقل إلى أفق زمني مستقبلي ويتوقف الأمر، في نظر الاقتصاديين، على إنتاجية المهاجر. وفي هذا الصدد يعرف الاقتصاديون قيمة تعبر عن القيمة الحالية وقت الهجرة، في بلد الأصل، لأجر المهاجر أو دخله، أو مقياس آخر لإنتاجيته الحدية الخاصة (أى إنتاجيته كفرد)، طوال عمره الإنتاجي المتوقع منذ وقت الهجرة، وطبقاً لمعدل خصم يتفق عليه. وبالطبع، يمكن تعريف قيم مقابلة تعبر عن المكسب المناظر الذي يجنيه بلد المهجر. وفي النهاية، يمكن تحويل مقاييس المكسب إما إلى خسارة صافية، أو مكسب صاف، بطرح التكلفة الاجتماعية التي تحملها بلد الأصل- شاملة التكلفة الفردية التي تحملها المهاجر وأسرته، أو تلك التي كان سيتحملها بلد المهجر، من المكسب، الفردي أو المجتمعي، الذي يقدر أن يحققه للمهاجر (باجواتي، بالإنجليزية، 1976ب).

أوضحت الدراسة انه وفي الحالة السودانية فان الإنتاجية الحدية الخاصة للكفاءات المهاجرة ليست ضعيفة (أي ليست سالبة كما في بعض الدول). وأنه في هذه الحالة يترتب على ترك هذه الكفاءات لبلد الأصل خسارة اقتصادية، كما اوضحت الدراسة، بل تذهب الدراسة الاثر البيئي الذي تتركه الهجرة وهو تغذية الاتجاهات غير الانتاجية المدمرة للبيئة بحكم المجالات التي يستثمر فيها بعض شرائح العائدين للبلاد.

12.7.3 إضعاف منظومة المعرفة الإنتاجية

كما إن البلاد تعاني بوجه عام من نقص الكفاءات المطلوبة لدفع عجلة التقدم. وتزداد مغبة عجز الكفاءات في البلدان المتخلفة هذا في عصر "الاقتصاد الجديد" الذي تعتمد الأنشطة عالية القيمة المضافة فيه بشكل حرج على كثافة المعرفة، هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، فإن الهجرة، خاصة بالنسبة للكفاءات، ظاهرة انتقائية، بمعنى أن العناصر الأنشطة والأكثر تأهيلاً هي عادة تلك التي تزيد فرصة هجرتها.

ومحصلة هذا الوضع أن تؤدي هجرة الكفاءات، في الأجل الطويل، إلى تخفيض الرصيد المعرفي، ومن ثم الناتج الإجمالي، في بلدان الأصل نتيجة لفقد الناتج المترتب على وجود الكفاءات التي هاجرت، من جانب، ولفقد وفورات الحجم الكبير في المعرفة التي تنجم عن اضمحلال مجتمع كفاءات بلد الأصل، من جانب آخر.

ولعل أحد أهم قنوات الحد من إمكان التقدم في بلدان الأصل نتيجة لهجرة الكفاءات هو إضعاف منظومة إنتاج المعرفة واكتسابها، ودورها في إحراز التقدم في العصر الحالي ليس بحاجة لتأكيد. فالمعروف أن هجرة الكفاءات تصيب أشد ما تصيب مؤسسات التعليم العالي والبحث والتطوير حيث تكون العناصر الفاعلة في هذه المؤسسات من أكثر عناصر الكفاءات رغبة في الهجرة، ومن أعظمها فرصة في تحقيقها.

13.7.3 غياب الطليعة التنموية

ونود أن ننهي هذا القسم بالإشارة إلى أن الإنتاجية المجتمعية لفئة الكفاءات في بلد نام، هي أكبر من مجمل الإنتاجية الخاصة لعناصرها. ويعود هذا إلى الدور الخاص الذي يمكن أن تلعبه فئة الكفاءات، أو على الأدق شريحة الطليعة منها، في إطار تصور حركي للتغيير الاجتماعي- السياسي الذي هو صلب عملية التنمية. وإذا أردنا الدقة، فإن فئة الكفاءات في مجتمعات نامية يمكن، تحت ظروف موضوعية مناسبة، أن تفرز شريحة فرعية قوية تتبنى عن اقتناع مبدأ العمل لتطوير مجتمعها، وتقوم بهذه المهمة التاريخية بتضحية وإنكار ذات يفصلانها عن مصالحها الذاتية وإن كان يتحقق لأعضائها، خلال ذلك، إشباع معنوي لا تعدله مصلحة مادية. ويكون لنشوء هذه الطليعة المثقفة الملتزمة معول كبير في دفع عجلة التقدم.

وبالطبع لا ينتمى إلى هذه الطليعة كل الكفاءات، ولكنها تكون نواة تحيط بها عناصر فئة الكفاءات كلها، وتتفاعل الطليعة مع محيط الكفاءات جدياً. ومن منظور هذا الدور التاريخي، قد تلعب كفاءات محبطة، لا تزيد إنتاجيتها الحدية الخاصة عن الصفر كثيراً، دوراً مهماً في نشوء وتدعيم طليعة المثقفين. وبهذا قد يكون لهجرة الكفاءات مساهمة مدمرة في

إجهاض احتمالات تبلور الطليعة المثقفة من رحم فئة الكفاءات. وقد يكون في هذا الغرم الأكبر لهجرة الكفاءات. إذ فيه جناية على إمكانية التنمية ببلدان الأصل.

وكما سيتضح لاحقاً في فصول هذه الدراسة، فإن اثر هجرة الكفاءات كان سالباً لاستدامة التنمية بيئياً. ووقد اعترف تقرير حكومي بصعوبة تحقيق السودان لأهداف الانمائية الألفية في مداها الزمني المحدد بـ2015 قبل ان يؤكد بان الفرصة ما زالت مواتية لاحتراز تقدم واعتبر التقرير . اكبر في حال تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات والخطط القومية بفعالية وكفاءة الصادر من المجلس القومي للسكان لاستعراض وتقييم الخصائص السكانية للسودان بعد خمسة عشر عاماً من انعقاد مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية وتنفيذ إعلان داکار، اعتبر أن انتاج النفط لم ينعكس في تحسين الظروف المعيشية للمواطنين الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مستوى الفقر . أما فيما يتعلق بالهجرة الخارجية كشف التقرير عن ارتفاع %55 بين السكان من 95- مستوى حجم الهجرة من وإلى السودان خصوصاً خلال الأعوام من 2002م -2007م حيث زادت عمليات المغادرة من 185,985 لتبلغ 417,359 بنسبة 124% بينما ارتفع عدد القادمين من 228,265 ليصل 388,930 بنسبة وصلت إلى 70% وفي عام 2008 بلغ عدد السودانيين العاملين في الخارج نحو 800000 منتشرين في 108 دولة الغالبية العظمى بالمملكة العربية السعودية تليها ليبيا والامارات العربية والعراق واليمن أما العدد الكلي للأجانب في عام 2007م فقدر بـ 3.1 مليون أي 27% من نسبة السكان فيما بلغ عدد اللاجئين بالسودان 723974 مقابل نصف مليون لاجئ سوداني بدول الجوار الافريقي اسفر عنه النزاع المسلح بالجنوب. (موقع النيلين)

أثر الهجرة على التنمية المستدامة

1.4 أثر الهجرة على التنمية الاقتصادية

التنمية من أهم المفاهيم التي برزت منذ الحرب العالمية الثانية وتعتبر عملية مركبة ومتداخلة ومتكاملة وشاملة ذلك أنها تتضمن كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية والبيئية والثقافية في المجتمع، ومن الصعب الفصل بين مكوناتها.

رغم اختلاف الباحثين حول تعريف موحد للتنمية، إلا أن اهتمامهم انصب حول القضايا التي تهم الإنسان والمجتمع والبيئة.

إنَّ التنمية في المفهوم العام هي عمليات مخططة وموجهة تحدث تغييراً في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراد من خلال مواجهة مشكلات المجتمع وإزالة العقبات وتحقيق الإستغلال الأمثل للإمكانات والطاقات مما يحقق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية والسعادة للأفراد. (شفيق:1987)

في البداية استخدم مفهوم التنمية في علم الاقتصاد للدلالة على عملية أحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع ما ليتمكن من تحقيق أهدافه وتطوير ذاته بصورة مستمرة.

وتركز التنمية الاقتصادية على الجوانب المادية والإنتاجية والإقتصادية في المجتمع وهي من أكثر أنماط التنمية شيوعاً إلى جانب التنمية الإجتماعية. ومن التعريفات الشائعة للتنمية إنَّ التنمية عملية تتضمن تحقيق معدل نمو مرتفع لمتوسط دخل الفرد الحقيقي خلال فترة ممتدة من الزمن "3 عقود مثلاً" على ألا يصاحب ذلك تدهور في توزيع الدخل أو زيادة في مستوى الفقر في المجتمع. (ويكيبيديا:2010)

التنمية هي تلك الإجراءات والتدابير المخططة المتمثلة في تغيير هيكل الإقتصاد القومي بهدف تحقيق زيادة سريعة ودائمة فيه عبر فترة محددة من الزمن، بحيث تستفيد منها الغالبية العظمى من أعضاء المجتمع. (شفيق:1987)

السودان كغيره من دول العالم الثالث يعاني من العديد من المشاكل الاقتصادية التي تحول دون تحقيق أهدافه التنموية الطموحة – نورد أهمها في إيجاز كما يلي: ارتفاع معدلات الفقر وانتشار البطالة، ارتفاع كلفة الحرب الأهلية فقد أثبتت الحرب فداحة كلفتها فيما يتعلق بحجم المعاناة البشرية وإعاقتها للتنمية في جميع أنحاء السودان، حيث أدت إلى نزوح وتشريد الملايين من المواطنين داخل السودان، ارتفاع معدلات البطالة لغياب التنسيق بين سوق العمل والمؤسسات التعليمية وضعف البرامج التدريبية وعدم وجود مشاريع تمويلية للشباب بالإضافة إلى العمالة الوافدة. علماً بأن العاطلين عن العمل أكثرهم من فئة الشباب وبالأخص خريجي الثانويات والجامعات بالإضافة إلى المهاجرين من الريف إلى المدن. ويتبين الإرتفاع المستمر في معدلات البطالة من خلال تقديرات القوى البشرية للفترة من 1998م وحتى 2005م الذي أجرته إدارة التخطيط والمتابعة بوزارة العمل والإصلاح الإداري، ففي عام 1998م بلغ معدل البطالة 15,1% وارتفع المعدل في عام 2000م حيث بلغ 15,2% وتوالت الإرتفاعات حتى بلغ 17,1% في عام 2005م، انخفاض الخدمات الإجتماعية – فنتيجة لزيادة معدلات التضخم خلال الفترة من 1992م – 1996م إلى أكثر من 100% واستمرار الحرب الأهلية. قامت الحكومة بتخفيض النفقات العامة بما يزيد على 50% بين عامي 1992م و 1998م مما أدى إلى انخفاض كبير في الخدمات الإجتماعية، تراكم الديون الخارجية – حيث بلغ حجم الديون حتى عام 2003م حوالي 21,1 مليار دولار معظمها متأخرات مما يعني أن قدرة الدولة على الحصول على تمويل خارجي محدودة حتى إذا تم جدولة الديون المستحقة، تدهور البنى الأساسية (الطرق، الكباري، الموانئ...) – وهي تعد إحدى المعوقات الأساسية التي تواجه التنمية في السودان، وتعود أسباب التدهور لتخفيض الميزانية وعدم القدرة على الحصول على تمويل خارجي بالإضافة لطول الحرب الأهلية، انخفاض كفاءة نظم الإنتاج الزراعي والصناعي – فالقطاع الزراعي يمثل المصدر الرئيسي لتحقيق النمو الإقتصادي المستدام في السودان،

التباين الاجتماعي والإقتصادي بين الولايات والمناطق المختلفة، والحضر والريف وبين المناطق الآمنة ومناطق الحرب بالإضافة إلى التباين النوعي بين الجنسين. حيث ورد في المذكرة الاقتصادية الصادرة من البنك الدولي (البنك الدولي: 2003) إن معدل الملمين بالقراءة والكتابة بلغ في عام 2001م بين البالغين على المستوى الوطني مايزيد على 60% بين الرجال وحوالي 42% بين النساء، لكن النسبة انخفضت في المناطق الريفية لتصل إلى 30% بين الرجال و 10% بين النساء⁽⁵²⁾، انتشار مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، علماً بأن درجة الوعي بهذا المرض ومخاطره منخفضة جداً، والهجرة الخارجية للدول العربية النفطية وإلى دول أوروبا وأمريكا وأستراليا – حدثت نتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية وغيرها من العوامل الطارئة. فهجرة العمالة الماهرة والفنيين إلى الخارج والتي هي محور الدراسة، تعد من أخطر الظواهر والمعوقات لأنها تعيق الدولة في تطوير ذاتها علمياً واقتصادياً وتكنولوجياً ويطلق عليها مصطلح النقل المعاكس للتكنولوجيا وهي تمثل خسارة تنموية للدولة ومعولاً يهدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والبيئية.

1.1.4 آثار تحويلات العاملين بالخارج على الإقتصاد السوداني

كثير من الإقتصاديين يعتبر أن تحويلات العاملين بالخارج الميزة الكبرى التي تجنيها دول الأصل، ذلك انها من الممكن ان تساهم في تخفيف مستوى الفقر وتحسين مستوى المعيشة بالإضافة الى انها تعمل على زيادة معدلات الانفاق على التعليم والصحة والاستثمار. إلا أن التحويلات ليست المصدر الدائم للدخل لإعتماد تدفقها وحجمها على ظروف اقتصاديات الدول المضيفة، وهذا يوضح أن التحويلات ذات طبيعة متقلبة بحيث يصعب حصرها بدقة وإجراء توقعات دقيقة بشأنها في المستقبل. وتنقسم التحويلات إلى قسمين هما:

التحويلات النقدية وتشمل: المبالغ النقدية المحولة عبر القنوات المصرفية، والمبالغ النقدية بصحبة السودانيين عند دخول البلاد. والتحويلات النقدية عبارة عن نقد أجنبي انتقل إلى الإقتصاد السوداني دون أن يقابله نشاط انتاجي مثل القروض والمعونات الأجنبية إلا أنه لا يترتب على التحويلات أي التزامات لأطراف خارجية. وتتدفق التحويلات النقدية للمهاجرين عبر قناتين هما: القنوات الرسمية (البنوك التجارية، والصرافات،...)، والقنوات غير الرسمية (الأصدقاء، الوكلاء،... إلخ)، أما النوع الثاني من التحويلات فهي التحويلات العينية حيث إن الجزء الأكبر من مدخرات العاملين بالخارج لا يدخل السودان في شكل تحويلات نقدية عبر القنوات الرسمية فجزء منها يتم تحويله عن طريق القنوات غير الشرعية (السوق السوداء) والبعض يفضل الاحتفاظ بها خوفاً من انخفاض قيمة الجنية السوداني وانكماش مدخراتهم وهناك من يستخدمها لتمويل الإستيراد بدون تحويل عمله سواء لحسابه أو لغيره وغير ذلك؟، مما يؤكد أن حجم التحويلات عبر القنوات الرسمية لا يتناسب مع حجمها الفعلي، كذلك يعتمد حجم التحويلات واستمرارها والاستخدامات التي توظف فيها على عدة عوامل منها: حجم العمالة المهاجرة، مستوى دخل المهاجر وقدرته على الإدخار ورغبته في التحويل، حجم الأسرة ومدى الإرتباط بها، مستوى تعليم المهاجر، وعوامل أخرى منها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ونظراً لأن التحويلات هي دخول شخصية فإن قرار توظيفها يخضع لقرار الفرد المهاجر. لهذا نجد أن غالبيتها توجه للإستهلاك المظهري ولاتنفق على شراء المعدات الزراعية أو تمويل العمليات الإنتاجية.

إنَّ الجزء الأكبر لا يتجه للإستثمارات الزراعية والصناعية بل يتجه إلى قطاع الخدمات والقطاعات الطفيلية والهامشية. وهي القطاعات والمجالات التي يعتقد المغتربون أنها سهلة ولا تحتاج إلى مغامرة أو رأس مال كبير. كما أنها في غالبية الحالات مضمونة العائد في المدى القصير، بينما تقل فرص الإستثمار ومجالاته في القطاعات المنتجة وذلك لعدم توفر وهذا هو السبب الأساسي وراء الإقدام على أساسيات التنمية في السودان بصورة مرضية

من ناحية وقلة العائد في مجالات الزراعة والصناعة التمويلية والحرفية من جهة [الهجرة أصلاً أخرى. (المعهد العربي للتخطيط: 1987)

وهذا يعني أن تحويلات العاملين بالخارج تستخدم في عدة مجالات منها: شراء المساكن والأراضي السكنية في المدن الكبرى، شراء السلع الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة، الاستثمار في قطاع الخدمات – المتضخم في الأصل- كمحلات المرطبات، والمطاعم، ووسائل النقل، الإنفاق الترفي في المناسبات الاجتماعية، والاستثمار المحدود في مجال الزراعة والصناعات الحرفية- فرغم ارتفاع أسعار السلع الزراعية والصناعية إلا أن إقبال المهاجرين عليه ضعيف لمحدودية المدخرات ومعوقات الاستثمار فيه – لهذا تتجه تحويلات المهاجرين نحو المجالات ذات العائد السريع. إذ تؤكد الدلائل على أن معظم التحويلات يتم استثمارها في مجال الاستثمار العقاري والأعمال الشخصية المحدودة.

أن تجربة المهاجرين من الدول العربية والآسيوية لمنطقة الخليج العربي لم تثبت أن التحويلات النقدية لهؤلاء المهاجرين قد وظفت في قطاعات إنتاجية غير شخصية بقدر ما هي قد تركز جلها في مجال الاستثمار العقاري الشخصي أو في مجال التجارة والأعمال الشخصية المحدودة. (النجار: 2001)

حاولت الحكومات المتعاقبة منذ فترة السبعينات وحتى اليوم استخدام شتى الوسائل سياسة لإغراء المهاجرين لتحويل مدخراتهم إلى الوطن للاستفادة منها في إنعاش الاقتصاد حيث منحهم امتيازات لم تمنح حتى لمنتجي محاصيل التصدير مثل [جذب مدخرات المغتربين القطن والسمسم والصبغ العربي التي تحقق للسودان دخلاً يفوق مدخرات المهاجرين، بالإضافة إلى الإلزامات المالية التي فرضت على المهاجرين كالتحويل الإلزامي الذي ألغي مؤخراً لكن رغم ذلك عزف المهاجرون عن التحويل عن طريق القنوات الرسمية واتجهوا إلى الطرق غير الرسمية أو التحويل العيني لعدم وجود تسهيلات للتحويل بالإضافة إلى عدم استقرار سعر صرف الجنيه السوداني.

ونجد أن التحويلات الخاصة لم تتجاوز الأربع مليون دولار حتى عام 1975م وارتفعت إلى 43,1 مليون دولار في عام 1979م وبلغت قممتها في عام 1980م 396 مليون دولار. ثم بدأت تتراجع وتذبذب من عام إلى آخر، بحيث لا يمكن معرفة اتجاهها العام. وهذا لا يعكس حجم العاملين بالخارج بقدر ما يعكس التذبذب في السياسات ونظم الحوافز علاوة على تخفيض الدخول والأجور في بلاد المستقبل. (بنك السودان: 1987)

ويعود التراجع في حجم التحويلات الرسمية منذ بداية الثمانينات بسبب السياسات التي اتبعتها الدول العربية النفطية نتيجة الأوضاع الاقتصادية التي شهدتها والتي نتجت من: الإنتهاء تقريباً من مشاريع البنى التحتية، الآثار الجانبية لحرب الخليج الأولى والثانية التي أثرت على الإنتاج الاقتصادي في بعض دول المنطقة، وانخفاض الطلب على النفط وانخفاض أسعاره وبالتالي انخفاض العائدات النفطية الأمر الذي أدى إلى تقليص الإنفاق الحكومي مما نتج عنه انخفاض العمالة الوافدة بما في ذلك العمالة السودانية.

أيضاً تقل دوافع التحويلات لأن العمالة الماهرة ترافقها أسرها مما يؤدي إلى انخفاض المدخرات التي يمكن تحويلها وقد تتوقف.

ففي حالة الهجرة الدائمة وشبه الدائمة والتي غالباً ما تتجه إلى البلدان المتقدمة تتضاعف الخسارة من هجرة الكفاءات النادرة، فهم ليسوا فقط صفوة منتقاء يصعب تعويضها، بل هم غالباً ما يتوقعون كلية عن التحويل، ومنهم من يقوم ببيع أملاكه بالوطن وتحويل ثروته إلى الخارج. (المعهد العربي للتخطيط: 1987)

وبهذا يتضح أن هناك أثراً سالباً اقتصادية واجتماعية بعيدة المدى لهجرة الكفاءات النادرة. من ناحية أخرى هناك تفاوتاً واضحاً في تقدير تحويلات العاملين بالخارج من دراسة لأخرى، رغم دورها المؤثر على المتغيرات الاقتصادية الهامة كالإستهلاك والأسعار. إنَّ مدخرات السودانيين العاملين بالخارج خلال الفترة 1980م - 1990م بلغت 46 بليون دولار، تم تحويل 27% منها أي 14,8 بليون دولار. بينما يقدر د.علي عبدالقادر في دراسته عام 1986م أن السودان فقد حوالي 19 بليون دولار من التحويلات التي كان يمكن أن يتم تحويلها إلى داخل البلاد. (جهاز تنظيم شئون السودانيين العاملين بالخارج: 2000)

2.1.4 أثر التحويلات على ميزان المدفوعات

نظرياً تعد التحويلات من أهم موارد ميزان المدفوعات وأحد مكونات الدخل القومي وكذلك فهي مصدر للإدخار ورأس المال بالإضافة لكونها عنصراً داعماً للتنمية بصفة عامة ولقطاع التصدير بالأخص من خلال توفير النقد الأجنبي اللازم لتوسيع القطاع الاقتصادي. لكن هذا الدور الفاعل يعتمد على السياسات الاقتصادية المتبعة تجاه التحويلات ومدى مصداقيتها إذا أخذ في الاعتبار أنها في الأساس تخضع لإعتبارات وقرارات فردية لكونها دخول شخصية. وتكمن أهمية التحويلات لميزان المدفوعات في أنها تساهم في معالجة مشاكل الميزان بتخفيف العجز فيه. فمن خلال ميزان المدفوعات للفترة الزمنية (1985-2005م) يتبين أن الزيادة في مقدار التحويلات كبيرة - رغم الانخفاض الذي طرأ عليها في بعض الأعوام - بينما يلاحظ الزيادة الطفيفة جداً في الصادرات لنفس الفترة الزمنية. وأيضاً إذا تم مقارنة التحويلات لنفس الفترة الزمنية إلى إجمالي المتحصلات غير المنظورة نجد أن نسبة مساهمة التحويلات في المتحصلات غير المنظورة قد تراوحت ما بين 53% و 90% وهذا يعني أن معالجة ميزان المدفوعات تتم بتنمية مصادر النقد الأجنبي من المصادر غير المنظورة وبالأخص التحويلات. ورغم الأثر الإيجابي الواضح والداعم للميزان والمخفف لعجزه إلا أنه يتضح جلياً عدم استقرار التحويلات وتقلبها واتجاهها العام نحو الإنخفاض. كما هو موضح في ملحق رقم (2).

إن الطبيعة المتقلبة وغير المستقرة للتحويلات تعزى للأسباب الآتية: عدم ثبات حجم التحويلات، التقلبات في سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، أغلب التحويلات توجه للإستهلاك التفاخري، وعدم قدرة الدولة على رقابتها، بجانب تأثرها بعوامل خارجية.

ولهذا نجد أن الاعتماد الكلية على التحويلات كمصدر للنقد الأجنبي يؤدي إلى تأخر تنمية القطاعات الإنتاجية والتصديرية مما يؤثر على وضع الميزان التجاري.

قد تعمل التحويلات النقدية على تخفيف حدة الفقر بسبب التكافل الاجتماعي ومن الممكن أن تساهم في تخفيف العجز في الميزان التجاري لكنها تساهم بدرجة أقل في الاستثمارات الإنتاجية.

التحويلات النقدية قد تساهم في تحسين الأوضاع المعيشية لبعض أسر المهاجرين في دول المنشأ وبتغطية العجز في ميزان المدفوعات. إلا أن كل هذه التغيرات التي اعتبرت على أنها ايجابية ليست ذات علاقة بإنتاجية الاقتصادات المعنية، وإنما بالبقاء المؤقت للعمالة المهاجرة وبطبيعة تطور اقتصادات دول المستقبل. (النجار: 2001)

ومن ثم يمكن التوصل الي أن التحويلات في المدى القصير يمكن أن تخفف الإختناقات في النقد الأجنبي في الدولة، لكنها في المدى الطويل تحدث اختناقات أشد نتيجة الأنماط الإستهلاكية البذخية المعتمدة على سلع الإستيراد والتي يصعب مكافحتها.

3.1.4 أثر التحويلات على حجم الناتج المحلي

تعمل التحويلات على زيادة ايداعات الأفراد في البنوك التجارية مما يؤدي إلى زيادة قدرتها على منح القروض وتبعاً لذلك يزداد مستوى الإستثمار. وبما أن التحويلات تزيد من الطلب الكلي، فإن تأثير التحويلات كمخدرات شخصية وقدرتها على زيادة الناتج المحلي يتوقف على ما إذا كانت الزيادة في الطلب الكلي ستتجه نحو السلع المنتجة محلياً أم السلع المستوردة.

وفي الغالب تكون التحويلات لصالح استيراد السلع التفاخرية من الخارج ولا تستخدم لتطوير إمكانات الإنتاج المحلي. فقد عجزت سياسات الدولة في اجتذاب التحويلات للمجالات التنموية. وذلك يعني افتقارها لمشروع تنموي وطني مقنع ومجز وعليه فإن غالبية التحويلات تخصص للإستهلاك والإستثمارات العقارية الفردية وغيرها الأمر الذي يزيد من تدهور قطاعات الإنتاج المحلي. ففي القطاع الزراعي المهم للإقتصاد الوطني – على سبيل المثال – نجد أن التحويلات تؤثر سلباً على حجم الناتج الزراعي مما يؤدي إلى استخدام جزء من التحويلات لإستيراد الغذاء ذلك أن التحويلات لمن لديهم أسر في الريف يعملون في الزراعة تجعلهم معتمدين عليها وغير راغبين في الزراعة، أما غير المستفيدين من التحويلات فبعضهم يرفض العمل بالأجر السائد ويرغبون في الهجرة كأقرانهم.

4.1.4 أثر التحويلات على الأنماط الإستهلاكية

ان تحويلات العاملين بالخارج أدت إلى تغير النمط الإستهلاكي السائد في المجتمع. حيث تولدت أنماط استهلاكية بذخية جديدة لدى الطبقات المستفيدة من التحويلات فالأسر التي هاجر بعض أفرادها يختلف نمط استهلاكها عن تلك التي لم تهجر. ويدل ذلك التمايز الواضح في أنماط المساكن في بعض المناطق وتملك السلع الإستهلاكية المعمرة والتعود على سلع جديدة. كذلك انعكس الوضع على استهلاك الخدمات التي يوفرها القطاع الخاص كالصحة والتعليم ونحوها، بينما بقيت الطبقات المتضررة – لم يهاجر منها أحد- تستخدم الخدمات التي يوفرها القطاع العام.

ونجد أن للهجرة والتحويلات دور كبير في انتشار النمط الإستهلاكي الترفي والتفاخري. (المعهد العربي للتخطيط: 1987).

أن الهجرة تترك أثراً سلبياً على المهاجرين وعلى أنماط استهلاكهم، ذلك أن المهاجرين يتأثرون بالأنماط الإستهلاكية البذخية السائدة في الدول المضيفة كإقتناء السلع الكمالية والتفاخرية مما يؤدي إلى الحد من تحويلاتهم وأيضاً يؤثر على الأنماط الإستهلاكية بالسودان عند عودتهم مع الأخذ في الاعتبار صعوبة تقدير كافة السلبيات لهذه الأنماط الإستهلاكية.

5.1.4 أثر التحويلات على التضخم

تساهم التحويلات النقدية في تشكيل ظاهرة التضخم في السودان لأنها تؤثر على عرض النقود بدرجة أكثر من تأثيرها على عرض السلع والخدمات المنتجة محلياً مما يؤدي إلى مايسمى بتضخم الطلب. فالزيادة في التحويلات تؤدي إلى تراكم احتياطي من العملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي وبالتالي ارتفاع في السيولة المحلية والتي بدورها تؤدي إلى ارتفاع في الطلب الإجمالي أي يحدث طلب إضافي على السلع المنتجة محلياً والمستوردة. ونظراً لعجز الإنتاج المحلي عن إشباع حاجات المستهلكين يحدث التضخم. وتظهر الآثار التضخمية جلية في قطاع الأراضي – الإستثمار المفضل للمهاجرين- حيث يؤدي الطلب المتزايد على الأراضي السكنية في ظل ثبات المعروض منها إلى إرتفاع اسعارها. كما وإن الطلب المتزايد على السلع المستوردة يؤدي إلى زيادة الواردات وهو ناتج من عدم مرونة القطاعات الإنتاجية وبالتالي عدم استطاعتها تلبية الزيادة في الطلب الكلي مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات.

6.1.4 اثر التحويلات على الأجور

ساهمت الهجرة وتدفق التحويلات في حدوث ارتفاع في مستويات الأجور المحلية. فقد أدى الطلب الخارجي المتزايد على الأيدي العاملة السودانية إلى إحداث نقص في الأيدي العاملة المؤهلة المحلية، هذا إلى جانب غياب التدريب مما نتج عنه خلل في سوق العمل المحلي نتيجة نقص في العمالة المؤهلة مما أدى إلى ارتفاع الأجور المحلية وارتفاع في تكاليف الإنتاج وزيادة وتيرة التضخم.

7.1.4 اثر التحويلات على سعر صرف العملة الوطنية

يلعب سعر الصرف دوراً هاماً في تشجيع المهاجرين لتحويل مدخراتهم عبر القنوات الرسمية. ولهذا سعت الحكومة لإجتذاب مدخرات المهاجرين من خلال العديد من السياسات التحفيزية مثل السوق الموازية والسعر التشجيعي والإعفاءات الجمركية والإستيراد بدون تحويل قيمة. إلا أن معظم مدخرات العاملين بالخارج كانت تتم عبر القنوات غير الرسمية ذلك أنه رغم الميزة التي منحت للمهاجرين بالتحويل على أساس معدلات الصرف التشجيعية، إلا أن الفجوة بين معدل الصرف التشجيعي ومعدل الصرف في السوق السوداء لا تشجع على استخدام القنوات الرسمية في التحويل. كذلك ونتيجة للتضخم تكون معدلات الفائدة الحقيقية على الودائع سالبة مما يعني انخفاض القوة الشرائية للودائع بالعملة المحلية بمرور الوقت. ولهذا فضل المهاجرون الاحتفاظ بمدخراتهم بالنقد الأجنبي أو شراء الأراضي والعقارات أو الاستثمار في قطاع الخدمات.

يمكن القول أنه على الرغم من التخفيض المستمر في قيمة العملة الوطنية الذي أجرته الحكومات المتعاقبة بغرض جذب المدخرات عبر القنوات الرسمية إلا أنه لم يجد استجابة تذكر لإغراء السعر السائد في السوق السوداء.

إنَّ قيمة الجنيه السوداني انخفضت من 33 قرشاً للدولار الأمريكي في عام 1975م إلى 250 قرشاً في عام 1984م ثم إلى 12 جنية في عام 1989م و 1450 جنية في عام 1997م. (بنك السودان: 1997)

ويرى الباحث أن الانخفاض المتتابع في قيمة الجنيه السوداني قد أدى إلى ارتفاع في معدلات التضخم الأمر الذي أثر في مستوى المعيشة.

8.1.4 أثر الهجرة على الإستثمار

توجد صعوبة في تحديد حجم استثمارات العاملين بالخارج في السودان لعدم توفر المعلومات وعدم دقتها ان وجدت. وعلى الرغم من أن الدولة اهتمت بجذب رؤوس الأموال في الخارج وكذلك رؤوس الأموال المهاجرة للمشاركة في المشاريع الزراعية والصناعية، يتضح أن أغلب المهاجرين غير راغبين في ذلك لعدة أسباب منها: معظم المهاجرين يعطون الأولوية لدعم أسرهم وبناء مساكن لهم، بعض المهاجرين دخولهم لا تلبي احتياجاتهم المعيشية، البعض الآخر يعتقد أن الظروف الاقتصادية غير ملائمة للإستثمار في السودان، وفئة استثمرت في مشاريع فردية ذات رأس مال صغير كسيارات النقل تعثر معظمها وتوقف عن العمل لأسباب عدة منها ارتفاع معدلات التضخم وعدم ثبات سعر الصرف وارتفاع الضرائب والرسوم الحكومية بجانب المشاكل الإدارية التي تمثلت في عدم وجود من يتفرغ لإدارة المشروع في ظل غياب المهاجر، وحتى وإن وجد من يدير العمل فعالباً ما يصاحب ذلك سوء إدارة وغياب الشفافية مما يؤدي إلى هدر الموارد المالية للمهاجرين وعزوفهم عن الدخول في مثل هذه الاستثمارات مستقبلاً.

9.1.4 أثر الهجرة على سوق العمل المحلي

أحدثت هجرة الأيدي العاملة نقصاً حاداً في كثير من المهارات الفنية والحرفية وعجزاً واضحاً في القيادات الإدارية والكوادر العلمية الأمر الذي أحدث تأثيراً سالباً على الإنتاج وعلى الحركة التنموية في البلاد.

إنَّ رصيد الدول من المهارات والكفاءات والخبرات التي اكتسبها الأفراد نتيجة التعليم والتدريب والممارسة العملية يعتبر العامل الأساسي والحاسم في أي عملية إنمائية شاملة. إن جميع الموارد الأخرى بما فيها رأس المال الوافد يتضاءل أمام العنصر البشري. (جلال الدين: 1979)

فالهجرة بصورة عامة قد تخفف الضغط على سوق العمل لتخفيضها لمعدلات البطالة وقد يعوض العائد من تحويلات المهاجرين النقص في رأس المال والاستثمارات الأجنبية

بالإضافة للأثر الجانبي للهجرة المتمثل في مساعدة المهاجرين لأسرهم، لكن هجرة الكفاءات الوطنية لا تعوض بثمن.

من ناحية إجمالية وبتقدير عدد العاملين بالخارج بـ 500.000 شخص بالقياس مع إجمالي القوة العاملة بالبلاد "10 مليون شخص ذكور وإناث" فإن الأثر محدود جداً. أما تخفيض الضغط على سوق العمل فإن ذلك لا يعدو كونه حجة مردودة حيث كان هؤلاء المهاجرين يعملون فعلاً سواء في القطاع العام أو الخاص أو يعملون لحسابهم بنسبة 70% مما يعني أن هذه الفئة يحتاجها سوق العمل المحلي.

هذا وفي الوقت الذي يؤثر غياب الكفاءات الوطنية بسبب الهجرة على العملية التنموية ويعيق مسيرتها، من الأفضل تشجيع هجرة العناصر التي لا تساهم بفعالية في دفع الإنتاج المادي بالإضافة إلى العاطلين من خريجي المدارس والمعاهد والجامعات. مع ضرورة اتخاذ إجراءات إدارية وتنظيمية لرفع كفاءة العاملين بالدولة، حتى لا تؤدي هجرة الآخرين إلى تدهور وانهيار الخدمات.

إذا استطاع الجهاز الإداري والتخطيطي استخدام الموارد البشرية بطريقة تتوازي مع امكاناتها الفعلية، فيمكن أن يكون في المدى القصير فائض عمالة في كثير من الأجهزة الحكومية دون أن يؤدي ذلك إلى نقص في إنتاج السلع أو الخدمات وكما أن هجرة مثل هذا الفائض قد تكون مطلوبة إذا كانوا لا يستطيعون زيادة إنتاج السلع والخدمات في المدى القصير ولا يؤثر على سير الاقتصاد الوطني في الوقت الحاضر. (جلال الدين: 1979).

إن هجرة فائض العمالة يمكن أن تعوض عن طريق تحويلاتهم المالية بالعملات الأجنبية. أي أن هجرة هؤلاء قد يكون لها مردودها الصافي إيجابياً، خاصة إذا كانت تعفي الدولة وذويهم من خلق وظائف وهمية مقابل دخول تخلق قوة شرائية جديدة، دون أن يقابلها إنتاج مادي مائل يمتص تلك القوة الشرائية.

10.1.4 أثر هجرة العقول البشرية على سوق العمل المحلي

بصورة عامة تلحق هجرة الكفاءات خسائر بالبلد الأصل أقلها الكلفة التاريخية التي تحملتها الدولة في تعليم وتأهيل الكفاءات. وتزداد الكلفة كلما زادت درجة التأهيل، لكن قد يترتب على هجرة بعض الكفاءات كسب اقتصادي إذا كانت أجورهم في بلد الأصل أعلى من الإنتاجية الحدية. أما في الدول النامية التي تعاني من نقص كبير في الكفاءات العلمية اللازمة لتحقيق التنمية فإن هجرة هذه العناصر تعتبر معوقاً كبيراً لها.

وقد فقد السودان خيرة كوادره العلمية في العديد من المؤسسات العامة والخاصة الذين انفقت عليهم الأموال الطائلة لتدريبهم وتأهيلهم سواء في الداخل أو الخارج. لهذا فإن النقص الحاد في أعداد هؤلاء لا يشكل خطورة على الاقتصاد السوداني فحسب بل قد يؤدي إلى انهيار بعض المرافق إذا لم يتم تعويض النقص لناجم عن الهجرة.

فالكلفة الكبيرة التي يدفعها السودان هي فقه لخيرة الكفاءات المهنية والكوادر الفنية التي يمكن أن تسهم في دفع عملية التنمية الذاتية في السودان وقد وصلت إلى حد ربما يؤدي إلى نتائج في غاية الخطورة. فالعديد من المؤسسات العامة والخاصة بالسودان ذات الإستراتيجية الهامة أو الحساسة تعاني في الوقت الحاضر من نقص حاد في التخصصات والمهارات المهنية والفنية والحرفية. (جلال الدين: 1979)

أما أغلب من بقى من الكفاءات في الداخل فأدأهم للعمل يتسم باللامبالاة وعدم الرغبة في الإبداع وينصب جل اهتمامهم في البحث عن فرصة للعمل بالخارج للتبائن الحاد في مستويات الدخل. ولهذا يرى الباحث أن هجرة الكفاءات تفرز نقصاً في الكفاءات في الدول النامية ومنها السودان.

أيضاً تضعف هجرة الكفاءات والكوادر العلمية من قدرة الدولة على التنظيم والإدارة والتخطيط لهذا لن يكون السودان قادراً على تحقيق التنمية الذاتية التي تعتمد على الأيدي العاملة الوطنية.

حيث إن أضخم الثروات والموارد تبقى بلا فائدة إلى أن تمتد إليها يد الإنسان المبدع الخلاق. (جلال الدين: 1979).

وتعتبر هجرة العقول البشرية بمثابة هجرة للأموال الوطنية إلى الدول المتقدمة. وبدلاً من أن تدعم الدول الغنية الدول الفقيرة لتخفيف حدة الفقر عنها، نجد أن الدول الفقيرة تقدم أفضل كفاءاتها للدول الغنية لتزدد غنى وتطوراً. الأمر الذي يؤدي إلى اتساع الهوة بين الدول الغنية المتقدمة والدول الفقيرة. ويرى الباحث أن الدول المتقدمة لكي تحافظ على مركزها الريادي قامت بدمج الكفاءات العلمية في مجتمعاتها لقطع الطريق أمام عودتها إلى بلدانها. علماً بأن إيجاد البديل للكفاءات العلمية النادرة المهاجرة ليس بالأمر السهل، وقد يستغرق الأمر فترة زمنية طويلة وتكاليف باهظة. وقد يحول النقص في الكفاءات في بعض العلوم المتخصصة دون تطورها، مما يضطر الحكومة إلى استجلاب كفاءات أجنبية لسد النقص في الكفاءات الوطنية الناشيء عن الهجرة، لدعم النشاط الإقتصادي مما ينجم عنه ارتفاع الكلفة المادية والاجتماعية.

11.1.4 أثر الهجرة العائدة على الإقتصاد السوداني

على إثر السياسات الإقتصادية التي اتخذتها الدول العربية النفطية غداة حرب الخليج الثانية وتراجع العوائد النفطية وتشبع بعض القطاعات الإقتصادية كقطاع البناء والتشييد وإحلال العمالة الآسيوية محل العربية وتغيير هيكل الطلب على العمالة الوافدة نحو المستويات الأعلى، حدث انخفاض في الطلب على العمالة العربية بما فيها السودانية، نتج عنه عودة أعداد من العمالة السودانية إلى الوطن وبالأخص الأقل مهارة والأدنى تأهيلاً، والتي وجدت صعوبة في التكيف مع ظروف العمل الجديدة في بلد الأصل لغيابهم عنه لفترة من الزمن بالإضافة إلى العديد من المشكلات.

إن المهاجر الأقل مهارة والأدنى مؤهلاً هو الذي يعاد الي وطنه في الغالب وعندها يصعب عليه التكيف مع بلده الاصل. (فرجاني: 1983)

إنّ المهاجرين بصفة عامة العائدين الي الوطن يفضلون الإستقرار في الحضر وبالأخص في المدن الكبرى لتعودهم على أساليب الحياة الحضرية في الدول المضيفة ولصعوبة عودتهم إلي نمط حياة ما قبل الهجرة ، فأغلب المستقنين الذين شملتهم الدراسة افادوا برغبتهم في الإقامة في المدن خاصة الخرطوم. والجدول التالي يبين ذلك.

جدول (1-4): المناطق التي يفضل المهاجرون الإقامة بها بعد العودة للسودان.
المصدر: الدراسة الميدانية 2010م.

النسبة المئوية المجمعة	النسبة المئوية	معدل التكرار	المناطق التي يفضل المهاجرون الإقامة بها بعد العودة للسودان
2	2.0	10	الشمالية
4.6	2.6	13	كسلا
7	2.4	12	القضارف
67	60.0	300	الخرطوم
71.6	4.6	23	الجزيرة
72.6	1.0	5	النيل الأبيض
74.4	1.8	9	شمال كردفان
75.4	1.0	5	الإقليم الأوسط
100	24.0	123	لم يحدد
	100.0	500	الإجمالي

كذلك يتضح أن العائدين قد اكتسبوا أنماطاً استهلاكية بذخية جديدة خلال فترة إقامتهم في الدول المضيفة يتم تمويلها عن طريق دخل إضافي إن وجد أو بإستنزاف المدخرات، وإذا تعرض العائد لإنخفاض في المستوى المعيشي الذي اعتاد عليه قد تكون الهجرة مرة أخرى هي السبيل الوحيد لحل مشاكله الإقتصادية والاجتماعية.

إن عودة العمالة المهاجرة للوطن تشكل ضغطاً إضافياً على سوق العمل المحلي الأمر الذي يزيد من معدلات البطالة فضلاً عن عدم قدرة المدخرات على خلق فرص عمل جديدة لهم. ومن خلال الدراسة الميدانية اتضح أن بعض العائدين لا يرغبون في ممارسة نفس المهن التي كانوا يزاولونها في دول المهجر، حيث افصح 53% من افراد العينة البالغ عددها 500 شخص عن رغبتهم في ممارسة التجارة الحرة بينما شكل الراغبين في ممارسة الزراعة التي تشكل القطاع الانتاجي الهام حوالي 3.6% مما ينتج عنه عدم توازن في القطاعات الإنتاجية نتيجة تضخم قطاع الخدمات وتدهور قطاعي الزراعة والصناعة.

جدول (4-2): المجالات التي يفضل المهاجرون العمل بها عند العودة إلى السودان.

النسبة المئوية المجمعة	النسبة المئوية	معدل التكرار	المجالات التي يفضل المهاجرون العمل بها عند العودة إلى السودان
53.4	53.4	267	الأعمال الحرة أو القطاع الخاص
61.6	8.2	41	التدريس والأبحاث
65.2	3.6	18	الزراعة
66.2	1.0	5	الصناعات الكيماوية
72.2	6.0	30	الطب
79.4	7.2	36	القانون
82.2	1.8	9	المحاسبة ومراجعة الحسابات
83.2	1.0	5	مجال الطيران
84.4	1.2	6	المجال الهندسي
92.6	8.2	41	لم يجب
94.4	1.8	9	لا أعلم
100	5.6	28	أخرى
	100.0	500	الإجمالي

المصدر - الدراسة الميدانية 2010م

12.1.4 إستعادة الكفاءات العلمية للوطن مشروع قومي

إن هجرة العقول البشرية تؤثر سلباً على جهود التنمية، لكونها أثمن الثروات اللازمة لتنمية وتطوير المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وعلمياً. لذا يجب على الدولة أن تضع كافة الحلول الممكنة للحفاظ على العقول المستقرة في الوطن واستعادة المهاجرة، منها وفقاً للتالي: تحسين بيئة العمل وتوفير الحوافز المادية والأدبية الملائمة بما يشجع الكفاءات العلمية والفكرية والأدبية لخدمة وطنهم، والتقييم الموضوعي لحجم الأضرار الإقتصادية والإجتماعية والعلمية التي يحدثها نزيف العقول نحو الدول الغنية.

وعليه فإن عودة العلماء والأكاديمين إلى الوطن يجب ان تكون جزءاً من مشروع قومي متكامل يدعو الي المشاركة في العملية الإنتاجية ويتبنى دعم الصناعات المحلية في ظل الديمقراطيةية الحق والعدالة الاجتماعية.

2.4 أثر الهجرة على التنمية الاجتماعية

بشكل عام تعتبر التنمية بمثابة تغيير جذري في البناء الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والبيئي القائم في مجتمع معين لتحقيق هدف معين وفق مراحل محددة. ونظراً لتعدد مفاهيم التنمية وتنوعها، فإنها تعد قضية معقدة ومتراصة ومتداخلة الجوانب، فمثلاً هناك ارتباط بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية. فالأولى تضمن نجاح الثانية واستمرارها. كما أن تحقيق النمو الاقتصادي يعتمد على توفر العنصر البشري ومهارته بدرجة أكثر من الاعتماد على رأس المال، ومن ثم لا يمكن تحقيق أي منهما في غياب الآخر.

تقوم التنمية الاجتماعية على مبدأ المشاركة الجماعية الإيجابية والاستفادة من إمكانيات المجتمعات المادية وطاقتها البشرية بأسلوب يتفق مع حاجات المجتمع وتقاليد، مع التركيز على الفئات الاجتماعية التي تحتاج إلى تطوير قدراتها وزيادة كفاءتها وتحسين أوضاعها.

وتهدف التنمية الاجتماعية إلى تطوير التفاعل بين فئات المجتمع المختلفة (الفرد والجماعة والمؤسسات الاجتماعية والمنظمات الأهلية) القائم على التعاون والإنسجام التام بين الفئات المكونة للمجتمع على أن تبدأ التنمية بالإنسان، فالإنسان هو أساس التنمية ووسيلتها وغايتها.

إن التنمية تنطوي على توظيف جهود الكل، من أجل صالح الكل خاصة تلك القطاعات والفئات الاجتماعية التي حرمت في السابق من فرص النمو والتقدم. (الخريجي والجوهري: 1986). فالعصر الحاضر يشهد تناقضاً كبيراً بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية أو ما يسمى بالهوة الثقافية (عدم التجانس بين النواحي المادية وغير المادية)، حيث أن هناك هوة قائمة بين عالم غني متقدم يتمتع بالقوة والسيطرة والنفوذ وعالم فقير متخلف يعيش في ظروف الفقر والتبعية والحرمان. ولقد خلصت بحوث علماء الاجتماع إلى أن عبور فجوة التخلف يتوقف على نجاح عملية التنمية في تلك المجتمعات. (محمد علي وآخرون: 1974).

ويمكن التعرف على خصائص التنمية الاجتماعية من خلال عدة مؤشرات أهمها ما يلي: التعليم، والصحة. فمن خلال التعليم والصحة، يتضح واقع اقتصاديات الدول وطبيعة الظروف المعيشية.

ويعود تأخر التنمية في الدول النامية إلى عدة أسباب أهمها ما يلي: سوء توزيع الاختصاصات في بعض القطاعات وسوء إدارتها، مع تدخل اعتبارات الوساطة والقرابة والمحسوبية، عدم فعالية السياسات المستخدمة في توزيع القوى البشرية حسب احتياجات التنمية الفعلية في المجتمع، تسرب العمالة وبالأخص الكوادر المؤهلة من القطاعات الحيوية الأساسية (الإنتاج، التعليم، الصحة) إلى خارج المجتمع (هجرة خارجية). علماً بأن هجرة الكوادر المؤهلة تمتد آثارها السلبية لتشمل التنمية الاجتماعية، ضعف المشاركة الجماهيرية في اتخاذ القرار السياسي وعدم الاستقرار السياسي، واحتكار السلطة من قبل جماعة أو فئة معينة. ولهذا تكون التنمية فوقية وليست نابعة من اشراك قطاعات المجتمع المختلفة، فالعديد من المشروعات التنموية اقرت دون اشراك المواطنين، مثال قناة جونقلي في العهد المايوي أو بدون رضاهم كسد مروي.

1.2.4 أثر الهجرة على قطاع التعليم في السودان

1.1.2.4 مشاكل التعليم في الدول النامية

يعكس التعليم واقع اقتصاديات الدول النامية ولذلك يعد الضعف في مستوى التعليم أحد معوقات التنمية، حيث أن برامج التربية والتعليم في المدارس والجامعات ما انفكت تقليدية، نظرية، محدودة، متحجرة، لا تتلاءم مع الحاجات الحقيقية لإقتصاديات البلاد اجمالاً، أي أنها غير مستجيبة في موادها واساليبها وعناصرها لمتطلبات الحياة الحديثة وحاجات البلاد الملحة. (الزين: 1972).

وتشير الإحصاءات إلى التباين الواضح في مستويات الإنفاق التعليمي في كل من الدول النامية والدول المتقدمة، وأن متوسط نصيب الفرد من الإنفاق التعليمي بلغ في الثمانينات في الدول المتقدمة 490 دولاراً في مقابل 28 دولاراً فقط للفرد في الدول النامية. كما بلغت نسبة المتعلمين في الدول المتقدمة 99% في حين وصلت هذه النسبة إلى 60% في الدول النامية. ويزداد الوضع سوءاً في الدول النامية الأكثر فقراً نتيجة عجز ميزانياتها العامة وكثرة الديون وانخفاض معدلات النمو الإقتصادي فيها. (عبد الله: 1999).

ولا يخفي الارتباط الواضح بين التعليم والمستوى الصحي فارتفاع مستوى الأمية في المجتمع يؤدي إلى انخفاض المستوى الصحي فيه لعدم إدراك الفرد الأمي للمبادئ الصحية مما يؤدي إلى انتشار الأمراض وارتفاع معدل الوفيات. وللقضاء على الأمراض الناجمة توجه الدول جزءاً من مواردها كان من الممكن والأفضل توجيهها لاستثمارات تحقق التنمية في المجتمع.

والسودان كدولة نامية يعاني من التدهور في البنى التحتية التعليمية نتيجة النقص الكبير في عدد المدرسين الأكفاء والمدارس والمعامل والأجهزة العلمية، فهناك هجرات واسعة بين معلمي التعليم العام وأساتذة الجامعات، الأمر الذي يؤثر سلباً على سير العملية التعليمية في البلاد لقلة خبرة وكفاءة العناصر البديلة كما أن هجرة هذه العقول تؤدي إلى تآكل رصيد القدرات السودانية وتحول دون التوسع النوعي في إقامة المؤسسات التعليمية العامة والعلية، حيث أن هجرة الكفاءات تصيب أشد ما تصيب مؤسسات التعليم العالي والبحث والتطوير حيث تكون العناصر الفاعلة في هذه المؤسسات من أكثر عناصر الكفاءات رغبة في الهجرة ومن أعظمها فرصة في تحقيقها. (فرجاني: 2000).

2.1.2.4 تطور قطاع التعليم في السودان

بدأ نظام التعليم الحديث في العهد التركي المصري. ولم يعرف نظام المدارس الحديثة إلا في العهد التركي المصري بتأسيس أول مدرسة في الخرطوم عام 1850م. ومع تعاقب الحكومات الوطنية بعد الاستقلال – تطور التعليم العام وعم التعليم أرجاء السودان. (السيد: 1990)

أما التعليم العالي فقد بدأ في 8 نوفمبر 1902م عندما أنشئت كلية غردون التذكارية في الخرطوم لتكون اللبنة الأولى للتعليم العالي في السودان. وفي عام 1945م سميت بكلية الخرطوم الجامعية وفي 24 يوليو 1956م استقلت الكلية الجامعية وأصبحت تسمى جامعة الخرطوم. (جامعة الخرطوم: 1983)

ثم تم افتتاح جامعة أم درمان الإسلامية عام 1975م، وتبعها كل من جامعتي جوبا والجزيرة وغيرها من الجامعات والمعاهد العليا.

وخلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، شهد التعليم العام تطوراً كبيراً حيث تضاعفت المؤسسات التعليمية وامتد التعليم إلى مناطق جغرافية عديدة. فخلال الفترة من 1985م وحتى 1995م زادت أعداد المدارس والتلاميذ والمعلمين، وزادت أيضاً نسبة التلاميذ لكل معلم حيث بلغت 38 تلميذ لكل معلم في العام الدراسي 1995/94م. وقد ارتفعت النسبة إلى 39 تلميذ إلى كل معلم في عام 2005/04م ويبين ذلك الجدول رقم (5-1).

جدول (5-1): تطور أعداد المدارس والتلاميذ والمعلمين للفترة (1986/85م – 2005/04م).

السنة الدراسية	عدد المدارس	عدد التلاميذ	عدد المعلمين	عدد التلاميذ لكل معلم
1986/85م	13,125	2,531,512	78,911	32
1990/89م	17,672	3,055,446	103,675	29
1991/90م	17,740	3,033,849	103,861	29
1995/94م	23,870	4,055,111	105,435	38

38	168012	4672671	29477	2001/00م
38.7	183297	5188086	29363	2004/03م
30	194800	5816477	34301	2005/04م

المصدر وزارة التربية والتعليم - الإحصاء التربوي-التخطيط التربوي -1985م إلى 2005م-
الخرطوم.

إن التطور الذي حدث كمياً لا نوعياً ذلك أن البنيات التحتية الأساسية للتعليم (المعامل، المكتبات، الكوادر البشرية، الكتب الدراسية) لم تكن بالقدر الكافي، أيضاً ورد في إحصاءات وزارة التربية والتعليم (وزارة التربية والتعليم والإحصاء التربوي) أن البيئة المدرسية ترتبط بميزانية التعليم والتي تسير في تدن مريع، فبينما كانت في العام 1986/85م تبلغ نسبتها 15% من الميزانية العامة. انحسرت إلى 6,7% في العام 1989/88م، ثم إلى 1,7% في العام 1991/90م وأخيراً وصلت إلى 1,03% من الميزانية العامة في العام الدراسي 1996/95م، وفي نهاية التسعينات ارتفعت النسبة المئوية للانفاق على التعليم حيث بلغت في عام 1999/98م حوالى 7.1% إلا أنها شهدت انخفاضاً ملحوظاً عام 2001/2000م حيث بلغت 6.4%.

أيضاً تطور التعليم العالي في فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي حيث أنشئت مؤسسات تعليمية علياً جديدة عامة في الولايات بالإضافة إلى جامعات وكليات أهلية.

أتاحت الزيادة الملحوظة في اعداد الجامعات والكليات والمعاهد المتخصصة فرصة أكبر للطلاب للإلتحاق بالجامعات الامر الذي ساهم بقدر كبير في التحاق اعداد اكبر من ابناء المغتربين في الجامعات السودانية واتاح لهم الفرصة للاندماج في المجتمع السوداني. وقد تبين ذلك من واقع إحصاءات التعليم العالي (المجلس القومي للتعليم العالي: إحصاءات التعليم العالي) حيث وجد ان عدد طلاب التعليم العالي في العام الدراسي 1987/86م بلغ 39843 وزاد العدد في العام 1991/90 حيث بلغ حوالي 60981 طالباً ثم اصبح 116204 طالباً في العام لكن الزيادة في أعداد الطلاب لا تتلاءم مع الزيادة في عدد الأساتذة، فعدد 1994/93م. الطلاب المخصص لكل أستاذ بلغ 68 طالب لكل أستاذ في العام الدراسي 1996/95م ويتضح الفاقد في أعضاء هيئة التدريس في الجدول (2-5) ففي 2000/99م بلغ عدد الطلاب 106 لكل أستاذ وارتفع إلي 123 في العام الدراسي 2005/04م.

جدول (2-5): عدد أساتذة التعليم العالي وعدد الطلاب لكل أستاذ.

العام الدراسي	مجموع أساتذة التعليم العالي في السودان	عدد الطلاب لكل أستاذ
1985/84م	1710	21
1990/89م	1787	29
1992/91م	1720	38
1994/93م	1668	53
1996/95م	1643	68
1997/96م	171477	134
2000/99م	182109	106
2005/04	1895	123

المصدر جمهور ية السودان – وزارة التعليم العالي – قسم الإحصاء

مما تقدم يمكن التوصل إلى أن التوسع الذي حدث في التعليم العالي سيبقي الفرصة لكثيرين لمواصلة تعليمهم العالي ، لكنه يؤدي الى تخرج اعداد من الخريجين غير مؤهلين بالقدر الكافي لتلبية احتياجات سوق العمل وتحقيق التنمية المستدامة. ايضاً لم يصاحب هذا التوسع زيادة في عدد الأساتذة تضاهيه، فهناك نقص واضح في عدد الأساتذة نتيجة الهجرة للخارج لتدهور الاجور وعدم توفر بيئة العمل الملائمة للابداع وارضاء الذات، الأمر الذي يؤثر سلباً على العملية التعليمية.

أيضاً لم يواكب التوسع في مؤسسات التعليم العالي تحسين في البيئة الجامعية (المكاتب، المعامل، القاعات،.. إلخ) لذلك انخفضت فرص التدريب. وأيضاً تقلصت ميزانية الجامعات، فقد أشير في إحصاءات التعليم العالي (المجلس القومي للتعليم العالي إحصاءات التعليم العالي) إلي أن الميزانية المجازة للتعليم العالي للعام 1996م 4.018 مليار جنيه تمثل فقط 24% من الإحتياجات الفعلية للجامعات.

ولهذا لجأت الجامعات إلى التوسع في أعداد الطلاب في القبول الخاص واللجوء إلى الدبلومات الوسيطة والدراسات العليا. وكذلك فرضت الجامعات رسوماً دراسية على طلاب القبول العام لسد النقص في التمويل، وقد يؤدي هذا الأمر لحصر التعليم العالي على طبقة بعينها في المستقبل.

3.1.2.4 أثر الهجرة على قطاع التعليم في السودان

إنَّ التعليم بإمكانه المساهمة بفعالية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي والتخفيف من مشكلات التنمية بالدولة. لكن في العقود الأخيرة شهد القطاع تسرباً ملحوظاً في أعداد المعلمين وأساتذة الجامعات وبأعداد كبيرة إلى الدول العربية النفطية ودول أخرى لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية بالإضافة إلى تدهور أوضاع مؤسسات التعليم وعدم توفر البيئة التعليمية الملائمة وبطء الترقى الوظيفي بالإضافة إلى تدهور المكانة الاجتماعية للمعلم. وتجذب هذه الدول العناصر الأكثر خبرة وتأهيلاً مما ينتج عنه افتقار قطاع التعليم لذوي الخبرة والتأهيل الجيد مما يترك آثاراً سلبية عديدة على هذا القطاع الحيوي، ذلك أن العناصر غير المؤهلة وغير المدربة جيداً تضر كثيراً بنوعية التعليم وتشكل خطراً على تنشئة الأجيال المتعاقبة. ومن خلال الجدول رقم (3-5) يمكن ملاحظة الأعداد الكبيرة للمعلمين غير المؤهلين، ومعلوم أن غياب المعلم المؤهل والمدرّب يؤدي إلى تدهور التعليم فلا يمكن الحصول على تعليم جيد ومتطور في غياب المعلم المؤهل حتى وإن توفرت الإمكانيات المادية لبناء المدارس والجامعات وبأحدث التقنيات، مما يؤكد أن أكثر القطاعات التي تأثرت بالهجرة هو قطاع التعليم. ويلاحظ أيضاً الانخفاض الكبير في أعداد المعلمين مقارنة بأعداد المعلمات.

جدول (3-5): أعداد المعلمين المدربين وغير المدربين بالسودان.

السنة الدراسية	معلمين		معلمات		المجموع		المعلمين %
	مدرّب	غير مدرّب	مدرّبة	غير مدرّبة	معلمين	معلمات	
1996/85م	28200	15904	30999	30859	44104	61858	41.6
2002/01م	40512	23706	49284	36151	64218	85435	42.9
2004/03م	45583	19600	68722	36346	65183	105068	38.3
2005/04م	47940	24055	61742	58914	71995	120656	37.4

المصدر الإحصاء التربوي - التوثيق التربوي - وزارة التربية والتعليم 1996/85م، 2002/01م، 2004/03م، 2005/04م.

وتشكل هجرة اساتذة الجامعات خسارة كبيرة للدولة، لأنهم ثروة قومية يجب المحافظة عليها فقد ذكر عبد العزيز الطيب إبراهيم (إبراهيم: 1981) الأستاذ الجامعي بدأت منذ السبعينيات من القرن الماضي، ثم تواصلت بعد ذلك حتى بلغت في العام الدراسي 1981/80م حوالي 112 أستاذاً بينهم 16 أستاذاً و 43 أستاذاً مساعد و 53 محاضر.

ولا تختلف الأسباب الدافعة لهجرة أساتذة الجامعات السودانيين عما سلف ذكره (اقتصادية، اجتماعية).

إنَّ أحد أسباب الهجرة بالإضافة إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وضيق دائرة التعبير السياسي، هو محاولة البعض البحث عن المال في الدول العربية المنتجة للنفط لبناء أو شراء منزل أو شقة وتأثيرها. (الخواجة: 1986)

مما يؤكد أن شدة عوامل الطرد في السودان وتزايد الضغوط على الأساتذة الجامعيين تجعلهم راغبين في الهجرة حتى ولو بتقديم استقالاتهم. من ناحية أخرى، ساهم قرار تقليص العمر الوظيفي لاساتذة الجامعات والذي صدر في اغسطس 2006م في فقد أعداد كبيرة من

الكفاءات العلمية باحالتهم الى التقاعد على الرغم من ان الدولة بحاجة ماسة الى خبراتهم العملية الطويلة وهذا يعد دافعا اخر للهجرة.

وقد أكدت هذا التنامي وبمعدلات عالية التقارير السنوية التي تصدرها جامعة الخرطوم حيث أشارت التقارير إلى أن معدلات الفاقد في أعضاء هيئة التدريس حوالي 41,9% خلال الفترة 1990-1995م. مع الأخذ في الاعتبار أن الدول المضيفة تحتفظ بالأساتذة لأطول فترة ممكنة وتجزل لهم العطاء وتتيح لهم الإمكانات لتطوير قدراتهم. (جامعة الخرطوم: 1997)

إنّ التوسع في مؤسسات التعليم العالي في ظل الهجرة المتنامية لأساتذة الجامعات من كافة التخصصات، يحتم على تلك المؤسسات تغطية العجز في أعضاء هيئة التدريس بالإستعانة ببداة أقل كفاءة وخبرة وقد تضطر المؤسسات التعليمية للإستعانة بحديثي التخرج الأمر الذي يؤثر على سمعة المؤسسات التعليمية وعلى مجمل المخرجات التعليمية.

ويوجد في الوقت الحالي خارج البلاد أكثر من 18 ألف سوداني من حملة الشهادات فوق الجامعية... وحوالي 4570 أستاذ جامعي. رغم أن الدولة قد أهلتهم واكسبتهم الخبرة اثناء عملهم في السودان حيث بلغت كلفة التأهيل والتدريب حوالي 30 مليون دولار لأساتذة جامعة الخرطوم الموجودين الآن بالخارج. (المناي: 1998)

مما لا شك فيه إن هجرة الأساتذة الجامعيين تؤثر على مستوى الطالب الجامعي، وتعيق الحصول على المعارف النوعية المتطورة، وكذلك تقلل فرص التأهيل الأكاديمي للطلاب مما يؤدي إلى تدهور المؤسسات التعليمية وضعف المخرجات التعليمية وبالتالي عدم القدرة على المساهمة في الحياة العامة والتنمية. بالإضافة إلى عدم مواكبة الجامعات للتطور العلمي وعدم القدرة على البحث العلمي لضيق الإمكانات.

إنّ اختلال نسبة الطلاب للأساتذة بجامعة الخرطوم ستكون له آثار سيئة لا على طلاب الجامعة الحاليين فحسب، وإنما سيكون التأثير أكبر على الأجيال القادمة من الخريجين حيث سيزيد عدد الطلاب بينما يستمر التدهور في المستويات العلمية والأدبية الأمر الذي يشكل خطورة على مسار التنمية في السودان في المدى البعيد. (جلال الدين: 1979)

4.1.2.4 الهجرة والتعليم والتدريب في الخارج

يعتبر التعليم والتدريب في الخارج أحد السبل التي يتم من خلالها تسرب الكفاءات من دول العالم الثالث إلى الدول الغنية الجاذبة. فعن طريق التعليم والتدريب يكتسب الطلاب المهارات المناسبة لسوق العمل الخارجي بالإضافة إلى اكتسابهم القيم الغربية السائدة.

فهناك علاقة وثيقة بين التعليم والتدريب في الدول المتقدمة وهجرة الكفاءات فالدارسون في الخارج هم أكثر المرشحين للهجرة سواء بعد إتمام دراستهم أو تدريبهم مباشرة أو بعد عودتهم بمدة وجيزة. (المنندي العربي لإدارة الموارد البشرية: 2009)

2.2.4 أثر الهجرة على قطاع الصحة في السودان

1.2.2.4 مشاكل الصحة في الدول النامية

يعتبر قطاع الصحة أحد أهم القطاعات لارتباطه المباشر بصحة الإنسان وحياته وأيضاً لمساهمة الخدمات الصحية في تنمية المجتمع من خلال محاربة الأمراض المستوطنة ونشر العادات الصحية الصحيحة والعناية بالأمومة والطفولة بالإضافة إلى إنشاء الوحدات الصحية العلاجية الجيدة وغيرها.

إنّ الدول النامية تعاني من نقص في الخدمات الصحية ممثلة في نقص الأطباء والمرضى والأسره ودور العلاج. ففي الدول المتقدمة يخدم الطبيب الواحد فيها أقل من (1000) من السكان، على حين أن من البلاد النامية من يخدم فيها الطبيب الواحد حوالي (13) ألف من السكان كما هو الحال في ليبيا، وحوالي (70) ألف في أفغانستان، وحوالي (86) ألف في السودان. (حسن: 1982)

وهناك تباين واضح في مستوى الصحة في كل من الدول النامية والدول المتقدمة حيث أن متوسط نصيب الفرد في الدول المتقدمة من الإنفاق الصحي السنوي بلغ 454 دولاراً، في حين بلغ نصيب الفرد في الدول النامية 11 دولاراً فقط... كما بلغ متوسط عمر الفرد في الدول المتقدمة 73 سنة مقابل 59 سنة في الدول النامية. (عبد الله: 1999)

للإحصائيات السابقة دلالات اقتصادية واجتماعية تؤثر على القابلية للعمل ومستويات الإنتاجية وتعكس التباين في الإنفاق الصحي بين الدول المتقدمة والدول النامية. وفي الدول النامية حيث ترتفع معدلات الأمية، تنخفض مستويات الصحة وذلك للارتباط الوثيق بين مستوى التعليم والمستوى الصحي.

إن الفرد الأمي لا يعي المبادئ الصحية بصورة صحيحة، مما يسهل انتشار الأمراض ومن ثم ارتفاع معدل الوفيات وهو ما يجعل الدولة توجه جزءاً من ميزانيتها للقضاء على الأوبئة و الأمراض وعلاج المواطنين وهذه الموارد كان من الممكن تخصيصها لإستثمارات منتجة تدفع التنمية قدماً للأمام. (حسن: 1982).

ونجد أن 8 مليون مواطن يصابون سنوياً بمرض الملاريا حسب تقديرات وزارة الصحة السودانية، وقد بلغت الوفيات بسبب هذا المرض 35%، وأيضاً تشير منظمة الصحة العالمية إلى أن السودان يسجل أعلى معدلات للإصابة بمرض الإيدز، في منطقة الشرق الأوسط التي تم رصد نحو نصف مليون مصاب بالمرض. ويعتبر السودان أيضاً من دول جنوب الصحراء الأكثر إصابة بالإيدز في العالم. مع الأخذ في الاعتبار أن الإحصاءات تكون للحالات المبلغ عنها فقط. أما في جنوب السودان فلا يزال الحصول على رعاية صحية مشكلة لغالبية السكان للدمار الذي لحق بالمؤسسات الصحية بسبب الحرب. (جريدة الشرق الأوسط: 2005).

إن الهجرة المستمرة للكوادر العاملة في القطاع الصحي نتج عنها المزيد من التدهور في الخدمات الصحية حيث أصبحت بعض المستشفيات بلا اختصاصيين، وكثرت الأخطاء الطبية للإعتماد على غير المهرة.

2.2.2.4 تطور قطاع الصحة في السودان

ظهر المفهوم الحديث للخدمات الصحية مع دخول الغزو التركي المصري، حيث اقتصرت الخدمات حينذاك على أفراد الجيش وأسرهم والعاملين معهم من المصريين والسودانيين. وفي فترة الإستعمار الإنجليزي المصري حدث توسع في الخدمات الصحية، حيث تم افتتاح العديد من المستشفيات ومدرسة للصحة ومدرسة للمساعدين الطبيين الأمر الذي أدى إلى تخرج أعداد من الكوادر الطبية السودانية ساهمت في تقديم الخدمات الطبية للمواطنين. وبعد الإستقلال صدرت قوانين مجانية العلاج والبيئة الصحية النظيفة، كما أنشئت مصلحة الخدمات الطبية بغرض المحافظة على الصحة العامة، والتي تحولت إلى وزارة الصحة عام 1948م.

شهدت فترة السبعينات من القرن الماضي تدهوراً واضحاً في الخدمات الصحية وضعفاً في الكوادر المهنية والمساعدة حيث انتشرت الأمراض الوبائية وأمراض سوء التغذية.

فخلال عقدي الثمانينات والتسعينات، استمر الوضع في التدهور وذلك من خلال تدهور الأوضاع الصحية نتيجة لتردي صحة البيئة والصحة العامة وشح الإمكانيات مع انخفاض الوعي الصحي حيث انتشرت الأمراض الوبائية وأمراض سوء التغذية كالنزلات المعوية والملاريا والبلهارسيا وغيرها من الأمراض المستوطنة، وعلى سبيل المثال لا الحصر فقد كان معدل الوفيات بالنسبة لمرض الملاريا 12,2% في عام 1992م. هذا فضلاً عن وفيات الأمهات والأطفال بنسبة عالية وخاصة في الريف وفي جنوب البلاد. ولتقدير الوضع الصحي في السودان ومعرفة حجم الخدمات الصحية ومدى فعاليتها لابد من معرفة أعداد الكوادر الصحية

العاملة في القطاع الصحي ومدى تناسب أعدادها وأعداد السكان. ولتوضيح ذلك يمكن تقسيم الفترة من الثمانينات إلى التسعينات إلى ثلاث فترات كالتالي:

الفترة الأولى:

منذ منتصف الثمانينات وحتى 1989م التي تميزت بالزيادة في أعداد الكوادر الصحية (الأخصائيون – النواب – ...) ماعد أطباء الإمتياز وأطباء الأسنان.

الفترة الثانية:

تبدأ من العام 1989م وحتى 1993م وقد تميزت بانخفاض في أعداد الكوادر الصحية ربما نتيجة لزيادة الطلب الخارجي على الكوادر المؤهلة على وجه الخصوص.

الفترة الثالثة:

منذ العام 1993م وحتى 1996م التي تميزت بالزيادة الكبيرة في أعداد الكوادر الصحية أما الفترة بنهاية التسعينات وحتى 2005م فقد شهدت زيادة في عدد الأطباء والكوادر المساعدة، ويبين ذلك الجدول رقم (4-5). (رجب:1992)

جدول (4-5): عدد الأطباء والكوادر المساعدة في السودان خلال الفترة من 1986م – 2005م.

الأعوام	الأخصائيون	النواب	العموميون	الإمتياز	الأسنان	مجموع الأطباء	الصيدلة	المساعدون الطبيون	الفنيون	الممرضون
1986م	497	90	1233	366	219	2405	161	3759	1245	16479
1989م	632	126	1368	278	189	2593	162	4937	1640	16954
1993م	531	68	922	391	185	2097	168	4580	1629	16006
1996م	605	210	953	600	193	2561	322	5515	1852	16460
1999م	729	343	1140	2013	199	4424	357	6052	2263	18292
2001م	861	293	1843	2234	230	5561	533	6610	2871	16199
2003م	1030	534	2580	1805	244	6193	674	6730	3194	17174
2005م	1261	591	3102	3054	371	8008	894	6932	4693	17923

المصدر جمهورية السودان - وزارة الصحة الإتحادية - قسم الإحصاء والمعلومات - الخرطوم

ورغم الزيادة في أعداد الكوادر الصحية العاملة في القطاع إلا أنها لا تتناسب مع الزيادة في عدد السكان، ويؤكد ذلك الإحصائيات التي صدرت من وزارة الصحة لعام 1986م التي أوضحت أنه يقابل كل 100,000 من السكان أخصائيان و 10 أطباء و 6 فنيين و 16 مساعد طبي و 69 ممرض، لكن في عام 1996م انخفض عدد الأطباء إلى 9 و الممرضين إلى 58 وأصبح عدد الفنيين 7 والمساعدين الطبيين 22 بينما ظل عدد الأخصائيين ثابتاً لنفس عدد السكان (100,000). وهذا يعني أن أعداد الكوادر العاملة في القطاع الصحي لا تتناسب مع حجم السكان، فهناك نقص واضح فيها علماً بأن العنصر البشري هو دعامة هذا القطاع مهما توفرت الإمكانيات المادية مثل المؤسسات الطبية و الأجهزة والمعدات الطبية ولذلك فإن فقده يؤثر على سير العمل وعلى كفاءة الخدمات الصحية وتدني الوعي الصحي والنتيجة الحتمية هي الصحي وصحة البيئة وانخفاض الخدمات الصحية وتدني الوعي الصحي والنتيجة الحتمية هي انتشار الأمراض الوبائية والمستوطنة وزيادة نسبة الوفيات.

ايضاً وبتتبع التطور في الموارد المادية (المستشفيات، المراكز الصحية) للقطاع لنفس الفترة الزمنية يلاحظ الإنخفاض في عدد المستشفيات خلال الفترة الأولى (1989/86م) والإنخفاض المتتالي في عدد الوحدات الصحية الأولية خلال الفترتين الثانية (1993/89م)

والثالثة (1996/93م)، لقد شهدت فترة نهاية التسعينات وحتى مطلع القرن الحالي تحسناً واضحاً حيث زاد عدد المؤسسات الصحية بالسودان. كما هو موضح في الجدول رقم (5-5).

جدول (5-5): عدد المؤسسات الصحية في السودان خلال الفترة 1986م – 2005م.

المؤسسات الصحية الأعوام	المستشفيات	المراكز الصحية	الشفخانات	الوحدات الصحية الأولية	الأسرة
1986م	194	307	989	2709	18571
1989م	151	339	1224	3211	19252
1993م	218	477	1346	2713	21024
1996م	261	667	1453	2706	22601
1999م	304	489	1438	2652	23103
2001م	315	969	1489	2438	23168
2003م	334	964	1612	2401	23976
2005م	357	1043	1226	3044	26094

المصدر قسم الإحصاء والمعلومات – وزارة الصحة الاتحادية – جمهورية السودان الفترة من 1986-2005م.

وبمقارنة ذلك بعدد السكان يتضح النقص الفادح في الخدمات الصحية ووفقاً للإحصاءات الصادرة عن وزارة الصحة لعام 1986م التي تبين أنه لكل 100,000 من السكان هناك 78 سريراً (سرير لكل 1282 شخص) وفي عام 1996م أصبح عدد الأسرة 81 لكل 100,000 شخص من السكان (سرير لكل 1234)، علماً بأن المعدل العالمي هو 3 أسرة لكل 1000 من السكان (سرير لكل 333 شخص).

هناك سوء في توزيع الكوادر الطبية، فغالبيتها يتركز عملها أو أنها تفضل العمل في المدن الكبرى والعاصمة تحديداً. فمن مجموع 632 أخصائي في عام 1986م كان نصيب ولاية الخرطوم 369 أخصائياً وبنسبة 58% بينما توزع العدد الباقي على بقية الولايات. وتكررت نفس النسبة للأخصائيين في ولاية الخرطوم في عام 1990م. أما الأطباء فبلغت نسبة الذي يعملون في ولاية الخرطوم حوالي 55% للعامين 1989م و 1990م. وهذا يوضح النقص الحاد في الكوادر المؤهلة بالولايات وتراجع الخدمات الصحية فيها ويدل على تركز الخدمات الصحية في العاصمة حيث أن معظم قاطني الولايات يتجهون إليها للعلاج، ويوضح الجدول رقم (5-6) التفاوت الكبير في توزيع الكوادر الصحية بين العاصمة والولايات.

جدول (5-6): نسبة توزيع الأطباء والإختصاصيين في الخرطوم وبقية الولايات الأخرى بالسودان.

السنة الولاية	الأخصائيون 1986م		كل الأطباء 1989م		الأخصائيون 1990م		كل الأطباء 1990م	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الخرطوم	369	58%	1428	55%	374	58,8%	1361	55%
بقية الولايات	263	42%	1165	45%	262	41,2%	1120	45%
المجموع	632	100%	2593	100%	636	100%	2481	100%

المصدر وزارة الصحة الاتحادية- وحدة المصادر المادية والبشرية – التقرير السنوي لعامي 1989م و 1990م.

وفي الوقت الحاضر ارتفعت الكلفة الإقتصادية للخدمات الصحية بسبب رفع الدعم الحكومي عن قطاع الصحة وانتفاء العلاج المجاني، أيضاً ولتخفيف الأعباء عن كاهل الدولة وللحد من تدهور الخدمات الصحية تم تطبيق نظام التأمين الصحي حيث صدر قانون التأمين الصحي عام 1994م. وفي الوقت الذي ساءت فيه أوضاع الخدمات الصحية في المستشفيات الحكومية زادت أعداد المستشفيات الخاصة مما جعل الخدمات الصحية والعلاجية متاحة في الآونة الأخيرة للفئة المقتدرة من السكان وفي المدن الرئيسية خاصة العاصمة.

3.2.2.4 أثر الهجرة على قطاع الصحة في السودان

إن الهجرة في القطاع الصحي تشمل مختلف التخصصات الصحية المكملة لبعضها (أخصائيون، أطباء عموميون، صيادلة، فنيون...) الأمر الذي يؤثر بشكل كبير على جميع العمليات الحيوية المرتبطة بالقطاع الصحي وبالتالي بصحة الإنسان. فالعاملون في قطاع الخدمات الصحية يمثلون قوة عمل مطلوبة أينما ذهبت. وقد تنامت هجرتهم منذ منتصف السبعينات من القرن الماضي ومع بداية سياسة التحرير الإقتصادي لأسباب عديدة (منها الإقتصادي والاجتماعي) بالإضافة إلى أسباب تتعلق بالمهنة منها مايلي: البيئة غير المشجعة للعمل في مؤسسات الدولة الصحية، وتنقاضى الكوادر الصحية بما فيها الأطباء أجور مجزية وحوافز مادية كبيرة في الدول المضيفة مقارنة بما يتقاضونه في السودان.

كما أن الثغرات في قوانين الخدمة المدنية يسرت هجرة الكوادر الصحية، ذلك أنه لا توجد ضوابط ملزمة، وحتى إن وجدت يمكن التحايل عليها.

هناك ثغرات كثيرة في اللوائح والقوانين الخاصة بالخدمة المدنية بالنسبة للكوادر الصحية ومن بينها المادة (50) من قانون الخدمة العامة لعام 1991م والتي تنص على فصل من يتغيب عن العمل لمدة 45 يوماً... إضافة إلى قبول الإستقالة لمن يتم نقلهم خارج المدن الرئيسية أو من يضيقون ذرعاً بالمهنة. وهذا بدوره يدفع بالهجرة خارج البلاد. (إبراهيم: 1993) هذا وقد أجرت إدارة البحوث بوزارة العمل دراسة في عام 1988م لحصر أعداد الكوادر الطبية التي تركت العمل فوجد أن عددهم حوالي 72 طبيباً وتراوحت أسباب ترك العمل بين الفصل والإستقالة و الإنتداب وانتهاء مدة الخدمة. كما أن عدد من ترك العمل في عام 1994م قد ارتفع ليصل إلى 121 طبيباً في الدراسة التي قام بها قسم الإحصاء والمعلومات بوزارة الصحة، وهذا يؤكد أن الضوابط غير محكمة وأن من ترك العمل اتجه إلى الخارج حيث الحافز المشجع. والجدول رقم (5-7) يشير لذلك.

جدول (5-7): عدد أطباء الذين تركوا العمل وأسباب الترك بوزارة الصحة.

السنة	فصل	إستقالة	إنهاء مدة خدمة	إنتداب	المجموع
1988م	8	52	2	10	72
1994م	93	5	7	16	121

المصدر وزارة العمل إدارة البحوث دراسة العمالة و الأجور وساعات العمل في القطاع عام 1988م. وزارة الصحة قسم الإحصاء والمعلومات عام 1994م

تؤكد الإحصائيات أن هجرة الكوادر الصحية لمختلف التخصصات في تزايد مستمر مما يزيد من مشاكل القطاع الصحي في البلاد. فخلال الفترة 1985 -1998م بلغ عدد الأطباء المسجلين في المجلس الطبي السوداني حوالي 16942 طبيباً إلا أن هذا العدد انخفض كثيراً حيث بلغ في نهاية الفترة حوالي 4998 طبيباً وهذا خير دليل للنقص الكبير الذي يعانيه القطاع بسبب الهجرة. وتشير المؤشرات في الجدول رقم (5-8) إلى معدلات النقص في الأسرة المتوفرة لكل 100,000 مواطن وكذلك النقص في الأطباء الأخصائيين والصيادلة ونحوهم.

جدول (5-8): الأطباء المسجلون لدى المجلس الطبي السوداني والعدد العامل في السودان حالياً.

العدد العامل في السودان حالياً		كل الأطباء المسجلين لدى المجلس الطبي السوداني	
العدد	الفئة	العدد	الفئة
4462	الأطباء	13154	الأطباء
324	الصيدلة	2564	الصيدلة
212	أطباء الأسنان	1224	أطباء الأسنان
4998	المجموع الكلي	16942	المجموع الكلي

المصدر وزارة الصحة الاتحادية، قسم الإحصاء والمعلومات في الفترة من 1985-1998م.

4.2.2.4 المؤشرات

عدد الأسرة المتوفرة لكل 100,000 مواطن، نقص من 90,4 إلى 77,7، عدد المستشفيات المتوفرة لكل 100,000 موطن ثابت على العدد 0,9، أما أعداد القوى البشرية فالموقف كالاتي: الأخصائيون بالنسبة لكل الاطباء نقص من 2,9 إلى 2,3، أطباء الأسنان بالنسبة لكل اطباء الاسنان نقص من 1 إلى 0,7، الصيدلة بالنسبة لكل الصيدلة زيادة من 0,6 إلى 1,1، الفنيون زيادة من 5,6 إلى 8,4، المساعدون الطبيون زيادة من 17,1 إلى 22، التمريض نقص من 77 إلى 59,3، ومفتش/ضابط صحة نقص من 1,3 إلى 1,2.

يلاحظ أن الهجرة إلى الخارج في هذا القطاع متصاعدة في السنوات الأخيرة حيث أن هناك مؤشرات مزعجة في السنوات الثلاث الأخيرة من هجرة الكادر الطبي المؤهل بمن فيهم اساتذة الجامعات من الأطباء. ويعتبر الفاقد كبيراً للندرة المترتبة عن التوسع الرأسي والأفقي الذي حدث في مجال التعليم الطبي بإفتتاح كليات الطب في أقاليم السودان المختلفة، وكذلك التوسع في مجال الخدمات الصحية في كل أنحاء السودان. (جهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج:2000).

بصفة عامة يتضح إن استمرار هجرة الكوادر الصحية يؤثر سلباً على برامج التدريب في الداخل ويحد من مهارة العاملين بالقطاع وبكافة القطاعات التي تعاني من نقص كوادرها نتيجة الهجرة.

5.2.2.4 هجرة الكوادر الصحية والتأهيل والتدريب في الخارج

وضعت الدولة برامج لتأهيل وتدريب القوى العاملة، لخلق الكوادر القادرة على تحقيق التنمية المستهدفة، فقد ظلت الدولة تتحمل نفقات التدريب للعاملين سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية، وهي تكلف الدولة أموالاً باهظة وتكلفة الطبيب الذي يبعث للتخصص خارج السودان حوالي 12000 دولار سنوياً بدول شرق آسيا و 13700 جنيهاً استرلينياً بدول غرب أوروبا و 6000 دولاراً سنوياً بجمهورية مصر العربية. هذا بالإضافة للعلاوات وامتيانز صحبة (بمعنى مرافقة) المتزوج لأطفاله واسرته مما يزيد من حجم التكاليف. ولكن لا يخفى أثر التأهيل والتدريب في هجرة المتدرب إذ يشعر المتدرب بتفوق قدراته على الإمكانات المتاحة في بلده ولذلك يفضل الهجرة حيث تتوفر الإمكانات الملائمة لمهاراته الجديدة المكتسبة. (حسين:1992)

3.4 أثر الهجرة على التنمية البيئية

شهد القرن العشرين اهتماماً كبيراً بالبيئة من قبل الدول المتقدمة والدول النامية، وأصبح الاهتمام بالبيئة وتنميتها مطلباً قومياً، فلا تخلو دولة من وزارة أو وكالة تعنى بشؤون البيئة

ومشكلاتها. وظهر علم اقتصاد البيئة كأحد فروع العلوم الإقتصادية الذي يهتم بمشاكل البيئة بهدف تحقيق مستويات أعلى من الرفاه الاجتماعي المستديم مع المحافظة على نوعية الحياة وذلك بتقويم الأضرار البيئية وأيضاً تقويم تأثير إجراءات حماية البيئة على الأهداف الإقتصادية. إنَّ البيئة في تعريفها الواسع هي كل ما يحيط بالإنسان، أي الأرض وما فوقها وما في باطنها. (عبد البديع: 2003: 16).

البيئة هي العلم الذي يقيس بمقاييس بيئية مختلف الجوانب النظرية والتحليلية والمحاسبية للحياة الإقتصادية، ويهدف إلى المحافظة على توازنات بيئية تضمن نمواً مستديماً. (أما التنمية البيئية فتعرف بأنها إدارة البيئة بشكل يضمن <http://www.greenline.com/kw1>) الإنسجام والتناسق بين التنمية الإقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة. (الأمانة العامة للتخطيط التنموي: 2009: 1) والتي من أهدافها ما يلي: المحافظة على البيئة ومكوناتها المختلفة كالأرض والهواء والمياه والتنوع الأحيائي، ومكافحة الأخطار البيئية.

يمكن القول أن التنمية البيئية تقتضي المحافظة على خصوبة التربة ونقاء الهواء والماء والمحافظة على السلالات النباتية والحيوانية والتنوع الأحيائي. ولتحقيق ذلك لابد من سن القوانين التي تهدف لحماية البيئة وإنشاء مؤسسات تهتم بإدارة شؤون البيئة وإجراء البحوث المتعلقة بالبيئة بالإضافة إلى نشر ثقافة البيئة ونشر الوعي بأهمية البيئة بين أفراد المجتمع هذا فضلاً عن الاهتمام بالتربية البيئية والتعليم البيئي.

كان الفكر السائد في فترة السبعينات من القرن الماضي هو الفصل بين التنمية والبيئة باعتبار أن حماية البيئة معوق للتنمية، وأن تحقيق التنمية يجب أن يكون على حساب البيئة. لكن النظرة للبيئة تغيرت منذ صدور تقرير (برنتلاند حول التنمية المستدامة) بعنوان (مستقبلنا المشترك) في الثمانينات حيث تحول الفكر إلى (التنمية والبيئة) وتم الإقرار بالإرتباط والإنسجام التام بينهما، فلا تنمية بلا موارد، وإن تدهور البيئة يعني تدمير الموارد (ندرتهما) مما يؤدي إلى ارتفاع كلفتها وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة الأمر الذي ينجم عنه إعاقة التنمية. ولهذا فإن المحافظة على البيئة شرط ضروري لتحقيق تنمية بيئية مستدامة.

لا تنمية بلا موارد، والموارد جزء من البيئة. فإذا لوثت أو استنزفت فعلى أي شيء تقوم التنمية؟ ولا بيئة سليمة صحيحة إلا من خلال استثمارات أموال ورؤوس أموال إنتاجية وبشرية، وكل ذلك رهن بتحقيق التنمية. (دنيا: 1414هـ) وإثر ذلك ظهر مفهوم التنمية المستدامة الذي ينادي بضرورة المواءمة بين التنمية الاجتماعية والتنمية الإقتصادية والتنمية البيئية (حماية البيئة وإدارة مواردها)، ذلك أن التنمية المستدامة تقوم على مبدأ ضرورة الإستخدام الرشيد للموارد الطبيعية لتوفير احتياجات الجيل الحالي دون التضحية باحتياجات الأجيال المقبلة. وقد استخدم الإقتصاديون البيئيون مصطلح الإستمرارية (الإستدامة) ونادوا بضرورة تحقيق التوازن الإقتصادي والتوازن البيئي أي تحقيق النمو الإقتصادي مع الحفاظ على البيئة وبمعنى آخر أن تتم التنمية وفق امكانيات البيئة المتاحة والا تسعى لتدميرها.

وهناك ارتباط وثيق بين مؤشرات التنمية البيئية ومؤشرات التنمية المستدامة حيث تعتبر مؤشرات التنمية البيئية جزء من مؤشرات التنمية المستدامة، لأن التنمية البيئية تحقق أهداف التنمية المستدامة من خلال إدارتها للوضع القائم ورصد التغيرات المختلفة في البيئة إيجابية كانت أم سلبية واستعادة التوازن البيئي. فمثلاً يؤثر النمو السكاني والتقدم الإقتصادي مباشرة أو غير مباشرة على البيئة ولذلك يعتبران ضمن المؤشرات البيئية، فالنمو الإقتصادي يؤدي للضغط على البيئة وأحداث تغيرات تضر بها.

1.3.4 الإنسان والبيئة

ان البيئة في الأصل صالحة لأن الله خلق كل شيء بقدر وبتوازن تام، قال الله تعالى (وما خلقنا السماء والارض وما بينهما لاعين سورة الانبياء: الآية 16)، وقد جعل الله الارض لسكن الانسان ومناسبة لحياته قال تعالى في كتابه الكريم (الم نجعل الارض مهاداً، والجبال اوتاداً، وخلقناكم أزواجاً، وجعلنا نومكم سباتاً، وجعلنا الليل لباساً، وجعلنا النهار معاشاً، وبنينا فوقكم سبع شدادا وجعلنا سراجا وهاجا وانزلنا من المعصرات ماءً ثجاجاً، لنخرج به حياً ونباتاً، وجنات الفافاً) سورة النبأ: الايات من 6 – 16).

لكن استمرار الإعتداء على البيئة يقلل من درجة صلاحيتها وتصبح غير قادرة على مد لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الْإِنْسَانِ بِاحتياجاته. قال تعالى (ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ) سورة الروم، الآية 41. وتحدث المشكلات البيئية نتيجة الخلل في العلاقة بين الإنسان والبيئة. وفي نظر البيئيين يعد الإنسان هو المسبب الرئيسي لتلوث البيئة. والتلوث يمثل أحد أبعاد سوء التعامل مع البيئة وهو يعني تراكم مواد ضارة تجعل البيئة غير قادرة على القيام بوظائفها بصورة فاعلة بمعنى آخر هو التغير كمّاً أو نوعاً الذي يحدث في البيئة المحيطة بالكائنات الحية بسبب الإنسان ونشاطه اليومي محدثاً مشكلات بيئية تهدد حياة الإنسان والكائنات الحية وتزداد الكلفة الاقتصادية للتلوث في حالة الوفاة بأحد الأمراض المرتبطة بتلوث البيئة.

نتيجة للخلل في العلاقة بين الإنسان والبيئة تحدث العديد من الآثار السلبية الضارة بالبيئة والتي تحول دون تحقق التنمية البيئية منها التالي: تعرض الكائنات الحية كالنباتات، الطيور، الحيوانات، والأحياء البحرية للإنقراض، والتلوث البيئي بأنواعه المختلفة كتلوث ، والتلوث البصري. [الضوضاء] [الهواء، وتلوث المياه، وتلوث التربة، والتلوث السمعي

وهذا يؤكد أن التلوث يعم جميع مناحي الحياة حيث ذكر محمد عبد البديع (عبد البديع: 2003) أن التلوث يشمل كل مظاهر الحياة فيلحق الهواء والماء والتربة، كما يلحق الغذاء والدواء وغير ذلك. وتتنوع أخطار التلوث إلى أمراض تصيب الإنسان والحيوان والنبات، وتلف يلحق العديد من مكونات البيئة فيقلل كفاءة تشغيلها أو يعدمها، مما يسبب أضراراً اقتصادية بالغة، ويعجز كاهل الإقتصاد القومي بنفقات التلوث التي تفوق قدرات الدولة الغنية وتعجز الدول النامية عن الإضطلاع بها.

إنّ مشاكل البيئة شأن اقتصادي لأن التلوث نتاج مباشر للنشاط الإقتصادي الذي يمارسه الإنسان أي أنه يوجد تشابك في العلاقة بين الإنسان والبيئة والتنمية. ولهذا لابد من تطبيق مؤشرات علمية واضحة تحدد مدى تأثير عناصر البيئة بالنشاط الاقتصادي، علماً بأن تلك المؤشرات تتفاوت من دولة لأخرى، حيث تعد كل دولة مؤشرات بيئية حسب أولوياتها الوطنية مع الأخذ في الاعتبار النقص في البيانات المطلوبة لإعداد المؤشرات. (ملحق 3).

إنّ اهتمام الدول العربية بموضوع البيئة بدأ بشكل رسمي منذ أكثر من 10 سنوات وقد بذلت جامعة الدول العربية جهداً في هذا المجال، وتم التنسيق مع الهيئات الدولية والإقليمية لإعداد مجموعة من المؤشرات التي يتم الاتفاق عليها بين الدول العربية. وعلى الرغم من ذلك فإن البيانات المطلوبة لإعداد المؤشرات البيئية لا زالت في خدّها الأدنى. وللمجتمع المدني العربي دوره في التصدي للمشاكل البيئية في العالم العربي. وهناك كثير من الجمعيات والشبكات التي تعني بالشأن البيئي نذكر منها مثلاً لا حصراً الشبكة العربية للبيئة والتنمية ومقرها القاهرة والتي أنشئت في العام 1995م. (وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: 2003)

2.3.4 المشاكل البيئية في السودان

يعتبر التخلف الإقتصادي الذي تعاني منه الدول النامية هو السبب الرئيسي في تدهور البيئة حيث يضطر الأفراد نتيجة للفقر إلى استنزاف الموارد وإحداث التلوث في الهواء والماء والتربة.

إن التدهور البيئي في الدول النامية نتاج مجموعة من الأسباب أهمها ما يلي: الزيادة في السكان، الفقر، الدين الخارجي، التوسع العمراني، وسائل النقل والمؤسسات الصناعية، أسباب اقتصادية، أسباب تتعلق بالسلوك البشري (أسباب اجتماعية)، النزاعات، الجفاف والتصحر (أسباب طبيعية)، والتعدين (التنقيب عن البترول والذهب).

والسودان كأحد الدول النامية، رغم أنه يزخر بالأراضي الخصبة والأنهار والموارد الطبيعية بالإضافة إلى الثروات الغابية والحيوانية لكن هناك عقبات عديدة حالت دون تحقيقه للتنمية البيئية والمحافظة على الموارد الطبيعية أهمها مايلي:

1- الفقر

يمثل التحدي الرئيسي لجهود التنمية في السودان لإستنزافه الموارد الطبيعية والذي عادة ما يكون مصحوباً بانتشار الأمية وقلة فرص الحصول على خدمات التعليم والصحة والذي غالباً ما تتم فيه التضحية بالمصالح الطويلة الأجل من أجل البقاء.

2- البطالة

ومن أهم أسبابها: انعدام التخطيط الاقتصادي السليم، عدم تنظيم سوق العمل وربطه بالنظام التعليمي، انخفاض مستوى التدريب، وضعف رأس المال الموجه للإستثمار.

3- الزيادة السكانية

تؤثر الزيادة في السكان سلباً على جهود التنمية، وتؤدي إلى مشكلات عديدة كانتتشار الأمراض والأوبئة، وزيادة معدلات الفقر والبطالة، وانخفاض مستوى دخل الفرد، وانخفاض مساحة الغابات والمراعي، وزيادة الطلب على الأراضي الزراعية والسكنية، وزيادة استهلاك الطاقة والمياه، وزيادة الضغط على الخدمات كالتعليم والصحة وفي المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وكلما زاد نمو السكان كلما زاد الضغط على الموارد الطبيعية ويبين الجدول رقم (1-6) عدد السكان المقدر في بعض الدول العربية ومعدل النمو السكاني للفترة من (2000م – 2006م)، حيث بلغ معدل النمو السنوي للسكان في السودان 2,6%، وعلى المستوى العالمي احتل الرتبة العشرين من حيث معدل النمو للسكان والمرتبة الرابعة بين الدول العربية.

جدول (1-6): معدل النمو السكاني والكثافة السكانية في عدد من الدول العربية خلال الفترة 2000م – 2006م.

الدولة	تقدير السكان في منتصف العام		معدل النمو السنوي للفترة 2006-2000	الرتبة
	2000	2006		
قطر	617	936	7.0	2.0
الإمارات العربية المتحدة	2,995	4,229	5.8	3.0
العراق	24,086	28,810	3.0	16.0
السودان	31,081	36,297	2.6	20.0
البحرين	638	743	2.5	22.0
السعودية	20,476	23,679	2.4	28.0
الأردن	4,798	5,537	2.4	30.0

33.0	2.3	18,717	16,320	سوريا
45.0	2.0	20,592	18,261	اليمن
46.0	2.0	72,009	63,975	مصر
60.0	1.6	33,481	30,416	الجزائر
83.0	1.2	2,577	2,401	عمان
90.0	1.0	30,506	28,705	المغرب
94.0	1.0	10,126	9,564	تونس

المصدر الأمم المتحدة، شعبة الإحصاء 2007م

4- الحروب والنزاعات الأهلية

إنَّ تجدد الحرب في جنوب السودان عام 1983 ساهم في تدهور الاقتصاد السوداني لإلحاق أموال طائلة على الأسلحة والجيوش التي ظلت تحارب لأكثر من عشرين عاماً، واستمرار الحرب بين الشمال والجنوب بجانب النزاعات في شرق السودان وغربه أدت إلى انخفاض الناتج القومي الإجمالي نتيجة انخفاض انتاجية القطاع الزراعي وإلى تدهور البيئة وتدمير البنية التحتية وموت أعداد كبيرة من الشباب مما أدى إلى إضعاف قدرات الاقتصاد السوداني. (بامكار: 2010). كذلك شردت الحروب والنزاعات الأهلية الملايين من السكان وقد أدي الصراع في ولاية دارفور إلى نزوح آلاف من قرى الولاية إلى مدنها الكبرى وإلى خارجها خاصة إلى ولاية الخرطوم، حيث أن عدد النازحين بلغ 14% من سكان السودان. ويعتبر النزوح أحد معوقات التنمية لأنه يؤدي إلى ارتفاع نسبة الجريمة والتفكك الأسري وإلى تدهور البيئة وتحمل الدولة أعباء إضافية. (تقرير لجنة الهجرة والنزوح: 2005-2010)

5- التصنيع

تعتبر الصناعة أحد مصادر التلوث فالادخنة المتصاعدة من المصانع تلوث الهواء ومخلفات الصناعة السائلة تلوث الماء أما اصوات الآلات فتلوث السمع، أيضاً يصاحب التقدم في الصناعة زيادة في استخدام الطاقة والموارد الطبيعية مما يؤدي إلى الضغوط على البيئة وإحداث التلوث بها. هذا إلى جانب وجود المناطق الصناعية وسط الأحياء السكنية وأثر ذلك على صحة المواطنين.

6- الهجرات الداخلية والهجرات الخارجية

أحدث التكدس السكاني في المدن خللاً اقتصادياً واجتماعياً وعمرانياً نظراً لمحدودية الخدمات الإجتماعية وقلة فرص العمل المتاحة. وتعود الزيادة في الهجرة الداخلية نحو المدن خاصة للعاصمة المثلة للتوزيع غير العادل للموارد والخدمات وفرص العمل، بالإضافة للهروب من أعمال العنف في مناطق النزاعات هذا فضلاً عن النزوح بسبب الجفاف والتصحر. ومن ناحية أخرى أحدثت الهجرة الخارجية أثراً سالباً على عملية التنمية أهمها الإختلال في هيكل القوى العاملة والتفكك الأسري وازدياد معدلات الجريمة، وضعف الكفاءة الإقتصادية لإستخدام أيدي عاملة غير مدربة مما يترتب عليه الإستخدام غير الرشيد للموارد. أما في ما يتعلق بالهجرة الوافدة للسودان فقد مثل السودان مصدر جذب لعمالة كبيرة من دول الجوار كاثيوبيا وارتريا وتشاد لعدم الاستقرار السياسي في هذه الدول وكذلك دول شرق اسيا نظراً للمشروعات الزراعية الكبرى في الجزيرة وعلى ضفاف النيلين ومن المتوقع زيادة أعدادهم بعد اكتشاف البترول نهاية القرن الماضي لامكان الإستثمار في مجالات عديدة.

وقد أدت العوامل التي حالت دون تحقيق التنمية المستدامة في السودان إلى مشكلات وأخطار بيئية في مجالات عديدة، فكثيراً ما تكون للبيئة آثار صحية سلبية ناتجة عن التلوث وانتقال الأمراض المتوطنة التي تؤثر في صحة الإنسان وتقلل من الإنتاج وحركة الإقتصاد. (موسوعة الإقتصاد السوداني: 2009)

هناك جهات عديدة في السودان تعنى بشؤون البيئة وتسعى للحفاظ عليها وتبذل كذلك قصارى جهدها لتحقيق التنمية المستدامة منها وزارة البيئة والتنمية العمرانية والمجلس الأعلى للموارد الطبيعية وإيضاً الهيئة القومية للغابات بالإضافة إلى جمعيات المجتمع المدني العاملة في مجال حماية البيئة كالجمعية السودانية لحماية البيئة وجمعية البيئيين وجمعية حماية المستهلك. أما الأخطار والمشكلات البيئية في السودان فيمكن أن تلخص في النقاط الآتية:

1- إزالة الغابات وانخفاض الرقعة الزراعية

تعد الغابات من أهم مصادر الطاقة في السودان فالمجتمعات الريفية تعتمد في معيشتها على الغابات للحصول على حطب الوقود والاختشاب وحسب تقديرات الهيئة القومية للغابات،

حيث يستخرج سنوياً من غابات السودان حوالي 15 مليون متر مكعب يستهلك منها 83% لأغراض الوقود. (جمهورية السودان، وزارة الزراعة والغابات: ب ت ن) أيضاً نتيجة للتوسع العمراني نقصت مساحة الغابات خلال الفترة من 1990م وحتى 2005م نجد أن مساحة الغابات في السودان قد انخفضت، حيث بلغت نسبة التغير (الإنخفاض) 11,6% بانخفاض مقداره 88350 كم²، ويبين ذلك الجدول رقم (2-6).

جدول (2-6): مساحات الغابات والتغير عليها خلال الفترة من 1990-2005م.

الدولة	مساحة الغابات عام 1990 (كم ²)	مساحة الغابات عام 2005 (كم ²)	% التغير منذ عام 1990	% للأرض المغطاة بالغابات عام 1990	% للأرض المغطاة بالغابات عام 2005
الجزائر	17900	22770	27.2	0.8	1.0
البحرين	000	000	000	0.3	0.6
مصر	440	670	52.3	0	0.1
العراق	8040	8220	2.2	1.8	1.9
الأردن	830	830	0	0.9	0.9
الكويت	30	60	100	0.2	0.3
لبنان	1210	1360	12.4	11.7	13.3
ليبيا	2170	2170	0	0.1	0.1
المغرب	42890	43640	1.7	9.6	9.8
السعودية	27280	27280	0	1.3	1.3
السودان	763810	675460	-11.6	32.1	28.4
سوريا	3720	4610	23.9	2	2.5
تونس	6430	10560	64.2	4.1	6.8
الإمارات العربية المتحدة	2450	3120	27.3	2.9	3.7
اليمن	5490	5490	0	1	1.0

المصدر: المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية – الهيئة العامة للمعلومات – الأمم المتحدة – شعبة الإحصاء – 2005م.

أما الزراعة فتعتبر أهم القطاعات في الدولة وتمثل مصدر هام للعمالات الأجنبية فحسب تقرير وزارة الزراعة والغابات (وزارة الزراعة والغابات: ب.ت.ن) يساهم قطاع الزراعة بنسبة 90% من حصة الصادرات السودانية. لكن نظراً لزيادة أعداد السكان وزيادة الاستهلاك وتجريف التربة والتصحر بالإضافة إلى الإسراف في استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية انخفضت الرقعة الزراعية مما أدى إلى انخفاض إنتاجية القطاع والعديد من الأضرار البيئية.

2- الرعي الجائر

تضررت أغلب المراعي نتيجة تعرضها للرعي الجائر (المبكر) واقتلاع الأشجار مما أدى إلى إزالة الغطاء النباتي الذي نجم عنه الجفاف والتصحر، فقد أورد عدنان هزاع البياتي (البياتي: 1996) أن مساحة المراعي الطبيعية في السودان تقلصت خلال الفترة 1968-1981م من 68,4 مليون هكتار إلى 65 مليون هكتار، بمعدل فقد سنوي يصل إلى 195 ألف هكتار.

3- تلوث المياه

يحدث نتيجة عدم معالجة المخلفات الصناعية وعدم كفاءة خدمات الصرف الصحي، وعدم تنظيف خزانات المياه دورياً، وإلقاء النفايات في مجاري الانهار وتسرب المبيدات الحشرية والأسمدة إلى المياه الجوفية والمياه السطحية. علماً بأن تلوث المياه يسبب عدة أمراض معدية منها الكوليرا والبلهارسيا، والملاريا والفشل الكلوي والسرطانات، كما أنه يشكل أحد المهددات البيئية على بيئة المياه العذبة وبيئة المياه الجوفية وبيئة البحر الأحمر.

4- تلوث الهواء

ان الاسراف في استخدام مصادر الطاقة (النفط، الكهرباء، الغاز الطبيعي). وانبعثت الغازات من المصانع وخاصة مصانع الأسمنت (نهر النيل) وعوادم السيارات يحدث تلوثاً للهواء ويشكل خطراً كبيراً على صحة الإنسان والبيئة.

إن هذه الغازات تضر بصحة الإنسان مسببة أمراضاً كالتهابات العين والأذن، وأمراض السرطان، وأيضاً تسبب أمراضاً للحيوانات بالإضافة الي التلف الذي تحدثه في النباتات.

5- تلوث التربة

الاسراف في استخدام الاسمدة الكيماوية يلوث التربة والانهار والمياه الجوفية وبالتالي يضر بصحة الانسان ويؤدي ايضاً الي ظهور بعض انواع الحساسية. اما المبيدات الحشرية فتعتبر من اخطر الملوثات للتربة لأنها تضر بالانسان والحيوان والنبات بالإضافة الي ما تسببه المخلفات الصلبة كبقايا الغذاء والورق والقماش والعلب المعدنية والمخلفات الطبية والبلاستيكية وغيرها من اضرار، فعند إلغائها في البحر تضر بالكائنات البحرية وعند تغطيتها بالتراب تصبح التربة غير صالحة للزراعة أما إذا احترقت فإنها تلوث الهواء. إن تلوث التربة يقود الي نقص الانتاج الزراعي وإنقراض مجموعات نباتية وحيوانية متعددة مما يؤثر على التنوع.

وتتفاقم مشكلة التلوث المائي بسبب انعدام معالجة المياه الصادمة وتزداد حدة المخلفات الصلبة بما فيها المخلفات الطبية الفاسدة والكيماويات الزراعية (الأسمدة والمبيدات) لعدم القدرة على التخلص منها بطريقة آمنة وإعادة تدويرها.

تعتبر الهجرة أحد القضايا السكانية الأساسية. وقد أكدت معظم الأدبيات الإقتصادية أن العامل الرئيسي للهجرة الخارجية هو الفوارق الجغرافية في توزيع الدخل بين الأفراد. حيث ذكر ليون بوفير وآخرون (بوفير وآخرون: 1405هـ) أن الهجرة تنقل الناس المنتجين وتترك الأطفال والمسنين وهكذا ترتفع نفقات المعيشة في البلد الأصلي التي هي في الأصل عالية. إن قيمة الأموال التي ترسل إلى الوطن الأصل قد تعوض البعض من هذه الخسارة مع أن هذه الأموال غير مضمونة دائماً ومعرضة للتوقف أو التحديد في أزمنة المشاكل.

وقد شهد السودان منذ السبعينات من القرن الماضي انتقالاً مكثفاً للقوى العاملة للعمل في الخارج التي اتجهت معظمها للدول العربية النفطية نتيجة لأسباب عديدة سلف ذكرها. أحدث ذلك خللاً واضحاً في الهيكل النوعي والعمرى للسكان لإنتقائية الهجرة حيث أن أكثر المهاجرين هم من الذكور في سن الإنتاج. فقد كانت نسبة الذكور المغتربين فوق الـ 90%، وأن أغلب الرجال المغتربين يقع عمرهم في الفئة العمرية (20-55) وهي سن العطاء في عمر الإنسان. وهذا يعني افقار البلاد إلى حد كبير من عنصر الذكور. (مؤتمر المغتربين الرابع: 2000)

إن الموارد البشرية الكفوة محدودة في السودان وتعد أثمن راس مال، ولهذا فإن فقد الدولة لصفوة المهنيين والمهندسين والعمال المدربة وغيرهم أثر سلباً على التنمية الإقتصادية والتنمية الإجتماعية ومن ثم على التنمية المستدامة، ذلك أن الهجرة بأعداد كبيرة خلال العقود الماضية أحدثت نقصاً كبيراً في كثير من المهارات الفنية والمهنية والحرفية، كما أن هجرة العقول البشرية أضعفت من قدرة السودان على التخطيط السليم والإدارة الرشيدة للموارد المتاحة وبالتالي ضعفت فرص تحقيق التنمية المستدامة في مجالاتها المتعددة.

ويعد النقص في أعداد ونوعية الموارد البشرية أحد ابرز التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في السودان مع الأخذ في الحسبان النقص الكبير في العمالة الماهرة مقارنة بالفئات

العاملة الأخرى في كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية مما يؤدي إلى تأخر نموها وأيضاً إلى ركود في تطوير الخدمات المختلفة ومن ثم يؤثر سلباً على التنمية المستدامة. وتحليل النتائج التي تؤدي إليها الهجرة ومن ثم آثار ذلك على التنمية المستدامة يمكن إبراز الآتي: إن انخفاض حجم القوى العاملة كماً ونوعاً بسبب الهجرة من القطاعات الهامة يؤدي إلى انخفاض الإنتاج ويؤدي إلى ارتفاع الأجور في سوق العمل المحلي نتيجة انخفاض المعروض من العمالة وهذا ينجم عنه ارتفاع في تكاليف الإنتاج في القطاعات الأخرى. ونتيجة لارتفاع الأجور في قطاع معين يتحول عدد من العمال الذين يعملون في قطاعات أخرى للعمل في هذا القطاع. وبالتالي يتأثر القطاع المعين والقطاعات السابقة، لأن هؤلاء العمال هم في الغالب ذوي كفاءة ضعيفة ويستغرق تأهيلهم بعض الوقت مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية القطاع الذي انتقلوا إليه وزيادة التكاليف والتأخر في تنفيذ المشاريع التنموية. أما القطاعات التي تركوها فسوف تعاني من اختلال في القوى العاملة وانخفاض في الإنتاجية، هجرة الكفاءات تجعل الإقتصاد غير قادر على إدارة ثرواته المادية والبشرية بالصورة المثلى، هجرة العقول البشرية التي تحتاجها الدولة لتحقيق التنمية في كافة المجالات تمثل هدراً للموارد المالية التي أنفقت في سبيل تلقيها التعليم والتدريب العالي مما يؤدي إلى ضعف البحث العلمي وتدهور الإنتاج وبطء النمو الاقتصادي في السودان، وتؤثر الهجرة على توزيع القوى العاملة في البلاد وتؤدي إلى عدم التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتحدث ترحلاً في قطاع الخدمات مقارنة بالقطاعات الإنتاجية الأخرى كالصناعة والزراعة لأن المهاجرين غالباً ما يتجهون لاستثمار أموالهم في هذا القطاع للدخل العالي والسريع الذي يتحقق فيه مقارنة بالقطاعات الأخرى مما يعني خسارة المجتمع لجزء من العائد الاقتصادي المتوقع من المشروعات التنموية نتيجة هجرة العقول البشرية.

إجمالاً تدعي معظم النظريات السابقة ايجابية الهجرة لكل من دول الإرسال ودول الإستقبال. ولوضع لا يوجد فيه أي خاسر، فالمهاجر في انتقاله إلى دولة أخرى يتلقى بالإضافة إلى الأجر العالي، التدريب الفني والمهني الذي فيما بعد يساهم في عملية التنمية في دول المنشأ. أما دول الإستقبال باستقبالها لقوة العمل الوافدة فإنها في هذه الحالة تحصل على عمالة لم تتحمل Rist: في نشأتها أية تكاليف تذكر. (1979)

إنّ النتائج السلبية ماثلة اليوم أمامنا وتعتبر من تحديات التنمية، وترتب عليها بروز مشكلات كبيرة. (الأمم المتحدة: 1989)

وبهذا يمكن القول إلى أن النقص في القوى البشرية المؤهلة وبالأخص النادرة يؤدي إلى انخفاض مستوى الإنتاج وجودته وإلى تدهور في مستوى المعيشة وأيضاً تدهور في الخدمات بكافة أنواعها. وعدم فعالية النظام الصحي ونقص المياه وتجريف الأراضي الزراعية لتلبية الطلب المتزايد من قبل المغتربين على الأراضي والعقارات (التوسع العمراني). ويظهر تأثير الهجرة بصورة واضحة على هيكل القوى العاملة لأن انخفاض في الأيدي العاملة بسبب الهجرة يؤدي إلى استنزاف الموارد وسوء استخدامها مما ينتج عنه إزالة الغابات والمراعي وتبيس التربة في المناطق الجافة وتدهور البيئة في نهاية المطاف.

الدراسة الميدانية واختبار الفروض

إنَّ تيار الهجرة المتنامية والمستمرة منذ بداية السبعينات من القرن الماضي للدول العربية النفطية، أفقد السودان وعلى مر السنين العديد من الكوادر البشرية المؤهلة في شتى المجالات الحيوية كالتعليم والصحة وغيرها، وهي الثروة الأعظم والأعلى بين الثروات التي يملكها. الأمر الذي أدى ضمن عوامل أخرى منها ضعف التمويل والاستثمار وغياب التخطيط الاقتصادي السليم والنزاعات والمشاكل البيئية كالجفاف والتصحر إلى بطء النمو الاقتصادي وحال دون تحقيق التنمية المستدامة.

وللتعرف إلى خصائص الأيدي العاملة السودانية الماهرة وغير الماهرة ودواعي هجرتها ومدى الفوائد التي تم حصدتها من الهجرة، تم استفتاء عينة من المهاجرين من السودان حتى عام 2005م مؤلفة من 500 مهاجر من مختلف مناطق السودان ويمثلون كافة الفئات من خلال استبانة تحتوي على أسئلة مغلقة وأخرى مفتوحة النهايات للتعرف على أسباب ودوافع الهجرة بغرض التثبت من صدقية الدراسة النظرية ومدى ملاءمتها مع الدراسة الميدانية. وقد أجريت الدراسة في مملكة البحرين (200 مهاجر) والمملكة العربية السعودية (300 مهاجر)، وقد تم تقسيم العينة في كل دولة إلى قسمين، قسم تم اختياره عشوائياً بنسبة 75% بينما تم اختيار عينة منتقاه تمثل الكفاءات بنسبة بلغت 25% من إجمالي العينة في كل دولة.

تم تحليل افادات المبحوثين من SPSS وباستخدام برامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية أفراد العينة للتوصل إلى نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفروض.

1.5 نتائج الدراسة الميدانية

تم التوصل إلى النتائج التالية:

جدول (1-7): أعداد المهاجرين من أفراد العينة حسب الجنس.

النسبة المئوية المجمعة	النسبة المئوية	معدل التكرار	الجواب
90.4	90.4	452	ذكر
100.0	9.6	48	انثى
	100.0	500	الإجمالي

المصدر – الدراسة الميدانية 2010م

أبانت الدراسة الميدانية التي أجريت علي عينة (500 مهاجر) من السودانيين العاملين بمملكة البحرين والمملكة العربية السعودية الى ان عدد الذكور المهاجرين فاق عدد الاناث حيث بلغت نسبة الذكور 90% من إجمالي المهاجرين بينما بلغت نسبة الاناث 10% الامر الذي يؤكد ان معدل الهجرة وسط الذكور هو الغالب لتوفر فرص عمل للذكور بدرجة اكثر من الاناث وعدم رغبة الاناث في الهجرة لأسباب اجتماعية. وهذا يدعم الافتراض القائل بأن الطبيعة الانتقائية للهجرة أحدثت نقصاً واضحاً في أعداد الذكور. مع الأخذ في الاعتبار أن غياب هذه الفئات الذكورية الفتية أحدث نقصاً واضحاً في تركيبة القوى العاملة المحلية كما أن العناصر البديلة منها ليس بنفس مهارة وتأهيل المهاجرة وهذا بالتأكيد أدى إلي سوء استغلال الموارد الطبيعية ومن ثم أحدث تلوثاً في البيئة وأثر سلباً على التنمية المستدامة.

جدول (7-2): أعداد المهاجرين حسب الحالة الاجتماعية.

النسبة المئوية المجمعة	النسبة المئوية	معدل التكرار	الجواب
9.2	9.2	46	أعزب
89.8	80.6	403	متزوج ولديه أولاد
96.2	6.4	32	متزوج وليس لديه أولاد
97.2	1.0	5	مطلق
100.0	2.8	14	أرمل
	100.0	500	الإجمالي

المصدر – الدراسة الميدانية 2010م

بدراسة الحالة الاجتماعية لافراد العينة وجد ان اغلب افراد العينة هم من المتزوجين وإجمالاً بلغت نسبتهم 87%، وأن 81% منهم لديهم اولاد وهذا يؤكد انهم هاجروا من اجل الزواج أو تربية الابناء وتحسين اوضاعهم المعيشية.

جدول (3-7): أعداد المهاجرين من أفراد العينة حسب الفئات العمرية.

النسبة المئوية المجمعة	النسبة المئوية	معدل التكرار	الجواب
3.0	3.0	15	سنة 21-30
21.8	18.8	94	سنة 31-40
47.2	25.4	127	سنة 41-50
84.2	37.0	185	سنة 51-60
95.4	11.2	56	سنة 61-70
100.0	4.6	23	سنة وما فوق 70
	100.0	500	الإجمالي

المصدر – الدراسة الميدانية 2010م

فيما يتعلق بالتركيبة العمرية للعينة تبين ان 84% منهم يمثلون الفئات العمرية (21-60 سنة) وهي الفئات الأكثر قدرة على العطاء والابداع والمشاركة الفعالة في التنمية مما يؤكد ان الهجرة تمثل خسارة تنموية للسودان وعائق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وللتنمية المستدامة في نهاية المطاف.

جدول (4-7): الدخل الشهري.

النسبة المئوية المجمعة	النسبة المئوية	معدل التكرار	الجواب
19.0	19.0	95	أقل من 4000
47.6	28.6	143	من 4001-7000
67.8	20.2	101	من 7001-10000
83.2	15.4	77	من 10001-15000
88.6	5.4	27	من 15001-20000
100.0	11.4	57	أكثر من 20000
	100.0	500	الإجمالي

المصدر – الدراسة الميدانية 2010م

بلغ عدد افراد العينة الذين يفوق دخلهم الشهري 7000 ريال سعودي/700 دينار بحريني حوالي 262 مبحوثا بنسبة بلغت 52% من اجمالي العينة وهذا يبين الي اي مدي تجزل دول المهجر العطاء للكفاءات لضمان استمرارها لفترة طويلة من الزمن في مقابل خسارة الدولة لهم ويلاحظ زيادة الدخل الشهري كلما زد تأهيل ومهارة العنصر البشري. والارتفاع في مستويات الاجور يؤكد ان الكفاءات والعناصر المؤهلة لم تتأثر بالتخفيض في الاجور الذي حدث للعمالة الوافدة بل افاد بعضهم إذ ان الاجور تزداد عاما بعد عام وهذا يدعم ويثبت التوجه الحالي لدول المهجر التي اتجهت لجذب الكفاءات بشتى السبل وتخفيض العناصر غير المؤهلة قدر الامكان.

جدول (5-7): مستوى التعليم.

النسبة المئوية المجمعة	النسبة المئوية	معدل التكرار	الجواب
26	26	131	ثانوي فأقل

جامعي	215	43	69
ماجستير	93	19	88
دكتوراة	61	12	100
الإجمالي	500	100	

المصدر – الدراسة الميدانية 2010م

يوضح هذا الجدول ان اكثر المهاجرين هم من حملة الشهادات الجامعية والشهادات العليا الذين يتميزون بمستويات تدريبية وتعليمية عالية حيث بلغت نسبتهم 74% بينما مثل حملة الشهادات الثانوية وما دون ذلك النسبة الاقل وذلك يعود لسياسة الانتقاء التي انتهجتها دول المهجر مما يؤكد إنتقائية الهجرة وسهولتها بالنسبة للكفاءات المهنية.

جدول (6-7): العينة حسب تاريخ بداية الإغتراب.

النسبة المئوية المجمعة	النسبة المئوية	معدل التكرار	الجواب
3	3	17	ما بين 1970م-1975م
16	12	61	ما بين 1976م-1980م
40	25	124	ما بين 1981م-1985م
56	15	76	ما بين 1986م-1990م
65	9	45	ما بين 1991م-1995م
75	11	53	ما بين 1996م-2000م
86	10	52	ما بين 2001م-2005م
100	14	72	لم يحدد
	100	500	الإجمالي

تعاطمت الهجرة السودانية في ظل الظروف الاقتصادية العالمية الصعبة التي تشهدها دول الخليج وتوفر فرص عمل بشروط مجزية خلال السبعينات من القرن الماضي وحتى منتصف الثمانينات ثم انخفضت حتي منتصف التسعينات نتيجة لحرب الخليج الثانية الا انها سرعان ما عادت للارتفاع مما يؤكد ان تدفق العقول البشرية لازال مستمراً.

جدول (7-7): العمل في نفس التخصص في دولة الإغتراب.

النسبة المئوية المجمعة	النسبة المئوية	معدل التكرار	هل تعمل في نفس تخصصك في دولة الإغتراب؟
67.8	67.8	339	نعم
100.0	32.2	161	لا
	100.0	500	الإجمالي

المصدر – الدراسة الميدانية 2010م

أشار 68% من افراد العينة الي انهم يعملون في نفس تخصصاتهم أو في تخصصات شبيهة بوظائفهم التي عملوا فيها قبل الهجرة في مقابل 32% من افراد العينة انتقلوا الي مواقع عمل جديدة ليست لها علاقة بطبيعة اعمالهم السابقة ولا تتناسب وتدريبهم في السودان مما

يفقدون مهاراتهم المهنية السابقة. وهو أمر يؤكد أن الدوافع للهجرة مادية بحتة وجرياً لتحسين أوضاع معيشية.

جدول (7-8): العمل في السودان قبل الإغتراب.

النسبة المئوية المجمعة	النسبة المئوية	معدل التكرار	قبل الإغتراب - هل كنت تعمل في السودان؟
79.5	79.5	398	نعم
100.0	21.5	102	لا
	100.0	500	الإجمالي

المصدر - الدراسة الميدانية 2010م

من ناحية التركيبة المهنية للمهاجرين قبل الهجرة فالواضح ان غالبية افراد العينة كانوا يعملون بالسودان قبل الهجرة حيث بلغت نسبتهم 76% بينما بلغت نسبة الذين لم يعملوا قبل الهجرة حوالي 24% الامر الذي ينفي فرضية ان الهجرة تخفض من معدلات البطالة بل يمكن القول انها افرغت المجتمع من عناصره المؤثرة وانها احدثت خلا في هيكل القوى العاملة المحلية مما يؤكد بان هجرتهم اثرت كثيرا علي القطاعات الاقتصادية وأبطأت ضمن عوامل أخرى النمو الاقتصادي وحالت دون تحقيق التنمية المستدامة.

جدول (7-9): قبل الاغتراب - حدد القطاع الذي كنت تعمل فيه في السودان.

النسبة المئوية المجمعة	النسبة المئوية	معدل التكرار	الجواب
55.0	55.0	275	القطاع العام
74.4	19.4	97	القطاع الخاص
77.6	3.2	16	كلاهما
100.0	22.4	112	لم يعمل قبل الهجرة
	100.0	500	الإجمالي

المصدر - الدراسة الميدانية 2010م

افاد 55% من افراد العينة انهم كانوا يعملون في القطاع العام اما الذين كانوا يعملون في القطاع الخاص فقد بلغت نسبتهم 19% بينما اجاب 112 من افراد العينة البالغة نسبتهم 22% بانهم لم يعملوا قبل الهجرة وهذا يؤكد ضيق فرص العمل وهو احد دوافع الهجرة(البحث عن عمل).

جدول (7-10): أسباب الهجرة.

النسبة المئوية المجمعة	النسبة المئوية	ماهي أسباب الهجرة ؟
22.7	22.7	الضغوط الاقتصادية
30.8	8.1	الضغوط السياسية
38.3	7.5	الضغوط الإجتماعية
42.2	3.9	بطء الترقى الوظيفي

النسبة المئوية المجمعة	النسبة المئوية	ماهي أسباب الهجرة ؟
47.7	5.5	انعدام الحافز للعمل
51.4	3.7	بيئة العمل غير ملائمة للقطاع والابداع
53.7	2.3	سيطرة فئة معينة
61.0	7.3	إهمال الكفاءات
68.0	7.0	تدهور الكثير من الخدمات
72.5	4.5	جو العمل غير ملائم للعمل
74.5	2.0	الدارسة
94.5	20.0	البحث عن عمل (لم أجد عمل في السودان)
98.1	3.6	عدم المساواة في الحقوق
99.5	1.4	من أجل حياة أفضل
100.0	0.5	أخرى
	100.0	الإجمالي

المصدر – الدراسة الميدانية 2010م

بهذا يتضح أن دوافع الهجرة لا تنحصر في الضغوط الاقتصادية فقط بل وغير الاقتصادية أيضا وجميعها تؤكد خسارة الدولة للعنصر البشري المؤهل وتعطل المشاريع التنموية مع الأخذ في الاعتبار أن الضغوط الاقتصادية تشكل حوالي 19% من جملة الأسباب الدافعة للهجرة وعليه فإن أي تحليل لأسباب الهجرة لابد أن يركز على الجانب الاقتصادي في المقام الأول.

جدول (7-11): التفكير في العودة إلى السودان خلال الـ 5 سنوات القادمة.

النسبة المئوية المجمعة	النسبة المئوية	معدل التكرار	الجواب
71.2	71.2	356	نعم
98.4	27.2	136	لا
100.0	1.6	8	لم يجب
	100.0	500	الإجمالي

المصدر – الدراسة الميدانية 2010م

أوضحت الدراسة انخفاض نسبة الذين لا يفكرون في العودة إلى السودان خلال الفترة القريبة المقبلة حيث بلغت نسبتهم 27% وذلك يعود لأسباب منها تخوفهم من الاستقرار في السودان والحياة الاجتماعية بعد غياب دام لسنوات طويلة ولعدم إلمامهم بمستجدات الأحوال الاقتصادية والاجتماعية ولهذا نجدهم غير راغبين في العودة على الأقل في المدى القريب أما 71% من أفراد العينة أنهم على استعداد للعودة إلى الوطن خلال السنوات المقبلة لأسباب تتعلق بدراسة أبنائهم الجامعية وإتاحة فرص أكبر للزواج لأبنائهم.

جدول (7-12): أسباب عدم الرغبة في العودة إلى السودان.

النسبة المئوية المجمعة	النسبة المئوية	معدل التكرار	أسباب عدم الرغبة في العودة إلى السودان
56.2	56.2	76	انعدام الإستقرار في السودان-عدم وجود مصدر دخل-الغلاء المتفشي بالسودان
73.6	17.4	23	بسبب الأوضاع الأسرية
76.8	3.2	4	لأنني من مواليد السعودية/البحرين ولا أميل لأجواء السودان
98.2	21.4	29	لعدم توفر متطلبات الحياة وعدم إصلاح الوضع في السودان والتعليم يتطلب مبالغ زائدة
100.0	1.8	3	لم يحدد
	100.0	135	الإجمالي

المصدر – الدراسة الميدانية 2010م

أفاد أفراد العينة غير الراغبين في العودة الي السودان ان اسباب عدم رغبتهم العودة تعود في المقام الاول لعدم الاستقرار وغلاء المعيشة بالإضافة لعدم وجود مصدر دائم أو مضمون للدخل وهذا يؤكد فرضية عوامل الطرد في بلد الأصل..اما الجيل الثاني لانباء المغتربين (0.8%) فهو لاء غير راغبين لعدم تعودهم علي اسلوب الحياة في السودان بالإضافة لضعف انتماءهم للوطن رغم ان بينهم من تلقى تعليمه الجامعي في السودان.

جدول (7-13): تشييد منزل لأسرتك في السودان.

النسبة المئوية المجمعة	النسبة المئوية	معدل التكرار	ماذا قدمت لأسرتك في السودان؟
55.6	55.6	278	منزل
58.4	2.8	14	شقة
59.4	1.0	5	سكن شعبي
79.6	20.2	101	أرض سكنية
80.2	0.6	3	أرض زراعية
100.0	19.8	99	لا أستطيع
	100.0	500	الإجمالي

المصدر – الدراسة الميدانية 2010م

أفاد حوالي 56% من أفراد العينة انهم قد شيّدوا منازل وان حوالي 3% منهم استطاعوا شراء شقق سكنية وهذا يؤكد ضعف فرص الاستثمار في السودان وعدم جاذبيته مما قلص من فرص الاستفادة من تحويلات المهاجرين رغم الزيادة في معدلات الهجرة حيث ان معظم التحويلات يتم استثمارها في مجال الاستثمار العقاري.

جدول (7-14): امتلاك مشروع استثماري في السودان.

النسبة المئوية المجمعة	النسبة المئوية	معدل التكرار	الجواب
23.4	23.4	117	مشروع زراعي

مشروع خدمي	21	4.2	27.6
أخرى	1	0.2	27.8
لا أستطيع	361	72.2	100.0
الإجمالي	500	100.0	

المصدر – الدراسة الميدانية 2010م

وباستقراء افراد العينة المختارة عما اذا كانوا يمتلكون مشاريع استثمارية بالسودان افاد 28% منهم بان لديهم مشاريع زراعية وخدمية اما غالبية العينة فقد ذكروا انهم لا يستطيعون لعدم وجود المال الكافي لذلك.

جدول (7-15): تحقيق أهدافك بدون أن تهجر خارج السودان.

النسبة المنوية المجمعة	النسبة المنوية	معدل التكرار	هل تعتقد أنه كان في استطاعتك تحقيق أهدافك بدون أن تهجر خارج السودان؟
12.8	12.8	64	نعم
90.0	77.2	386	لا
95.4	5.4	27	إلى حد ما
100.0	4.6	23	لم يحدد
	100.0	500	الإجمالي

المصدر – الدراسة الميدانية 2010م

أجاب حوالي 13% من افراد العينة بانه كان في استطاعتهم تحقيق اهدافهم بدون أن يهاجروا أما 77% منهم فقد افادوا باستحالة تحقيق اهدافهم ما لم يهاجروا وهذا يبين بجلاء أن الظروف التي تساعد على الاستقرار في السودان غير متوفرة الأمر الذي دفعهم إلى الهجرة.

جدول (7-16): نصيحتك للراغبين في الهجرة.

النسبة المنوية المجمعة	النسبة المنوية	معدل التكرار	ماهي نصيحتك للراغبين في الهجرة؟
36.0	36.0	180	أنصح بالهجرة
89.0	53.0	265	لا أنصح بالهجرة
100.0	11.0	55	لم يحدد
	100.0	500	الإجمالي

المصدر – الدراسة الميدانية 2010م

افاد 53% من افراد العينة من واقع تجربتهم بانهم لا ينصحون بالهجرة في ظل الوضع الراهن لانخفاض المردود المادي وعدم الاستقرار الوظيفي بالإضافة إلى ضيق فرص العمل بالنسبة للفئات الأقل كفاءة ومهارة، بينما 36% منهم يعتقدون انها قرار صائب وبالتالي

ينصحون الراغبين بالهجرة لتحسين أوضاعهم المعيشية ولاكتساب المزيد من الخبرات إذا تعذر ذلك في الوطن.

جدول (7-17): الربح والخسارة من اغترابك.

النسبة المئوية المجمعة	النسبة المئوية	معدل التكرار	بمفهوم الربح والخسارة - هل ربحت من اغترابك أم خسرت؟
56.0	56.0	280	ربحت
63.6	7.6	38	خسرت
96.4	32.8	164	بين الربح والخسارة
100.0	3.6	18	لم يجب
	100.0	500	الإجمالي

المصدر - الدراسة الميدانية 2010م

وبتقييم فترة الاغتراب بالمفهوم المادي للربح والخسارة أجاب 56% من المبحوثين بأنهم ربحوا قياساً على الانجازات التي استطاعوا تحقيقها وإن كانوا يطمحون في المزيد. بينما أفاد 8% منهم بأن خسروا بسبب هجرتهم، ويعتقد 33% بأنهم ربحو وخسروا في نفس الوقت.

جدول (7-18): اقتراحات في كل مايتعلق بالهجرة.

النسبة المئوية المجمعة	النسبة المئوية	معدل التكرار	هل لديك اقتراحات في كل مايتعلق بالهجرة؟
16.2	16.2	81	تقنين الهجرة
34.8	18.6	93	الحد من هجرة الكفاءات التي يحتاج إليها البلد
38.4	3.6	18	تعليم أبناء المغتربين بالعملة المحلية وبأقل كلفة ممكنة
48.6	10.2	51	دراسة قرار الهجرة والعائد المتوقع منها قبل الإقدام عليها
49.4	0.8	4	تحديد سعر صرف عادل لإجتذاب تحويلات المغتربين عبر القنوات الرسمية
54.8	5.4	27	أخرى
100.0	45.2	226	لم يحدد
	100.0	500	الإجمالي

المصدر - الدراسة الميدانية 2010م

يري 16% من افراد العينة ضرورة وضع ضوابط لتقنين الهجرة، بينما يعتقد 19% منهم اهمية الحد من هجرة الكفاءات التي يحتاج اليها السودان لانها تمثل خسارة له، واهتمت شريحة قليلة منهم (0.8%) بوضع سعر صرف عادل لاجتذاب تحويلات المغتربين عبر القنوات الرسمية، ذلك ان معظم تحويلات المغتربين تتم عبر القنوات غير الرسمية.

جدول (7-19): الخدمات التي يقدمها جهاز تنظيم شئون السودانيين العاملين بالخارج؟

النسبة المئوية المجمعة	النسبة المئوية	معدل التكرار	ماهي الخدمة التي يقدمها لك - جهاز تنظيم شئون السودانيين العاملين بالخارج؟
4.6	4.6	23	تحصيل الضرائب والرسوم والزكاة
6.6	2.0	10	بيع الأراضي والمشاريع
12.6	6.0	30	توفير الوقت للمغترب بإصدار التأشيرة وإكمال الإجراءات
14.2	1.6	8	المساعدة في معالجة مشاكل أبناء المغتربين
26.0	11.8	59	تأشيرة الخروج بعد تحصيل الضرائب والرسوم
73.6	47.6	238	لا شيء يذكر
79.0	5.4	27	أخرى
100.0	21.0	105	لم يحدد
	100.0	500	الإجمالي

المصدر - الدراسة الميدانية 2010م

فيما يتعلق بالخدمات التي يقدمها الجهاز للمغترب اجمع حوالي 48% من المبحوثين ان الجهاز لا يقدم لهم شئ يذكر، واجاب 12% منهم بان خدمات الجهاز تنصب فقط في منح تأشيرة الخروج بعد تحصيل الضرائب والرسوم، وهذا يقدر في مصداقية جهاز المغتربين وفعاليتة الذي أنشئ أصلاً لخدمة المغتربين.

جدول (7-20): مدى رضاك عن نوعية الخدمات التي يقدمها لكم جهاز تنظيم شئون السودانيين العاملين في الخارج.

النسبة المئوية المجمعة	النسبة المئوية	معدل التكرار	مامدى رضاك عن نوعية لخدمات التي يقدمها لكم جهاز تنظيم شئون السودانيين العاملين بالخارج؟
41.0	41.0	205	غير راضي أبداً
56.8	15.8	79	غير راضي بعض الشيء
70.6	13.8	69	لا راضي ولا غير راضي
92.6	22.0	110	راضي بعض الشيء
93.8	1.2	6	راضي جداً
100.0	6.2	31	لم يجب
	100.0	500	الإجمالي

المصدر - الدراسة الميدانية 2010م

برز تباين في اراء المهاجرين حول نوعية الخدمات التي يقدمها جهاز تنظيم شئون السودانيين العاملين بالخارج، حيث يرى 41% من افراد العينة أنه بمثابة آلية لجباية الضرائب ولا يقدم أي خدمات تذكر لهم. بينما 22% من أفراد العينة كانوا راضين بعض الشئ عن الخدمات المقدمة وفضل اخرون عدم الاجابة وقد بلغت نسبتهم 6%.

جدول (7-21): مقترحات لتحسين أداء جهاز تنظيم شئون السودانيين العاملين بالخارج.

النسبة المئوية المجمعة	النسبة المئوية	معدل التكرار	مقترحات لتحسين أداء جهاز تنظيم شئون السودانيين العاملين بالخارج؟
10.0	10.0	50	اختصار وقت تقديم الخدمة وتحسين نوعيتها
17.4	7.4	37	تقديم التسهيلات اللازمة للمغترب
19.0	1.6	8	منح الإعفاءات الجمركية للملتزم بدفع الضرائب
22.0	3.0	15	منح الإعفاءات الجمركية للعائدين (الأدوات المنزلية-السيارات)
25.0	3.0	15	توفير الأراضي عن طريق الخطط الإسكانية
27.2	2.2	11	الإهتمام بمشاكل المغتربين
57.2	30.0	150	المساواة في تعليم أبناء المغتربين بالمقيمين في الداخل
58.2	1.0	5	تخصيص أماكن لائقة للإنتظار
69.0	10.8	54	اختيار موظفين أكثر كفاءة ولباقة
70.8	1.8	9	مراجعة شروط الخدمة الوطنية
72.8	2.0	10	تخصيص شباك للنساء
77.0	4.2	21	إصدار التأشيرة من المطار
87.6	10.6	53	إلغاء الجهاز
90.0	2.4	12	أخرى
100.0	10.0	50	لم يحدد
	100.0	500	الإجمالي

المصدر – الدراسة الميدانية 2010م
الجدول اعلاه نبعت منه مقترحات عدة تتعلق بنوعية الخدمة التي يقدمها الجهاز وجودتها
وتعامل موظف الجهاز وغيرها من الخدمات حيث راي 30% من أفراد العينة ان افضل خدمة
بالنسبة لهم هي ان يسعى الجهاز لعلاج مشاكل تعليم ابناء المغتربين وهناك شريحة بلغت
حوالي 11% اقترحت اختيار موظفين اكثر كفاءة ولباقة بينما يرى حوالي 11% من افراد
العينة ان الجهاز لاجدوى منه ولهذا اقترحوا الغاءه.

جدول (7-22): مدى استعمال المهاجرين لوسائل الإتصالات والمعلومات الحديثة.

النسبة المئوية المجمعة	النسبة المئوية	معدل التكرار	إلى اي مدى تعتمد على الإنترنت في الحصول على المعلومات ؟
6.8	6.8	34	0%-10%
10.0	3.2	16	20%
14.2	4.2	21	30%
17.4	3.2	16	40%

50%	98	19.6	37.0
60%	49	9.8	46.8
70%	94	18.8	65.6
80%	56	11.2	76.8
90%	43	8.6	85.4
100%	31	6.2	91.6
لم يجب	42	8.4	100.0
الإجمالي	500	100.0	

المصدر – الدراسة الميدانية 2010م

وحول مدى استخدام أفراد العينة لوسائل الإتصال الحديثة في أداء أعمالهم أجاب 20% منهم بأنهم يعتمدون على الانترنت بنسبة 50% في أدائهم لمهامهم، بينما 54% منهم يستخدم الانترنت بنسبة أكثر من 60%. ويلاحظ أن نسبة من لا يعتمد على الانترنت ضئيلة جداً حيث بلغت 7% من أفراد العينة، وذلك يدل على أن الهجرة أكسبت المهاجرين معارف ومهارات جديدة يمكن أن تفيد الوطن عند عودتهم.

جدول (7-23): مدى سماع المغتربين بعبارة التنمية المستدامة.

النسبة المئوية المجمعة	النسبة المئوية	معدل التكرار	في الآونة الأخيرة تكرر ذكر العبارة " التنمية المستدامة" هل سمعت هذه العبارة؟
71.4	71.4	357	نعم
92.8	21.4	107	لا
100.0	7.2	36	لم يجب
	100.0	500	الإجمالي

المصدر – الدراسة الميدانية 2010م

وضح من الجدول أعلاه أن 71.4% من أفراد العينة افاد غالبية افراد العينة بانهم سمعوا بالعبارة وهناك مجموعة نسبتهم 7% لم يجيبوا، وهذا يدل على أنهم على وعي تام بالمفاهيم السائدة في العصر بحكم تعليمهم وتأهيلهم العالي.

جدول (7-24): ماهية عبارة التنمية المستدامة.

النسبة المئوية المجمعة	النسبة المئوية	معدل التكرار	ما هو مفهوم التنمية المستدامة من وجهة نظرك؟
9.0	9.0	45	تنمية العنصر البشري والموارد الأخرى
13.2	4.2	21	تنمية المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وبصورة مستمرة
19.4	6.2	31	تنمية الموارد الحالية والمحافظة عليها للأجيال القادمة
25.0	5.6	28	الإستخدام الأمثل لموارد البيئة الطبيعية والمحافظة عليها
30.0	5.0	25	التنمية الإقتصادية والإجتماعية والبيئية
41.0	11.0	55	الإعتماد على الموارد الذاتية

تنمية مستمرة ثابتة تحقق الأهداف	44	8.8	49.8
تنمية تضمن الحياة الكريمة للمواطن	69	13.8	63.6
عبارة براقة تستغل سياسياً ولا معنى محدد لها	9	1.8	65.4
أخرى	38	7.6	73.0
لم يحدد	135	27.0	100.0
الإجمالي	500	100.0	

المصدر – الدراسة الميدانية 2010م

بالنسبة لمفهوم التنمية المستدامة تباينت آراء المستفيين، إذ يرى 14% أن المقصود بها تنمية تضمن الحياة الكريمة للمواطن، وفي اعتقاد 11% من أفراد العينة أنها تعني الاعتماد على الموارد الذاتية بينما أجاب حوالي 6% بأنها الاستخدام الأمثل لموارد البيئة الطبيعية والمحافظة عليها وهكذا تعددت الآراء حول المفهوم.

جدول (7-25): معدل تكرار الإتصال هاتفياً بالأهل.

النسبة المئوية المجمعة	النسبة المئوية	معدل التكرار	معدل تكرار الإتصال هاتفياً بالأهل؟
56.8	56.8	284	أسبوعياً
65.6	8.8	44	كل أسبوعين
72.0	6.4	32	كل شهر
93.2	21.2	106	أكثر من ذلك
99.4	6.2	31	لم يجب
100.0	0.6	3	لا ينطبق
	100.0	500	الإجمالي

المصدر – الدراسة الميدانية 2010م

يبين الجدول أعلاه معدل تكرار الاتصال بالأهل، حيث أشار 75% من أفراد العينة إلى اتصالهم أسبوعياً بالأهل في السودان والاطمئنان على الأبناء في الجامعات وهذا يدل على متانة العلاقات الأسرية بين أغلب المهاجرين وذوهم في السودان خاصة الجيل الأول منهم. بينما أجاب 21% من العينة بأن اتصالهم غير منتظم وبعد فترات طويلة من الزمن.

جدول (7-26): معدل تكرار زيارة الأهل في السودان.

النسبة المئوية المجمعة	النسبة المئوية	معدل التكرار	معدل تكرار زيارة الأهل في السودان؟
42.6	42.6	213	كل سنة
67.2	24.6	123	من 2 سنة إلى 4 سنوات
77.0	9.8	49	من 5 سنوات إلى 10 سنوات
83.4	6.4	32	من 10 سنوات فأكثر
99.4	16.0	80	لم يجب
100.0	0.6	3	لا ينطبق

الإجمالي	500	100.0	
----------	-----	-------	--

المصدر – الدراسة الميدانية 2010م

بسؤال افراد العينة عن معدل تكرار زيارة الاهل في السودان، اجاب حوالي 43% منهم بانهم يحرصون على زيارة الاهل سنويا لاطمئنان على احوال اسرهم الممتدة، ومنهم من يزور السودان سنتين الى 4 سنوات، وهؤلاء يمثلون 25% من افراد العينة. وهناك 6% من العينة يزورون السودان كل 10 سنوات فاكثر وقد يعود ذلك للسياسات التي اتبعتها دول الاستقبال والتي ادت الى انخفاض الاجور بالاضافة الى تكاليف التعليم الجامعي الباهظة وكلفة العلاج.

جدول (7-27): معدل تكرار مشاهدة القنوات الفضائية السودانية.

النسبة المئوية المجمعة	النسبة المئوية	معدل التكرار	معدل تكرار مشاهدة القنوات السودانية بالأكثر؟
69.6	69.6	348	يومي
94.0	24.4	122	أسبوعي
95.0	1.0	5	نادر
100.0	5.0	25	لم يجب
	100.0	500	الإجمالي

المصدر – الدراسة الميدانية 2010م

يلاحظ من الجدول أن معدل مشاهدة اليومى للقنوات الفضائية السودانية هو الغالب حيث بلغت نسبة المشاهدة 70% من أفراد العينة وهذا يدل على عمق الارتباط بالشؤون السودانية والحرص على متابعة مجريات الأحداث في الوطن.

2.5 إختبار الفروض

الفرض الاول

1- تمثل النواحي الاقتصادية الجانب الاكبر من اسباب الهجرة.

ماهو سبب هجرتك؟					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	الضغوط الاقتصادية	67	18.7	18.7	18.7
	الضغوط السياسية	29	8.1	8.1	26.8
	الضغوط الإجتماعية	27	7.5	7.5	34.4
	بطء الترقى الوظيفي	14	3.9	3.9	38.3
	انعدام الحافز للعمل	34	9.5	9.5	47.8
	بيئة العمل غير ملائمة للعطاء والابداع	24	6.7	6.7	54.5
	سيطرة فئة معينة	19	5.3	5.3	59.8
	إهمال الكفاءات	26	7.3	7.3	67.0
	تدهور الكثير من الخدمات	25	7.0	7.0	74.0
	جو العمل غير ملائم للعمل	16	4.5	4.5	78.5
	الدارسة	7	2.0	2.0	80.4
	البحث عن عمل (لم أجد عمل في السودان)	7	2.0	2.0	82.4
	عدم المساواة في الحقوق	13	3.6	3.6	86.0
	من أجل حياة أفضل	48	13.4	13.4	99.4
	أخرى	2	.6	.6	100.0
	Total	358	100.0	100.0	

أبان 19% من أفراد العينة بأن سبب هجرتهم الضغوط الاقتصادية وهي النسبة الاكبر بين الاسباب التي تؤدي للهجرة بالاضافة الى 13% كانت هجرتهم من اجل حياة افضل وتدخل فيها النواحي الاقتصادية بشكل كبير.

الفرض الثاني

هنالك فروق في مستويات الدخل حسب مستوى التعليم الشيء الذي يعتبر حافزا لذوي 2- الدرجات العليا في التعليم للهجرة.

Crosstabulation * الدخل الشهري للأسرة

	الدخل الشهري للأسرة						Count
	أقل من 4000	من 4001-7000	من 7001-10000	من 10001-15000	من 15001-20000	أكثر من 20000	Total
جامعي فوق الثانوي	30	82	65	12	5	21	215
ماجستير	0	6	25	35	9	18	93
دكتورة	0	0	0	30	13	18	61
لا ينطبق	65	55	11	0	0	0	131
Total	95	143	101	77	27	57	r500

ولاثبات هذا الافتراض نستخدم اختبار مربع كاي.

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	368.769 ^a	15	.000
Likelihood Ratio	417.662	15	.000
Linear-by-Linear Association	20.309	1	.000
N of Valid Cases	500		

a. 1 cells (4.2%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 3.29.

ومن جدول كاي السابق نلاحظ أن مستوى المعنوية 0.00 وهو اقل 0.05 وهو الحد الأدنى الذي يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التعليم الأعلى وارتفاع الدخل، مما يدل على وجود حافز اقتصادي لذوي الدرجات العلمية الأعلى للهجرة باعتبار ان الضغوط الاقتصادية هي السبب الأكبر من اسباب الهجرة. وأيضاً تدل العلاقة الطردية بين مستوى التعليم والدخل إلى التقدير الذي يجده ذوو الكفاءات العالية في دول المهجر حيث أنها تجزل لهم العطاء وتهيئ لهم البيئة المناسبة للبحث والتطوير رغبة منها في أن تطول فترة بقائهم فيها لتحقيق أقصى فائدة منهم.

الفرض الثالث

3- هنالك فروق في مستويات الدخل بين الذكور والاناث.

أعداد المهاجرين من أفراد العينة حسب الجنس؟ * الدخل الشهري للأسرة Crosstabulation

	الدخل الشهري للأسرة						Count
	أقل من 4000	من -4001 7000	من -7001 10000	من -10001 15000	من -15001 20000	أكثر من 20000	Total
أعداد ذكور	79	128	101	63	24	57	452
المهاجرين من انثى أفراد العينة حسب الجنس؟	16	15	0	14	3	0	48
Total	95	143	101	77	27	57	500

واضح في الجدول ان عدد الذكور بلغ 452 ويمثلون 90.4 % من العينة.

من الجدول المقطعي اعلاه نلاحظ تركز معظم الاناث في الفئات الدنيا من مستوى الدخل.

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	29.256 ^a	5	.000
Likelihood Ratio	42.196	5	.000
N of Valid Cases	500		

a. 1 cells (8.3%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 2.59.

وكما يتبين أن مستوى المعنوية في اختبار كاي يساوي 0.00. أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية تدل على وجود فروق في مستوى الدخل بين الجنسين.

الفرض الرابع

4- أغلب التحويلات توجه لشراء العقارات والأراضي السكنية والزراعية مما كان خصماً على الاستثمار في القطاعات المنتجة.

النسبة المئوية المجمعة	النسبة المئوية	معدل التكرار	ماذا شيدت لأسرتك في السودان؟
55.6	55.6	278	منزل
58.4	2.8	14	شقة
59.4	1.0	5	سكن شعبي
79.6	20.2	101	أرض سكنية
80.2	0.6	3	أرض زراعية
100.0	19.8	99	لا أستطيع
	100.0	500	الإجمالي

يوضح هذا الجدول ان 80% من أفراد العينة استطاعوا تشييد مساكن وشراء أراضي سكنية وزراعية بالسودان وهذا يسهم اسهاماً واضحاً في الاستقرار وتحسين الوضع الاقتصادي والمعيشي للأسر، مما يؤكد أن أغلب التحويلات توظف لسد الحاجات الضرورية لعائلات المهاجرين.

كذلك هنالك اثبات اخر للآثار الاقتصادية للمهاجرين في السودان نأخذ السؤال رقم (7-12) هل تمتلك مشروع استثماري في السودان؟

النسبة المئوية المجمعة	النسبة المئوية	معدل التكرار	الجواب
23.4	23.4	117	مشروع زراعي
27.6	4.2	21	مشروع خدمي
27.8	0.2	1	أخرى
100.0	72.2	361	لا أستطيع
	100.0	500	الإجمالي

نلاحظ أن 28% من العينة لديهم مشاريع استثمارية وهذا يدعم الافتراض بأن فرص الاستثمار في السودان في المجالات المنتجة تقل بين صفوف المهاجرين لتفضيل غالبيتهم الاستثمار في المجالات المضمونة العائد في المدى القصير مما يؤثر سلباً على استدامة التنمية بالسودان وهذا يعتمد على سياسات الدولة الخاصة بالاستثمار ومناخ الاستثمار الذي تحيط به كثير من المعوقات والمشاكل وبخاصة الاستثمار الزراعي مع الأخذ في الاعتبار أن الاستثمار يحتاج إلي رأسمال لا يتأتى عن طريق دخول المغتربين التي في الغالب محدودة.

الفرض الخامس

5- ارتباط المهاجرون بوطنهم الام السودان.

اثبات هذا الفرض يتمثل في عدة اسئلة

1- معدل تكرار الاتصال بالاهل.

النسبة المئوية المجمعة	النسبة المئوية	معدل التكرار	معدل تكرار الإتصال بالأهل في السودان؟
56.8	56.8	284	أسبوعياً
65.6	8.8	44	كل أسبوعين
72.0	6.4	32	كل شهر
93.2	21.2	106	أكثر من ذلك
99.4	6.2	31	لم يجب
100.0	0.6	3	لا ينطبق
	100.0	500	الإجمالي

نلاحظ أن الاتصال لأكثر من نصف العينة (57%) يتم أسبوعياً وهذا يدعم افتراض أن علاقة وصلة المهاجرين بأسرهم وطيدة.

2- معدل تكرار زيارة الأهل في السودان

النسبة المئوية المجمعة	النسبة المئوية	معدل التكرار	معدل تكرار زيارة الأهل في السودان؟
42.6	42.6	213	كل سنة
67.2	24.6	123	من 2 سنة إلى 4 سنوات
77.0	9.8	49	من 5 سنوات إلى 10 سنوات
83.4	6.4	32	من 10 سنوات فأكثر
99.4	16.0	80	لم يجب
100.0	0.6	3	لا ينطبق
	100.0	500	الإجمالي

وكما نلاحظ كذلك فإن معدل الزيارة للأهل في السودان في الغالب يكون فترات قصيرة 43% كل عام و25% ما بين العامين الى اربعة اعوام. وهذا الارتباط يدل على أنه إذا توفر لهم المناخ المناسب في العودة والاستقرار في وطنهم يمكنهم أن يعودوا وبالتالي تستفيد الدولة من خبراتهم التي اكتسبوها بالمهجر.

الخاتمة

تعتبر الهجرة عاملاً مهماً في تطور الحياة الإنسانية وتغيير الأنماط الاقتصادية التقليدية، ومن أخطر مؤشرات استقطابها للكوادر المؤهلة بالإضافة للخلل الواضح التي تحدثه في توزيع القوى العاملة لطابعها الانتقائي. ان الهجرة افقدت السودان منذ سبعينيات القرن الماضي ثروات بشرية عالية التأهيل والتدريب الأمر الذي حال دون تحقيق أهدافه التنموية. ورغم الارتفاع في معدلات الهجرة إلا أن الدولة لم تستطع خلال كل العقود اتباع سياسة قومية لجذب مدخرات المهاجرين للاستفادة منها في تحقيق التنمية الشاملة.

أثر الهجرة على التنمية المستدامة:

فيما يتعلق بأثر الهجرة على التنمية المستدامة فقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:

1. إن الزيادة المتنامية في معدلات هجرة القوى البشرية تلعب دوراً مؤثراً وسالباً على التنمية البيئية والصحة العامة، كما ان عودة المهاجرين قد تحدث اختناقات بيئية نتيجة الضغوط على الموارد الطبيعية المستنزفة في الأصل.
 2. من الصعب جداً قياس الخسارة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يتحملها السودان بسبب هجرة الأيدي العاملة والكفاءات البشرية النادرة في ظل ظروف محلية وعالمية تتصف بالتقلب والتداخل.
 3. إن التدهور البيئي نتيجة مشاكل عديدة منها الفقر ونقص الغذاء وتدهور الصحة العامة وتدهور الإنتاجية وضعف الأجهزة المعنية البيئة وضعف التوعية البيئية والتخطيط الاقتصادي السليم.
 4. نظراً لتداخل المتغيرات المسببة للمشكلات البيئية التي من بينها هجرة العقول البشرية للخارج فان تحقيق التنمية المستدامة يتطلب تضافر عدة جهات منها وزارة المالية - وزارة الري والوارد المائية - وزارة الزراعة - وزارة البيئة والغابات والتنمية العمرانية - وزارة السياحة والتعاون الدولي - المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية والمجلس القومي للتخطيط.
 5. لابد من التخطيط البيئي الاقتصادي المستدام مع مراعاة الصلة الوثيقة بين السكان والموارد الطبيعية والتنمية والبيئة عند التخطيط لأي نشاط إنمائي.
- ومن خلال استقراء النتائج السابقة يمكن توضيح أثر هذه النتائج على المحاور التالية:
1. خصائص المهاجرين السودانيين
- أبانت الدراسة إن:
1. أعداد الذكور من المهاجرين السودانيين تفوق أعداد الإناث، وتنحصر في الفئات العمرية (21-60) الأكثر عطاءً ونشاطاً وتعد الركيزة الأساسية التي يستند عليها المجتمع في تحقيق التنمية بكافة مجالاتها.
 2. تحدث الهجرة خللاً في التركيبة العمرية للسكان وانخفاضاً في عدد الشباب الذكور مقارنة بمجموع السكان وهذا يؤثر على النسيج الاجتماعي.
 3. أن الكفاءات العلمية والعناصر الأكثر تأهيلاً وخبرة هي التي تميل للهجرة وتتنسر لها لسياسات الانتقاء الفعالة التي تتبعها دول الإرسال.

4. بعض الدول المضيفة تجزل العطاء لهذه الكفاءات للإفادة منهم لأطول فترة منهم مما يترتب عليه حرمان الوطن الأم من خبراتهم والبعض الآخر من الدول المضيفة تمنح الكفاءات من المهاجرين الجنسية أو التابعة لتقطع عليهم طريق العودة للوطن كما في السعودية والبحرين وربما دولة الإمارات العربية المتحدة. وبعض الدول تمنحهم مخصصات شبيهة بمواطنيها كسلطنة عمان.
2. اثر هجرة العقول البشرية على الاقتصاد السوداني
- ان هجرة العقول البشرية تؤخر تطور الدولة ونهضتها وتضعف من قدراتها على التخطيط السليم والتنظيم والإدارة ويتضح ذلك من خلال النقاط التالية:
1. ان التنامي في هجرة العقول البشرية يؤدي إلى عجز في هذه الفئات الهامة واختلال قوة العمل وعدم التوازن في القطاعات الإنتاجية والخدمية.
2. يفقد المجتمع مصدر مهم لتطوره في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية وغيرها.
3. عظم الخسارة الاجتماعية الناتجة عن هجرة الكفاءات مقارنة بهجرة العمالة العادية وغير المؤهلة لارتفاع كلفة تعليم الكفاءات.
4. أن الأضرار التي تلحق بالمجتمع بسبب هجرة العقول البشرية لا يمكن تقديرها بسهولة أو تعويضها خاصة إذا كانت الدولة المرسله من الدول التي تعاني من النزاعات وارتفاع حدة الفقر والامية وعدم الاستقرار السياسي كما هو الحال في السودان.
5. نظراً لجمود نظم التدريب تتدنى مهارة القوى العاملة المحلية وتضعف قدرة الاقتصاد على الإنتاج ويحدث ارتفاع في الأجور مما يؤدي إلى ضغوط تضخمية.
6. أن رفع مستوى الدخل والأجور للكفاءات المدربة لا يكفي وحده لاجتذابها للاستقرار أو للعودة ويعتمد الأمر على مجمل المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

3. اثر الهجرة على سوق العمل المحلي

- إن أثر الهجرة على سوق العمل المحلي ومن ثم على الاقتصاد ككل يمكن إيجازه في النقاط التالية:
1. إن تركيبة قوى العمل المحلية في ظل الزيادة في معدلات الهجرة واستقطابها بالاختصاص للكوادر المؤهلة مما ينجم عنه عدم تمكن الدولة من تنفيذ المشروعات التنموية بكفاءة وعجز كبير في القيادات الادارية والفنية والنقص في العمالة الماهرة.
 2. أن النقص الحاد في القوى البشرية يحدث خللاً كبيراً وعدم توازن في القطاعات الإنتاجية والخدمية مما يضعف قدرة الدولة على التخطيط الاقتصادي السليم والإدارة الرشيدة ويقلل فرص تحقق التنمية المستدامة.
 3. إن هجرة العقول البشرية تحرم الدولة من أثمن مواردها – الإنسان- وتؤدي إلى ركود في شتى مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والتنموية والثقافية، بالإضافة إلى كونها تحد من قدرة الدولة على استغلال التكنولوجيا الحديثة.
 4. صعوبة التحكم في هيكل الأجور في سوق العمل المحلي وعدم المقدرة على كبح جماع التضخم.
 4. اثر تحويلات المهاجرين على الاقتصاد السوداني
 - قد تحسن التحويلات وضع ميزان المدفوعات وقد تنشيط الطلب المحلي على السلع والخدمات لكن لا يمكن القول أن لها آثار ايجابية واضحة على التنمية وعلى الاقتصاد السوداني للأسباب التالية:

1. إن التحويلات هي دخول شخصية وبالتالي فإن قرار توظيفها يخضع لقرار المهاجر الذي ينبع من ظروفه الخاصة.
2. إن غالبية التحويلات توجه الى القطاعات الاستهلاكية والخدمية والعقارية، لأن المهاجر يفضل الاستثمار في المجالات ذات العائد السريع ولا يفضل القطاع الزراعي والصناعي التي بها مخاطر اقتصادية. لكن بعض المهاجرين توجهوا في الآونة الأخيرة لقطاع الصناعة (الصناعات الصغيرة) لخبرتهم في هذا المجال بعد تقديم الدولة للتسهيلات الملائمة لهم.
3. على الرغم من أن معظم التحويلات توجه إلى تلبية حاجات استهلاكية أو تستثمر في مجالات غير إنتاجية، لا يمكن اعتبار كل جوانب الاستهلاك غير إنتاجية، فالإنفاق على التعليم يحسن من كفاءة المستفيد من التعليم ولذلك يعتبر استثماراً لأن الإنسان هو أساس التنمية.
4. أن حجم التحويلات يعتمد على ظروف اقتصاديات الدول المضيفة وهي دول الخليج وهي متقلبة لاعتمادها في المقام الأول على أسعار النفط.
5. إن أرقام التحويلات عبر القنوات الرسمية لا تعكس مدى مساهمة العاملين في الخارج في النقد الأجنبي، لأن نسبة كبيرة منها تتم عبر القنوات غير الرسمية أو تدخل الدولة في شكل سلع لا تضمن في بنود ميزان المدفوعات لأن تدفقها وحجمها يعتمد على ظروف اقتصاديات الدول المضيفة وهي متقلبة بطبيعة الحال لاعتمادها في المقام الأول على أسعار النفط المدفوعات.
6. ان استفادة الدولة من تحويلات المهاجرين ضعيفة، رغم الزيادة في معدلات الهجرة الخارجية.
5. سياسات الدولة تجاه الهجرة
 1. بدا اهتمام الدولة بظاهرة الهجرة بعد ارتفاع اسعار النفط 1973م وتزايد طلب الدول العربية النفطية على العمالة الوافدة لتنمية اقتصاداتها، اثر ذلك صدرت العديد من القوانين بهدف تنظيم الهجرة الخارجية والاستفادة القصوى من مدخرات المهاجرين
 2. عجزت السياسات المختلفة التي اتبعتها الدولة عن تحقيق أهدافها المرسومة بما يضمن الاستفادة القصوى من عائدات المهاجرين واستخدامها في مشروعات التنمية لأن الدولة حرصت على تدفق تحويلات المهاجرين ولم تسع إلى توظيفها بطريقة تعود بالنفع على الدولة وعلى المهاجر.
 3. هناك تفاوت في التقدير الدقيقة الخاصة بحجم الهجرة السودانية إلى الخارج، ايضا وعلى الرغم من الزيادة في أعداد المهاجرين إلا أن الهجرة لا زالت غير مقننة وبلا ضوابط وحتى إن وجدت فيمكن التحايل عليها.
 4. ان الدولة لم توفق في انتهاج سياسة قومية واضحة المعالم لجذب مدخرات المهاجرين للاستفادة منها في تحقيق التنمية الشاملة فقد وتأرجحت سياسات الدولة بين التشجيع حيناً والتقيد أحياناً أخرى ولهذا فإن العائد من الهجرة لا يذكر مقارنة بكلفتها العالية

والمتمثلة في إفراغ الوطن من القوى البشرية المؤهلة والمدرّبة مما يؤثر سلباً على تحقيق التنمية المستدامة وعلى النسيج الاجتماعي.

6. جهاز تنظيم شؤون السودانيين بالخارج
 1. الجهة الممثلة رسمياً لشريحة السودانيين العاملين بالخارج سواء محلياً أو خارجياً والمعنية بشؤونهم.
 2. يعتقد كثير من المغتربين أنه ممثل للحكومة ومحصل مالي لها وقد أكد على ذلك 16% من المبحوثين حيث أفادوا أن خدمات الجهاز في رأيهم تقتصر فقط على تحصيل الضرائب والرسوم وتأشيرات الخروج.
 3. يرى 11% من المبحوثين أن الجهاز لا جدوى منه واقترحوا الغاءه ، وتشكيل جهة تعنى فعلياً بشؤونهم.
7. الهجرة في ظل النظام العالمي الجديد

في ظل النظام العالمي الجديد تعد الهجرة ظاهرة تتطلب حلولاً دولية وسياسات يشترك فيها المجتمع الدولي كافة ، ولذلك لابد من الاتي:

 1. التعاون الدولي لدراسة الحراك السكاني والتعامل مع قضية مستقبل هجرة العمالة من خلال المراجعة المستمرة لسياسات التشغيل وإعطاء أولوية للمواطنين ثم للوافدين من الدول العربية وأخيراً للوافدين من الدول الأجنبية.
 2. التخطيط البعيد المدى للقوى العاملة ومراجعة سياسات التعليم والتدريب للتأكد من ملاءمتها مع احتياجات سوق العمل مع ضرورة دراسة أسواق العمل الخارجية لتحديد حجم الطلب الخارجي على العمالة.
 3. لا يوجد مانع يوقف الهجرة ونزيف العقول لكن من الممكن دفع المهاجر وجذبه للعودة إلى الوطن بالتنمية المخططة العادلة والشاملة والمستدامة.
8. أثر الهجرة على التنمية الاقتصادية
 1. إن الهجرة تؤخر التنمية الذاتية في السودان و تعمل على إعاقة الجهود الإنمائية للنقص الحاد في العمالة وبالأخص المؤهلة.
 2. إن الهجرة تحول دون تحقيق نمو اقتصادي مستدام في السودان لعدم كفاءة العمالة البديلة غير المؤهلة.
 3. قد تلجأ الدولة أحياناً لتغطية النقص في العمالة الماهرة الناشئ بسبب الهجرة إلى الخارج، باستقدام عمالة أجنبية باهظة الكلفة ما يترتب عليه اعباء اضافية.
 4. فيما يتعلق بفائض الأيدي العاملة فإن هجرتهم ذات مردود إيجابي صاف لأنها تعفي الدولة من خلق وظائف وهمية دون أن يقابلها إنتاج مادي.
 5. إن الهجرة للعمل في الدول العربية النفطية تزيد من التفاوت الاقتصادي بين دول العالم العربي، أي أنها تعتبر خسارة تنموية للدولة المرسله ومكسب تنموي للدول المضيفة رغم التحسن الذي يطرأ في مستوى دخل الفرد المهاجر وربما على أسرته
 6. من الصعب جداً القياس الدقيق لفوائد وأضرار الهجرة (الكلفة والعائد للهجرة) اقتصادياً، في ظل ظروف متغيرة محلية وعالمية.
 9. أثر الهجرة على التنمية الاجتماعية

ترتب على هجرة الكوادر العاملة في قطاعي التعليم والصحة النتائج التالية:

أولاً: قطاع التعليم

1. أن هجرة الكفاءات العلمية يصعب تدارك آثارها السلبية في المدى القصير حيث يستغرق إعداد وتأهيل كوادر بديلة وقتاً طويلاً وكلفة باهظة.
2. هناك زيادة مستمرة في أعداد الكوادر العلمية المهاجرة – مما يزيد في النقص في أعداد المعلمين وأساتذة الجامعات ويزيد الفجوة بين أعدادهم وإعداد الطلاب الأمر الذي يؤدي إلى تدهور في مستوى مخرجات التعليم ويؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية (التنمية المستدامة).
3. لم يرافق التوسع الكمي في التعليم في السودان وبخاصة ثورة التعليم العالي زيادة في أعداد الأساتذة المؤهلين مما أدى إلى تدني مخرجات التعليم العام والتعليم العالي، هذا فضلاً عن تدهور البنى التحتية وضعف تمويل العملية التعليمية.
4. تستقطب الدول المتقدمة الكوادر العلمية النادرة والأكثر خبرة في التعليم العام والتعليم العالي، التي تنفق عليها الدول المرسلّة مبالغ طائلة لتأهيلها وتدريبها، مما يؤدي إلى خسائر عظيمة تمنى بها هذه الدول بفقدانها لهذه العناصر لتحقيق التنمية المستدامة.
5. زيادة الأعباء على الكوادر العاملة في الوطن مما يؤدي إلى ضعف الإنتاجية وانخفاض المردود وانتشار اللامبالاة والعطالة المقنعة.
6. -انخفاض قدرات الكفاءات التي لم تهاجر نتيجة عدم إنشاء مراكز للأبحاث العلمية وضعف بناء القدرات الموجودة أصلاً.
7. عدم التنسيق بين مخرجات التعليم ومتطلبات التنمية بأبعادها المختلفة.

ثانياً: قطاع الصحة

1. شهدت الفترة منذ منتصف السبعينات من القرن الماضي وحتى الآن تراجعاً ملحوظاً في مستوى الخدمات الصحية بالسودان لقلة الإمكانيات وانخفاض الوعي الصحي وتدهور صحة البيئة وهجرة الكوادر الصحية التي أحدثت نقصاً واضحاً في الكوادر العاملة في المجال الصحي مما أدى إلى تدهور مريع في مستوى الخدمات الصحية في المركز وفي الأطراف.
2. عجز الدولة عن تقديم الخدمات الصحية للإعداد المتزايدة من السكان وخاصة في المدن بسبب الهجرة الناجمة عن العوامل الطبيعية والزراعات الأهلية والمسلحة واللاجئين وغياب التنمية الريفية.
3. تراجع الخدمات الصحية كماً ونوعاً وعدم قدرتها على تلبية حاجات المواطنين كافة نسبة لرفع الدولة الدعم عن قطاع الخدمات الصحية، مما أدى إلى ارتفاع كلفة العلاج بما أسهم في تقشي العديد من الأمراض مثل مرض نقص المناعة المكتسبة والمalaria والبلهارسيا والسرطانات وبقيّة الأمراض المستوطنة كالدرن مثلاً لا حصراً.
4. إن التوسع في الخدمات الصحية الخاصة جعل هذه الخدمات مقتصرة على الفئات ذات الدخل العالي من المجتمع.
5. إن معدلات هجرة الأطباء آخذة في الزيادة علماً بأن منهم من يهاجر بمسمى ومهن مختلفة وذلك لعجز الدولة في وضع شروط خدمة مجزية لهم.
6. ان الارتفاع معدلات هجرة الكفاءات في قطاع الصحة أدى إلى استنزاف الموارد لعدم خبرة العناصر البديلة وعدم تلقيها التدريب والتأهيل الكافيين الأمر الذي انعكست آثاره سلباً على الخدمات وعلى البيئة.
7. إن التدهور في الوضع الصحي سيستمر ، وعليه لابد من اتخاذ خطوات جادة للمعالجة و المتابعة والتقييم المستمر وهذا غير مقدور عليه في الوقت الحالي نظراً للظروف الاقتصادية الماثلة.

التوصيات

1. تطوير القوانين المنظمة للهجرة بالبلاد لتعزيز الفائدة من الهجرة وضمان حقوق العمالة المهاجرة ووضع سياسات وآليات وبدائل متعددة ومرنة وجاذبة لتشجيع عودة العقول البشرية.
2. الحد من نزيف العقول بتوفير الرعاية المادية والمعنوية للمبعوثين للدراسة والتدريب في الخارج وتشجيعهم على العودة للوطن حال إنتهاء بعثاتهم. كذلك لابد من اعادة النظر في سلم الرواتب بهدف إزالة الفوارق بين أصحاب التخصصات المشابهة كما هو الحال في الفوارق بين رواتب أساتذة الجامعات والعاملين في الجهات العدلية والأطباء والقوات النظامية والبنوك والشركات الحكومية والوظائف الدستورية. أيضاً ضرورة تقديم الحوافز التشجيعية والتسهيلات الجمركية والضريبية للكفاءات العائدة إلى الوطن بجانب تقديم حوافز مادية مجزية وشهادات تقدير وجوائز للمبدعين منهم.
3. رفع كفاءة أداء جهاز تنظيم شؤون السودانيين بالخارج ليستفيد المهاجر من هجرته وتستفيد الدولة منه سواء ظل المغترب بالمهجر او عاد نهائياً للوطن ولن يتحقق ذلك ما لم يتم انشاء قاعدة بيانات عن السودانيين العاملين بالخارج وضمان التحديث المستمر لها، حيث أن هناك عدم اتفاق بين الجهات المعنية بالهجرة حول اعداد السودانيين العاملين بالخارج سواء إلى الدول العربية النفطية أو غيرها. كما ان معالجة الدولة لقضايا الهجرة من خلال الجهاز تنسم بعدم الاستقرار والمرونة والإنصاف.
4. ضرورة التنسيق بين الاجهزة المعنية بشؤون الهجرة لضمان فعالية التخطيط والتنفيذ. وايضا التواصل مع المغتربين وتقديم الخدمات اللازمة لهم والالمام بالمشاكل التي تواجههم في البلد المضيف والمساعدة في علاجها عبر القنوات الدبلوماسية وبصورة ناجزة والتنسيق مع الجاليات بالمهجر والاهتمام بتعليم أبنائهم على وجه الخصوص.
5. الاهتمام بالتنمية الريفية والتوزيع العادل لمشاريع التنمية مع الاخذ في الاعتبار مناطق الكثافة السكانية واقامة التجمعات الصناعية والزراعية والتجارية بها.
6. ان الهجرة لن تعالج مشكلة البطالة بصورة نهائية وأثرها محدود ومؤقت وعلى الدولة البحث والسعي الجاد لتحقيق التنمية الشاملة كالاهتمام بالتنمية البشرية والاستغلال المستدام للموارد الطبيعية وتوفير التمويل للمشروعات الصغيرة وايضاً انشاء بنوك للفقراء على المستوى المحلي بهدف تقديم خدمات لشريحة الفقراء بضمانات تختلف عن تلك التي تفرضها البنوك التقليدية.
7. تشجيع المغترب على نقل التقنيات والمهارات الانتاجية للاسهام في تحقيق التنمية المستدامة في الوطن، والدفع كذلك في اتجاه التواصل المستمر بين العقول البشرية المهاجرة والوطن واشراكهم في النشاطات العلمية والفكرية وفي التخطيط الاقتصادي وفقاً لإستراتيجيات قومية وسياسات وطنية تستند على البحث العلمي الخلاق.
8. الاستثمار في رأس المال الوطني لبناء القدرات وتحقيق التنمية البشرية لزيادة انتاجيته الفرد ورفع مهارته ليشارك بفعالية في تحقيق التنمية المستدامة.
9. ضرورة ان تتبنى البلاد سياسة الاعتماد على الذات في المقام الأول لتحقيق التنمية وذلك بتنمية روح المسؤولية الاجتماعية والمهنية والمشاركة الشعبية في التنمية، مع الاخذ بمفهوم التنمية الشاملة المتوازنة والتخطيط العلمي لها.
10. ترشيد استخدام تحويلات المغتربين بحيث توجه نحو المشاريع التنموية الاستثمارية وذلك بتقديم حوافز مجزية وجاذبة.
11. اعادة النظر في نظام التعليم العام والعالي وتطويره ليتلاءم مع متطلبات سوق العمل والتنمية مع ضرورة زيادة المخصصات المالية للتعليم والصحة في الموازنات العامة للدولة والعمل على عمل برامج ناجزة لمحو الأمية.

12. توطين التقنية ونقل المعرفة من الدول المتقدمة.
 13. انشاء مراكز بحوث علمية متطورة و إتاحة الفرصة للعلماء لمتابعة المستجدات في مجال البحث العلمي ومنحهم الفرصة لتولي المناصب التي تحتاج الى معرفة علمية وفقاً لتخصصاتهم وملكاتهم.
 14. الاهتمام بقضايا الهجرة والبيئة واجراء المزيد من الدراسات حول اثر الهجرة على البيئة باعتبارها احد المسببات للتدهور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي والتصدي لمشاكل الجفاف والتصحر وهي من أكبر المهددات البيئية في السودان.
 15. الحل السلمي للنزاعات الأهلية لأنها معوق للتنمية المستدامة.
 16. اعداد برامج تدريب متواصل للقوى العاملة التي يكون الطلب عليها متزايداً داخلياً وخارجياً وإنشاء مراكز للتعليم التقني والحرفي والتدريب المهني.
 17. توعية المجتمع لتبني انماط استهلاكية رشيدة للحد من تدفق السلع الاستهلاكية المستوردة التي لم تكن معروفة في المجتمع السوداني التي جلبها المهاجرون، والتي تتجلى في نفقات الزواج الباهظة وبناء المنازل الفاخرة والعربات الفارهة.
 18. واخيراً توصي الدراسة بالبحث عن سبل عملية لاقتناع المهاجرين وبالأخص أصحاب الكفاءات العالية منهم بالعودة، واهم ما يشجع على العودة هو توفر الامن وفرص العمل والعيش الكريم وتحسين البيئة الاجتماعية (التعليم، الصحة، الكهرباء..) وتكافؤ الفرص والتعدد والعدالة الاجتماعية.
- وحتى تتحقق التنمية المستدامة يجب ان تشمل كافة جوانب الحياة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية..) وتكون متكاملة وقابلة للاستمرار والاستدامة وتهتم بالافراد والجماعات والمؤسسات الاهلية والحكومية، وحتى يتحقق ذلك على الدولة ان تسعى لاصلاح الهياكل الداخلية والمؤسسات ووضع السياسات اللازمة ومالم يحدث ذلك فان الهجرة ستستمر في التدفق بمختلف الصيغ.

الصعوبات التي واجهت الدراسة الميدانية

- عدم تعبئة بعض افراد العينة لكامل الاستبيان مما استدعى ضرورة استبعادهم والبحث عن عناصر اخرى.
- رفض البعض تعبئة بياناتهم الشخصية – علماً بأنها ذات اهمية لصعوبة الوصول للذکور لمراجعتهم في حال نقص البيانات.
- رفض بعض أفراد العينة الإيضاح عن مهنتهم الحقيقية خوفاً من تعرضهم للمساءلة الضريبية، رغم علمهم أن المعلومات لأغراض البحث العلمي فقط وستعامل بسرية تامة.
- رفض غالبية المبحوثين إعطاء رقم دقيق لدخولهم. وفضلوا أن تكون بيانات الدخل ضمن حدود دنيا وعليا.

المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: المراجع باللغة العربية:

1. أبو كف، نبيل (2005م)، كيف نواجه التحديات اليومية للبيئة؟ (التنمية البيئية المستدامة، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، دمشق، سوريا).
2. الأزهرى، أبي منصور محمد بن أحمد (1967م)، تهذيب اللغة، الجزء السادس، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مطابع سجل العرب، القاهرة.
3. بلال، قسوم خيري (2005م)، مستقبل حركة الهجرة الدولية في ظل العولمة، شركة ماستر التجارية.
4. بوفير، ليون ف. مع هنري س. شرايوك وهاري و. هندرسون (1405هـ)، الهجرة الدولية ماضيها وحاضرها ومستقبلها، ترجمة فوزي سهاونة، نشر بدعم من الجامعة الأردنية والأمم المتحدة.
5. البياتي، عدنان هزاع (1996م)، البيئة والتنمية في الوطن العربي (مشكلات وحلول)، دار الثقافة، الدوحة.
6. تومبسون، وارن ولويس، دافيد (1969م)، مشكلة السكان، القاهرة، ترجمة راشد البحراوي، مراجعة وتقديم عبدالمنعم الشافعي.
7. جابر، محمد مدحت (2004م)، الجغرافيا البشرية، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى، القاهرة.
8. جلال الدين، محمد العوض (1979م)، هجرة السودانيين إلى الخارج، مجلس الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، المجلس القومي للبحوث، مطبعة جامعة الخرطوم، الطبعة الأولى.
9. جمهورية السودان (1983م)، جامعة الخرطوم، الجامعة في سطور، الدار العالمية للطباعة.
10. حسن، عبد الباسط محمد (1982م)، التنمية الاجتماعية، مكتبة وهبة، الطبعة الرابعة، القاهرة.
11. الخريجي، عبد الله المحمد والجوهري، محمد (1406هـ/1986م)، التنمية الاجتماعية، (التوزيع رامتان - جدة)، الطبعة الأولى.

12. الخريجي، عبد الله، والجوهري، محمد (1980م)، مقدمة في علم السكان " الهجرة" – الجزء الثاني، الطبعة الأولى، دار الشروق، جدة.
13. دنيا، شوقي أحمد (1414هـ)، التنمية والبيئة (دراسة مقارنة)، مطابع رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، جمادي الأولى العدد 137.
14. زحلان، أنطوان (1976م)، هجرة الكفاءات العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
15. الزين، إلياس (1972م)، هجرة الأدمغة العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
16. السيد، ناصر (1990م)، تاريخ السياسة والتعليم في السودان، دار جامعة الخرطوم للنشر، الطبعة الثانية.
17. الشرنوبى، محمد عبد الرحمن (2005م)، السكان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر.
18. شفيق، محمد (1982م)، هجرة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات للعمل بالخارج "دوافعها وآثارها"، القاهرة، جامعة عين شمس.
19. شفيق، محمد (1987م)، السكان والتنمية (القضايا والمشكلات)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
20. عبد البديع، محمد (1423هـ/2003م)، اقتصاد حماية البيئة، دار الأمين للنشر والتوزيع، جدة.
21. عبد الله، عبد الله محمد (1999م)، علم الاجتماع الإقتصادي "النشأة والتطور"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الأظاريطة.
22. عبد المعطي، عبد الباسط ، غريب محمد سيد أحمد، عادل الهواري، ووداد مرقص (1994م)، السكان والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
23. علي، محمد وآخرون (1974م)، دراسات في التغيير الاجتماعي، دار الكتب الجامعية، الطبعة الأولى، القاهرة.
24. عوض، السيد حنفي (1997م)، في الديموغرافيا الاجتماعية المشكلة السكانية وتحديات الحياة، الدار الجامعية، الإسكندرية.
25. غنيم، عثمان محمد وأبو زنت، ماجدة (2007م-1427هـ)، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.
26. فرجاني، نادر (1983م)، الهجرة إلى النفط (أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت.

27. فرجاني، نادر (2000م)، هجرة الكفاءات من الوطن العربي في منظور استراتيجية التعليم العالي، مركز المشكاة للبحث، مصر.
28. محجوب، محمد عبده (1977م)، دراسة الاثار الديموغرافية والاجتماعية للبتترول في الخليج العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
29. النجار، باقر سلمان (2001م)، حلم الهجرة للثروة "الهجرة والعمالة المهاجرة في الخليج العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت.
30. ياسين، عطوف محمود (1404هـ/1984م)، نزيف الأدمغة (هجرة العقول العربية إلى الدول التكنولوجية)، دار الأندلس، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.

ثالثاً: المراجع باللغة الإنجليزية:

1. Barbier, E.B. (1989a), Economics, Natural-Resource Scarcity and Development: Conventional and Alternative Views, Earthscan, London.
2. Bhagwati, Jagdish & Parington, Martin (1976), Taxing the Brain-Drain. A Proposal, Amsterdam: North-Holland Pub Co, New York: American Elsevier Publishing.
3. Conway, G.R. and Barbier, E.B. (1990) After the Green Revolution: Sustainable agriculture for Development, Earthscan, London.
4. Pearce, W.D., Barbier, E.B., and Markandya, A. (1990) Sustainable Development: Economics and Environment in the Third World, Edward Elgar, London.
5. Redclift, M. (1987), Sustainable Development: Exploring the Contradictions, London: Methuen
6. Rist, Ray C. (1979) "The European Economic Community (E.E.C) and Manpower Migration Policies and Prospect", Journal of International Affairs, Vol.33, No.2 (Fall-Winter 1979).
7. Roberts, Baryan R. (1979), Migration, the Industrial Economy and Collective Consumption, International Social Journal, Unesco, Vol.2.

رابعاً: الرسائل العلمية:

1. رجب، نعمات عبد الله (1992م)، توزيع الخدمات الصحية في السودان (دراسة حول العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تحكم توزيع الخدمات الصحية مع تركيز على ولاية الخرطوم)، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة لكلية الدراسات العليا بجامعة الخرطوم.

خامساً: أوراق العمل:

2. إبراهيم، عبد العزيز الطيب (1981م)، الهجرة وأثرها على الأداء الأكاديمي، ورقة عمل، جامعة الخرطوم.
3. إبراهيم، عبد الله محمد (2008م)، دراسة بعنوان: (التوجه المنظومي نحو التنمية المستدامة)، جامعة القاهرة، كلية العلوم، أستاذ علم الحيوان المتفرغ بكلية العلوم وخبير بيولوجي بمركز تطوير تدريس العلوم بالجامعة.
4. إبراهيم، محمد عبد الله (1993م)، أثر قوانين الخدمة العامة في هجرة الكوادر الصحية، ورقة عمل، وزارة الصحة، الخرطوم.
5. الأخرس، صفوح (1980م)، علم السكان وقضايا التنمية والتخطيط لها، وزارة الثقافة، دمشق.
6. الجالك، هاجر عثمان (1996م)، خصائص المغادرين، ورقة عمل، وزارة القوة العاملة والمجلس القومي للسكان.
7. جمهورية السودان (1979م)، وزارة الصحة الاتحادية، قسم التدريب، أوراق عمل.
8. حسين، زينب إبراهيم (1992م)، تدريب الكوادر الصحية، ورقة عمل، الإدارة القومية للتدريب، الخرطوم.
9. الخواجة، ليلي أحمد (1986م)، (سياسات استخدام وانتقال الأيدي العاملة العربية بين بلدان الإرسال مراجعة نقدية)، ورقة قدمت إلى سياسات الاستخدام وانتقال العمالة العربية (الكويت - المعهد العربي للتخطيط).
10. يحيى، سعيد و رابح، بوقرة وعلي، قرين (ب.ت.ن)، الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبطالة في الوطن العربي، جامعة المسيلة، الجزائر، الانترنت.

سادساً: الندوات:

1. الأمم المتحدة (1989م)، (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا- منظمة العمل الدولية -منظمة العمل العربية- الجامعة الأردنية)، ندوة حول الآثار الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للهجرة الدولية في الوطن العربي مع إشارة خاصة للهجرة العائدة، التقرير النهائي، عمان.

سابعاً: المؤتمرات:

1. جمهورية السودان (2000م)، جهاز تنظيم شئون السودانيين العاملين بالخارج، مؤتمر المغتربين الرابع.

ثامناً: التقارير:

1. الأمم المتحدة (2002م)، تقرير الهجرة الدولية لعام، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

2. الأمم المتحدة (2002م)، تقرير الهجرة الدولية لعام، الإنترنت.
3. الأمم المتحدة (1987)، الهيئة العالمية للبيئة والتنمية.
4. تقرير لجنة الهجرة والنزوح (2005-2010م)، وزارة رئاسة مجلس الوزراء، الامانة العامة لهيئة المستشارين.
5. جمهورية السودان (1987م)، بنك السودان، تقرير بنك السودان.
6. جمهورية السودان (1997م)، جامعة الخرطوم، التقرير السنوي لجامعة الخرطوم.
7. مؤتمر العمل العربي (ب.ت.ن)، تقارير المراسلين، (مستقبل 15 مليون مهاجر عربي مسلم مهددون بالطرد بعد أحداث سبتمبر، الدورة 30، العدد 42451، الإنترنت.
8. وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي السورية بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (2003م).

تاسعاً: ورش العمل:

1. جمهورية السودان (2009م)، مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية والسكان، ورشة عمل حول إدارة وتنظيم ملف الهجرة السوداني، خارطة الجاليات السودانية في العالم، الهجرة تؤدي إلى سد الفجوة بين الجنسين وتحقيق مكاسب أخرى على الصعيدين الاجتماعي والصحي، الإنترنت.
2. الغامدي، عبد الله بن جمعان (2008م)، ورشة عمل بعنوان: التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة، استاذ التنمية السياسية المشارك، قسم العلوم السياسية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ص.ب. 2451 الرياض 11451.

عاشراً: الدوريات:

1. الإتحاد الأفريقي (2006م)، (عناصر لموقف أفريقي موحد من الهجرة والتنمية)، اجتماع خبراء الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي حول الهجرة والتنمية، الجزائر العاصمة، الجزائر، الإنترنت.
2. الأمم المتحدة (ب.ت.ن)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدءاً من عام 1990. مؤشرات التنمية البشرية على المستوى العالمي human Development Report .
3. البنك الدولي (2003م)، السودان التثبيت الاقتصادي وإعادة الإعمار، مذكرة اقتصادية قطرية، إعداد مشترك بين حكومة السودان وشبكة تخفيض أعداد الفقراء وإدارة الاقتصاد 2، وثيقة من وثائق البنك الدولي.
4. جمهورية السودان - المجلس القومي للتعليم العالي - إحصاءات التعليم العالي للأعوام 1987/86م، 1991/90م، 1994/93م.
5. جمهورية السودان (2003م)، ديوان الضرائب، مرشد المساهمة الوطنية.
6. جمهورية السودان، وزارة التربية والتعليم، الإحصاء التربوي، التوثيق التربوي (الأعوام 1986/85م - 1995/94م - 1996/95).

7. جمهورية السودان (ب.ت.ن)، منشورات وزارة الزراعة والغابات السودانية، الزراعة والموارد الطبيعية.
8. خوري، نبيل (1992م)، سياسات تنمية الموارد البشرية في البلدان العربية (السكان- القوى العاملة-الاستخدام-التعليم) منشورات جامعة دمشق بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، دمشق.
9. زكي، رمزي (2002م)، الطريق إلى سيائل-آثار العولمة وأوهام الجري وراء السراب، مجلة النهج، سوريا، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، العدد 21.

10. المعهد العربي للتخطيط (1987م)، تحويلات العاملين العرب بالخارج وآثارها ووسائل تنظيم الإفادة منها، بحوث ومناقشات اجتماع خبراء عقد في الفترة 5-7 أبريل 1986م، دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت.

حادي عشر: الصحف:

1. جريدة الشرق الأوسط (2005م)، العدد 9866.
2. المناوي، أحمد زين (1998م)، أسباب واتجاهات ومخاطر هجرة أساتذة الجامعات السودانية، (صحيفة الرأي العام - مقال /الجزء الأول).

ثاني عشر: مواقع الإنترنت:

1. آدم، محمد (1420هـ)، العولمة وأثرها على اقتصاديات الدول الإسلامية، النبأ، العدد 42، مركز المدينة المنورة للعلوم الهندسية، www.annabaa.org/nba42/alawlama.htm الإنترنت.
1. الأمانة العامة للتخطيط التنموي (2009م)، التنمية والبيئة (الغايات المستهدفة)، الدوحة، الإنترنت www.gsdp.gov.qa/.../Environment20%dev...
2. الأمم المتحدة (2006م)، الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بايجاز، إعداد ادارة شؤون الإعلام في موقع الأمم المتحدة، الأمم المتحدة، الإنترنت www.un.org/arabic/esa/dsd.htm.
3. بامكار، طه (2010م)، السياسة المالية ومنغضات التنمية، الإنترنت www.alrakoba.net.
4. البنك الدولي (2008م)، التنمية المستدامة في البنك الدولي، شبكة التنمية المستدامة، أخبار وأعلام، الإنترنت. <http://go.worldbank.org/uw/024bduo>
5. بيتي (نحيطك بمحيطك)، أهم الاحداث البيئية مفهوم التنمية المستدامة، موقع بيتي (نحيطك بمحيطك)، الإنترنت. www.beeaty.com
6. جريدة السفير (2008م)، نحو الاعتراف بـ (الهجرة والبيئة) كنتيجة للتغيرات المناخية وتدهور الأنظمة الأيكولوجية، العدد 63، الإنترنت. www.assafir.com

7. جمهورية السودان (2007م)، سفارة جمهورية السودان (صنعاء) - تاريخ وجغرافية السودان، الإنترنت. www.esudany.com
8. جمهورية السودان، المجلس الأعلى للبيئة، أهداف الألفية الإنمائية <http://www.mepd.gov.sd>
9. جميل، محمد السيد (2002م)، التنمية المستدامة للصحارى، ورقة عمل، الشبكة العربية للبيئة والتنمية (رائد) والمكتب العربي للشباب والبيئة، القاهرة. www.aoye.org/desert.doc
10. الخضيرى، محسن أحمد (2000م)، العولمة (مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة)، مجموعة النيل العربية للنشر، الطبعة الأولى، الإنترنت. www.anseb-online.com/phpbb2/archive/index
11. راشد، عبد المجيد (2007م)، تحليل مضمون العولمة، موقع التجديد العربي، الإنترنت www.arabrenewal.org
12. الشبكة العربية للبيئة والتنمية (رائد) (2002م)، نحن وقمة الارض، عشر سنوات على طريق التنمية المستدامة، الشبكة العربية للبيئة والتنمية (رائد)، القاهرة. www.aoye.org/desert.doc
13. شبكة المشكاة الإسلامية (2007م)، هجرة العقول الأفريقية للغرب... الآثار والحلول، الإنترنت. www.almeshkat.net
14. صحيفة الاقتصادية الإلكترونية (2009م)، التنمية المستدامة... مدخل للمصالحة مع البيئة، إدارة البوابة الالكترونية في صحيفة الاقتصادية، الإنترنت. www.aleqt.com
15. الطلحي، عادل أبو بكر (2007م)، العقول الليبية المهاجرة ثروة وطنية مهدورة نادي القلم الليبي، الإنترنت. www.libyanwritersclub.com
16. العاقب، أحمد عبد الرحمن (ب.ت.ن)، المفهوم الصحيح لموضوع التنمية المستدامة، موقع رماة الحدق السوداني، الإنترنت. www.alhadag.com
17. عبد الله، مصطفى (2003م)، التنمية البشرية والتنمية المستدامة، الحوار المتمدن، العدد 628. www.alhewar.org/debat/show.art.asp?aid=10699
18. العمار، محمد بن عبد العزيز (2008م)، التنمية المستدامة و"المستدامة"... وتزايد عوامل التلوث، صحيفة الرياض الإلكترونية، العدد 14544، الإنترنت. www.alriyadh.com
19. العموص، عبد الفتاح (ب.ت.ن)، الهجرة الخارجية "المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطة إشارة للبلدان المغاربية"، أستاذ العلوم السياسية، جامعة صفاقس، تونس، مجلة أفكار، الإنترنت. www.afkar.net

20. قويدر، إبراهيم (ب.ت.ن)، فقدان المواهب لصالح بلدان أخرى "وقف هجرة العقول العربية"، الإنترنت.
www.dribrahimguider.com/articles/sfo-1233056753=doc
21. المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية (2009م)، الهجرة العلمية واستنزاف الكفاءات، الإنترنت.
www.hrdiscussion.com/hr2009/html
22. منظمة الإيسيسكو (ب.ت.ن)، العالم الإسلامي وتحديات التنمية المستدامة، الفصل الثاني "ثالثاً مقومات وأسس التنمية المستدامة"، الإنترنت.
www.isesco.org.ma/arabe/publication/tanmoust/a5.php
23. منظمة العمل العربية (2006م)، الهجرة "أسباب هجرة العقول إلى الخارج"، الإنترنت.
www.alllloolabor.org/main.php
24. موسوعة الاقتصاد السوداني (2009م)، التنمية - السكان والتنمية، الإنترنت
<http://www.sudaneconomy.com>
25. موقع أدمة (ب.ت.ن)، الهجرة "هجرة الأدمغة والكفاءات".
www.alhjra.awardspace.com/admaa.htm
26. ويكيبيديا، الموسوعة الحرة (2010م)، التنمية الاقتصادية، ص1، الإنترنت.
Ar.wikipedia.org/wiki/tanmya
27. <http://www.greenline.com.kw>
28. http://ipac.kacst.edu.sa/eDoc/1426/147951_1.PDF
29. <http://www.4shared.com/get/q9dNene/Arabic.html>
30. <http://www.alhjra.awardspace.com/admaa>
31. <http://www.alnilin.com/news-action-show-id-14655.htm>
32. <http://www.digital.ahram.org.eg/articles.aspx>
33. www.isesco.org.ma/siteIsesco/new/arabe/publications/Tanmoust/P6.php on line857

ملحق رقم (1)

الاستبيان

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية السودان

جامعة الخرطوم / معهد الدراسات البيئية

دراسة عن اثر هجرة العقول البشرية على استدامة التنمية في السودان

(دراسة لنيل درجة الدكتوراه الفلسفة في العلوم البيئية)

السيد الفاضل/ السيدة الفاضلة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اقوم بدراسة عن هجرة السودانيين الى الخارج اسبابها ودوافعها، وامكانية تحقيق تنمية مستدامة (تنمية اقتصادية وتنمية اجتماعية وتنمية بيئية) في السودان في ظل الهجرات المتتالية والمستمرة الى خارج السودان.

تقتضي الدراسة اجراء مقابلات مع بالغين ذكور واناث من اعمار مختلفة. يمثل مجتمع الدراسة شريحة من السودانيين العاملين بالمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين يتم اختيارهم عشوائياً بنسبة 75% بينما تختار عينة بنسبة 25% تمثل فئة المتخصصين والكوادر المؤهلة تأهيلاً عالياً.

§ ان المعلومات التي ستقدمها / ستقدمينها سوف تستخدم فقط لاغراض الدراسة.

§ ارجو الاجابة على جميع الاسئلة بدقة وبموضوعية وبصراحة تامة.

1- الجنس ذكر..... / انثى.....

2- الحالة الاجتماعية أعزب.... / متزوج ولديه اولاد.... / متزوج وليس لديه اولاد.... /

مطلق.... / ارمل....

3- العمر

الفئات العمرية
21 – 30 سنة
31 – 40 سنة
41 - 50 سنة
51 – 60 سنة
61 - 70 سنة
70 سنة +

4- تركيبة الاسرة النووية

النوع (ذكر – انثى)	العمر	صلة القرابى (ابن – ابنة – زوجة)	المستوى التعليمي

5- الدخل الشهري للأسرة (للمقيمين في المملكة العربية السعودية)

أقل من 4000 ريال سعودي	
من 4001 – 7000 ريال سعودي	
من 7001 – 10000 ريال سعودي	
من 10001 – 15000 ريال سعودي	
من 15001 – 20000 ريال سعودي	
أكثر من 20000 ريال سعودي	

6- الدخل الشهري للأسرة (للمقيمين في مملكة البحرين)

أقل من 400 دينار بحريني	
من 401 – 700 دينار بحريني	
من 701 – 1000 دينار بحريني	
من 1001 – 1500 دينار بحريني	
من 1501 – 2000 دينار بحريني	
أكثر من 2000 دينار بحريني	

7- التعليم

ابتدائي / متوسط	
ثانوي / فوق الثانوي	
جامعي	التخصص
ماجستير	التخصص
دكتوراة	التخصص

8- تاريخ بداية الاغتراب / /

9- نوع الاغتراب تعاقد شخصي.... / اعارة.... / اخرى.....

10- هل تعمل في نفس تخصصك في دولة الاغتراب ؟

لا.... / نعم.... حدد المهنة.....

اسم الجهة التي تعمل بها.....

11- قبل الاغتراب – هل كنت تعمل في السودان ؟ لا.... / نعم....

12- اذا اجبت بنعم في السؤال السابق.... حدد القطاع الذي كنت تعمل به ؟

القطاع الخاص	القطاع العام
اسم جهة العمل	اسم جهة العمل
الوظيفة	الوظيفة
المدة	المدة

13- برأيك – هل اغترابك اثر على القطاع الذي كنت تعمل فيه ؟

لا..... / نعم.....

وضح الاثر.....

.....

14- هنالك عدة اسباب تدفع الشخص للهجرة خارج وطنه... برأيك، ماهو سبب هجرتك ؟
(اكثر من اجابة)

الضغوط الاقتصادية	
الضغوط السياسية	
الضغوط الاجتماعية	
بطء الترقى الوظيفي	
انعدام الحافز للعمل	
بيئة العمل غير ملائمة للعطاء والابداع	
سيطرة فئة معينة	
اهمال الكفاءات	
تدهور الكثير من الخدمات	
جو العمل غير ملائم للعمل	
الدراسة	
البحث عن عمل (لم اجد عمل في السودان)	
عدم المساواة في الحقوق	
من اجل حياة افضل	
اسباب اخرى.....حدد.....	

15- هل تفكر في العودة والاستقرار في السودان - في السنوات ال5 القادمة ؟

نعم..... في اي مجال سوف تعمل ؟.....

لا..... لماذا ؟.....

16- هل تملك في السودان

البيان	الولاية	المدينة
منزل		
شقة		
سكن شعبي		
ارض سكنية		
ارض زراعية		
لا استطيع		

17- هل تملك مشروع استثماري في السودان

نوع المشروع	الولاية	المدينة
مشروع زراعي.....		
مشروع صناعي		
مشروع خدمي		
اخرى... حدد.....		

18- في سنوات اغترابك الاولى واجهتك (امور / مشكلات) لم تكن معتاداً عليها في وطنك لكنك استطعت التغلب عليها-

بشكل عام، كيف تتعامل مع الجديد في حياتك؟.....

19- برأيك - ما هو النجاح ؟.....

20- هل نجحت في تحقيق اهدافك على الصعيد الشخصي.....

وعلى الصعيد العملي.....

21- بشكل ادق - هل حققت لك الهجرة طموحاتك؟

نعم..... / لا..... لماذا لم تستطيع تحقيق هدفك مع العلم انك اغتربت من اجل تحقيقه؟.....

22- باستخدام مقياس التقييم من 1 الى 10، حيث 10 = الهدف الذي تحقق بالاكتر و 1 = الهدف الاقل تحققاً... ارجو ان تذكر 3 من الاهداف التي دفعتك للهجرة مع تقييم كل منها حسب المقياس اعلاه.

الهدف 1.....التقييم..... من 10.

الهدف 2.....التقييم..... من 10.

الهدف 3.....التقييم..... من 10.

23- برأيك - هل تعتقد انه كان في استطاعتك تحقيق اهدافك بدون ان تهجر خارج السودان؟.....

24- لازال سيل المهاجرين يتدفق خارج السودان، بل هناك مجموعات في الداخل ترغب ايضاً في الهجرة و بشدة - وانت صاحب خبرة طويلة في الاغتراب.. ماهي نصيحتك لهؤلاء ؟.....

..... بمفهوم الربح والخسارة - هل ربحت من اغترابك ام خسرت؟.....

25- كمهاجر خارج السودان - هل تعتقد انك ساهمت في بناء السودان ؟

لا...../نعم..... حدد.....

.....

26- هل لديك اقتراحات في كل ما يتعلق بالهجرة ؟

.....

.....

27- اهتمت الدولة بشريحة السودانيين الذين يعملون في الخارج، والتي تضم اعداد كبيرة من المستنيرين وحملة الشهادات العليا. وخصصت لهم المؤسسات التي ترعى شئونهم (جهاز تنظيم شئون السودانيين العاملين بالخارج).

بصفة عامة - مامدى رضاك او عدم رضاك عن نوعية الخدمات التي يقدمها لكم جهاز تنظيم شئون السودانيين العاملين بالخارج ؟

غير راضي ابدأ	غير راضي	راضي	لا راضياً ولا غير راضي	راضي بعض الشيء	راضي جداً

28- جهاز تنظيم شئون السودانيين العاملين بالخارج - هو الجهة الرسمية المختصة بشئون المهاجرين السودانيين - وهي التي تقوم بكافة اجراءاتهم، ومعالجة مشكلاتهم داخل الوطن وخارجه...

السؤال فيما يتعلق بالشكاوى - ارجو ان تقيم عمل الجهاز فيما يتعلق بمعالجة الشكاوى.

العبارات	راضي جداً	راضي بعض الشيء	لا راضي ولا غير راضي	غير راضي بعض الشيء	غير راضي ابداً
تم اعطائك فكرة واضحة عن الجهة التي يجب الاتصال بها لتقديم الشكاوى					
التفهم والاهتمام الذي يظهره موظف الجهاز					
التعامل مع الشكاوى بأسلوب محترف					
معاملة موظفو الجهاز، والتعامل بلطف					
حل المشاكل في وقت معقول					
يتم الابلاغ عن النتائج بعد التحقيق في الشكاوى					

29- برأيك – هل الجهاز ساعدك بالفعل ؟ ماهي فائدة جهاز تنظيم شئون السودانيين العاملين بالخارج، في اعتقادك ؟.....

.....

30- اي 3 كلمات يمكن ان تصف بها - موظف جهاز تنظيم شئون السودانيين العاملين بالخارج – بأفضل وصف ممكن ؟

لطيف	يرد بقدر السؤال / لا يحاول إيجاد حل
مجامل / مهذب	يدافع عن نفسه / يأخذ الامور بحساسيه
يقدم المساعدة	فظ في التعامل
نشط	يتفهم الامور ويساعد قدر الامكان

ماهي الخدمة/الخدمات التي يقدمها لك – جهاز تنظيم شئون السودانيين العاملين بالخارج – والتي تعتبرها هامة ؟

.....

الرجاء التقدم بآية مقترحات تتعلق (بنوعية الخدمة / جودتها / تعامل موظفي الجهاز / الوقت اللازم لتقديم الخدمة / خدمات اخرى) – لجهاز تنظيم شئون السودانيين العاملين بالخارج ؟

..... هل لديك جهاز كمبيوتر في منزلك ؟ نعم..... / لا.....

32- هل استخدمت الانترنت خلال الستة اشهر الماضية ؟

نعم.... / لا....

33- الى اي مدى تعتمد على الانترنت في الحصول على المعلومات ؟

100 %	%90	%80	%70	%60	%50	%40	%30	%20	%0 - %10

34- في الالونة الاخيرة تكرر ذكر العبارة " التنمية المستدامة "..... هل سمعت هذه العبارة ؟

35- نعم.... / لا....

36- اذا اجبت بنعم في السؤال السابق - برأيك ماهي التنمية المستدامة، بمعنى اخر ماهو مفهومك للتنمية المستدامة ؟

.....
برأيك - هل يمكن تحقيق تنمية مستدامة في السودان ؟

نعم.... / وضع.....

لا.... / لماذا ؟

37- اذا اجبت بنعم في السؤال السابق - برأيك، ماهي اهم (العناصر / العوامل / الاسس) التي تساهم في تحقيق تنمية مستدامة في السودان ؟

.....
هل الدولة التي تقيم وتعمل بها - تهتم بالتنمية المستدامة وتسعى لتحقيقها ؟

نعم.... / لا....

38- بصورة عامة - اذكر امثلة من الواقع، توضح ان الدولة تأخذ بمفهوم التنمية المستدامة وتطبقه في مختلف نواحي الحياة ؟

.....
.....
.....

39- ماهو معدل تكرار اتصالاتك باهلك في السودان ؟ وماهو معدل تكرار زيارتك لاهلك في السودان ؟

معدل تكرار الاتصال بالاهل في السودان	معدل تكرار زيارة الاهل في السودان
اسبوعياً	كل سنة
كل اسبوعين	من 2 سنة الى 4 سنوات
كل شهر	من 5 سنة الى 10 سنوات
اكثر من ذلك	10 سنوات فأكثر

ماهي القنوات السودانية التي تشاهدها بالاكتر (اكثر من اجابة) ؟ وماهو معدل تكرار مشاهدتك لهذه القنوات - التي اخترتها فقط - (اختر من جدول معدل تكرار المشاهدة - ادناه)

يومياً	5-4 ايام في الاسبوع	3-2 ايام في الاسبوع	يوم واحد في الاسبوع	لا اشاهد
القنوات التي تشاهدها بالاكتر	معدل تكرار	القنوات التي	معدل تكرار	

المشاهدة	تشاهدها بالاكتر	المشاهدة	
	هارموني.....		الفضائية السودانية.....
	طيبة.....		النيل الازرق.....
	SSTV.....		الشروق.....
	اخرى...اذكر..... ...		سahور.....
	لا اشاهد.....		زول.....

-40

41- هل انت راضي عن البرامج التي تقدمها القنوات السودانية ؟

راضي جداً	راضي الى حد ما	لا راضي ولا غير راضي	غير راضي الى حد ما	غير راضي تماماً

42- قدم رأيك – بالنسبة للبرامج التي انت غير راضي عنها ؟

.....
.....
.....

اسم المستفتي	هاتف العمل / المنزل		
الدولة	رقم الجوال		
المدينة	اسم الباحثة	حاجة عبدالرحمن ابراهيم الامام	
عنوان العمل (اختياري)			

اشكرك سيدي الفاضل / سيدتي الفاضلة
واسأل الله ان يجزيك خير الجزاء

ملحق رقم (2)

ميزان المدفوعات للفترة الزمنية من (1985-2005م) بملايين الدولارات الأمريكية

بملايين الجنيهات						
البيان	1985	1986	1987	1988	1989	البيان
A- Current A/C(1+2)	<u>298.5</u>	<u>-53.7</u>	<u>-571.9</u>	<u>-1400.3</u>	<u>-1471.5</u>	الحساب الجارى
Exports (FOB)	1023.7	816.9	756.2	1921.5	3292.1	الصادرات)Fob(
Imports (FOB)	-1822.1	-1709.1	-2296.6	-4587.2	-6310.3	الواردات)Fob(
<u>1-Trade Balance</u>	<u>-798.4</u>	<u>-892.2</u>	<u>-1540.4</u>	<u>-2665.7</u>	<u>-3018.2</u>	الميزان التجارى
<u>2-Services, Income & Transfers A/C</u>	<u>1096.9</u>	<u>838.5</u>	<u>968.5</u>	<u>1265.4</u>	<u>1546.7</u>	حساب الخدمات
Receipts	2118.7	1468.5	1657.6	2372.3	3004.0	متحصلات
Payments	-1021.8	-630.0	-689.1	-1106.9	-1457.3	مدفوعات
B- Capital & FinancaiL A/C *	<u>137.5</u>	<u>121.7</u>	<u>-137.3</u>	<u>1060.2</u>	<u>1573.4</u>	حساب رأس المال
Current and Capital A/C Deficit or Surplus	<u>436.0</u>	<u>68.0</u>	<u>-709.2</u>	<u>-340.1</u>	<u>101.9</u>	العجز (-) أو الفائض (+) فى الحساب الجارى وحساب رأس المال
<u>Errors & Omisions</u>	<u>-1.8</u>	<u>-7.9</u>	<u>7.8</u>	<u>29.3</u>	<u>-11.4</u>	أخطاء و محذوفات
<u>Monetary Movements</u>	<u>-145.0</u>	<u>-60.1</u>	<u>701.4</u>	<u>310.8</u>	<u>-90.5</u>	التحركات النقدية
	1990	1991	1992	1993	1994	
A- Current A/C(1+2)	-525.10	-845.00	-415.60	-372.40	-503.00	أ/ الحساب الجارى
<u>Exports (FOB)</u>	<u>333.70</u>	<u>308.70</u>	<u>221.50</u>	<u>417.3</u>	<u>524</u>	الصادرات (فوب)
Petroleum	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	بترول

Others	333.70	308.70	221.50	417.3	524	اخرى
<u>Imports (FOB)</u>	<u>-980.40</u>	<u>-1250.8</u>	<u>-890.3</u>	<u>-944.9</u>	<u>-1161.5</u>	الواردات (فوب)
Government purchases	-721.60	-804.6	-600.8	-304.3	-446.3	مشتريات الحكومة
Private sector purchases	-258.80	-446.2	-258.8	-640.6	-715.2	مشتريات القطاع الخاص
<u>1-Trade Balance</u>	<u>-646.70</u>	<u>-942.1</u>	<u>-668.8</u>	<u>-527.6</u>	<u>-637.5</u>	الميزان التجاري
<u>2-Services, Income & Transfers A/C</u>	<u>121.60</u>	<u>97.1</u>	<u>253.2</u>	<u>155.2</u>	<u>134.5</u>	حساب الخدمات و الدخل و التحويلات
<u>Services (Net)</u>	<u>-54.40</u>	<u>-8.4</u>	<u>1.5</u>	<u>70.9</u>	<u>13.2</u>	صافي الخدمات
Receipts	87.40	60.5	56.5	155	199.3	متحصلات
Payments	-141.80	-68.9	-55	-84.1	-186.1	مدفوعات
<u>Income (Net)</u>	<u>-23.20</u>	<u>-20</u>	<u>-11.1</u>	<u>-0.6</u>	<u>-0.2</u>	صافي الدخل
Receipts	12.40	2.7	0	0	0	متحصلات
Payments	-35.60	-22.7	-11.1	-0.6	-0.2	مدفوعات
<u>Transfers (Net)</u>	<u>199.20</u>	<u>125.5</u>	<u>262.8</u>	<u>84.9</u>	<u>121.5</u>	صافي التحويلات
Receipts	221.70	138.2	332.2	84.9	121.5	متحصلات
Payments	-22.50	-12.7	-69.4	0	0	مدفوعات
<u>Current A/C Deficit(-) or Surplus(+)</u>	<u>-257.60</u>	<u>-845</u>	<u>-415.6</u>	<u>-372.4</u>	<u>-503</u>	العجز (-) او الفائض (+) في الحساب الجاري
<u>B- Capital & Financial A/C *</u>	<u>263.30</u>	<u>743.5</u>	<u>383.30</u>	<u>453.22</u>	<u>479.96</u>	ب/ الحساب المالي والرأسمالي
a- Direct Investment (NET)	0.00	0.00	0.00	186.60	229.6	استثمار مباشر (صافي)
b- Portfolio	0.50	0.00	0.00	0.00	0	حافضة

Investment (NET)						استثمار (صافي)
c- Other Investment (NET)	<u>372.60</u>	<u>524.6</u>	<u>312.10</u>	<u>266.62</u>	<u>250.36</u>	استثمارات اخرى (صافي)
1- Official loans	167.10	499.4	<u>288.7</u>	<u>208.4</u>	28.4	أ/القروض الرسمية
Drawings	240.30	524.6	312.2	208.4	32.6	السحوبات
Repayments	-73.20	-25.2	-23.5	0	-4.2	السدادات
2-Trade Credit & Facilities(Net)	1.70	236.2	65.8	-21.28	201.1	ب/ تسهيلات تجارية (صافي)
3- Commercial Bank Foreign Asset(Net)	-26.80	-57.9	-65.4	-15.7	44.6	ج/ الارصدة الخارجية للبنوك التجارية
4- Bank of Sudan Foreign Liability (Net)	85.10	19.7	60.7	102.8	-11.94	د / مديونية بنك السودان الخارجية (قصيرة الاجل)
5- Payments Agreements	35.70	46.1	33.5	-7.6	ح-11.8	ه / الاتفاقيات الثنائية
Current and Capital A/C Deficit or Surplus	<u>5.7</u>	<u>-101.5</u>	<u>-32.3</u>	<u>80.82</u>	<u>-23.04</u>	العجز او الفائض في حساب رأس المال و الحساب الجاري
<u>Errors & Omisions</u>	<u>12.20</u>	<u>8.10</u>	<u>3.00</u>	<u>-118.52</u>	<u>40.84</u>	الايخطاء و المحذوفات
Convertible currency reserves**	-17.90	93.4	29.3	37.7	-17.8	الاصول الاحتياطية الرسمية من العملات القابلة

						للتحويل
Overall Balance	17.90	-93.4	-29.3	-37.7	17.8	الميزان الكلى
	1995	1996	1997	1998	1999	
A- Current A/C(1+2)	-576.34	-872.65	-827.3	-957.46	-499.78	أ/ الحساب الجارى
<u>Exports (FOB)</u>	<u>555.7</u>	<u>620.30</u>	594.2	<u>595.7</u>	<u>780.1</u>	الصادرات (فوب)
Petroleum	0.0	0.0	0.0	0.0	275.9	بتترول
Others	555.7	620.30	594.2	595.7	504.2	اخرى
<u>Imports (FOB)</u>	<u>-1184.8</u>	<u>-1504.40</u>	-1421.9	<u>-1732.2</u>	<u>-1256.2</u>	الواردات (فوب)
Government purchases	-448.4	-624.70	-507.3	-745.9	-233.5	مشتريات الحكومة
Private sector purchases	-736.4	-879.70	-914.6	-986.3	-1022.7	مشتريات القطاع الخاص
<u>1-Trade Balance</u>	<u>-629.1</u>	<u>-884.10</u>	-827.7	<u>-1136.5</u>	<u>-476.1</u>	الميزان التجارى
<u>2-Services, Income &Transfers A/C</u>	<u>52.76</u>	<u>11.45</u>	0.4	<u>179.0</u>	<u>-23.7</u>	حساب الخدمات و الدخل و التحويلات
<u>Services (Net)</u>	<u>-72</u>	<u>-43.48</u>	-140.6	<u>-189.2</u>	<u>-219.1</u>	صافى الخدمات
Receipts	55.8	37.43	31.5	15.8	81.7	متحصلات
Payments	-127.8	-80.91	-172.1	-205.0	-300.8	مدفوعات
<u>Income (Net)</u>	<u>-4.94</u>	<u>5.46</u>	12.2	<u>3.0</u>	<u>-147.0</u>	صافى الدخل
Receipts	1.9	6.15	17.4	13.6	19.1	متحصلات
Payments	-6.84	-0.69	-5.3	-10.6	-166.2	مدفوعات
<u>Transfers (Net)</u>	<u>129.7</u>	<u>49.47</u>	128.9	<u>365.2</u>	<u>342.5</u>	صافى التحويلات
Receipts	421.97	249.45	439.1	731.9	736.0	متحصلات
Payments	-292.27	-199.98	-310.2	-366.7	-393.5	مدفوعات
Current A/C Deficit(-) or	<u>-576.34</u>	<u>-872.65</u>	-827.3	<u>-957.5</u>	<u>-499.8</u>	العجز (-) او الفائض

<u>Surplus(+)</u>						(+) في الحساب الجارى
<u>B- Capital & FinancaiL A/C *</u>	<u>422.33</u>	<u>137.60</u>	98.5	<u>285.9</u>	<u>418.4</u>	ب/ الحساب المالى والرأسمالى
a- Direct Investment (NET)	0	0.40	2.7	370.7	370.8	استثمار مباشر (صافى)
b- Portfolio Investment (NET)	0	0.00	0.0	0.0	0.0	حافطة استثمار (صافى)
c- Other Investment (NET)	<u>422.33</u>	<u>137.20</u>	95.8	<u>-84.8</u>	<u>47.6</u>	استثمارات اخرى (صافى)
1- Official loans	10.03	-21.50	-45.1	<u>-54.1</u>	<u>-21.3</u>	أ/ القروض الرسمية
Drawings	67.8	22.00	18.6	13.0	47.4	السحوبات
Repayments	-57.8	-43.50	-63.7	-67.1	-68.7	السدادات
2-Trade Credit & Facilities(Net)	330.6	93.00	130.0	-28.2	96.8	ب/ تسهيلات تجارية (صافى)
3- Commercial Bank Foreign Asset(Net)	21.7	3.50	-9.1	-9.5	-23.5	ج/ الارصدة الخارجية للبنوك التجارية
4- Bank of Sudan Foreign Liability (Net)	61	62.40	20.1	8.0	-3.7	د/ مديونية بنك السودان الخارجية (قصيرة الاجل)
5- Payments Agreements	-1	-0.20	0.0	-1.0	-0.7	هـ / الاتفاقيات الثنائية

Current and Capital A/C Deficit or Surplus	-154.01	-735.05	-728.8	-671.6	-81.4	العجز او الفائض في حساب رأس المال و الحساب الجارى
<u>Errors & Omissions</u>	<u>177.61</u>	<u>737.05</u>	704.8	647.6	<u>191.4</u>	الايخطاء و المحذوفات
Convertible currency reserves**	-23.6	-2.00	24.0	24.0	-110.0	الاصول الاحتياطية الرسمية من العملات القابلة للتحويل
Overall Balance	23.6	1.20	-24.0	-24.0	110.0	الميزان الكلى

	2003	2004	
A- Current A/C(1+2)	-938.6	-818.2	أ/ الحساب الجارى
<u>Exports (FOB)</u>	<u>2542.17</u>	<u>3777.75</u>	<u>الصادرات (فوب)</u>
Petroleum	2047.70	3100.46	بتروول
Others	494.47	677.29	اخرى
<u>Imports (FOB)</u>	<u>-2536.10</u>	<u>-3586.18</u>	<u>الواردات (فوب)</u>
Government purchases	-292.46	-343.07	مشتريات الحكومة
Private sector purchases	-2243.64	-3243.11	مشتريات القطاع الخاص
<u>1-Trade Balance</u>	<u>6.07</u>	<u>191.57</u>	<u>الميزان التجارى</u>
<u>2-Services, Income &Transfers A/C</u>	<u>-944.65</u>	<u>-1009.80</u>	<u>حساب الخدمات و الدخل و التحويلات</u>
<u>Services (Net)</u>	<u>-793.81</u>	<u>-1020.41</u>	<u>صافى الخدمات</u>
Receipts	36.48	44.12	متحصلات
Payments	-830.29	-1064.53	مدفوعات
<u>Income (Net)</u>	<u>-869.2</u>	<u>-1112.68</u>	<u>صافى الدخل</u>
Receipts	10.01	21.84	متحصلات
Payments	-879.23	-1134.52	مدفوعات
<u>Transfers (Net)</u>	<u>718.4</u>	<u>1123.29</u>	<u>صافى التحويلات</u>

Receipts	1235.19	1632.84	متحصلات
Payments	-516.81	-509.55	مدفوعات
<u>Current A/C Deficit(-) or Surplus(+)</u>	<u>-938.58</u>	<u>-818.23</u>	<u>العجز (-) او الفائض (+) فى الحساب الجارى</u>
<u>B- Capital & Financial A/C *</u>	<u>1389.93</u>	<u>1353.88</u>	<u>ب/ الحساب المالى والرأسمالى</u>
a- Direct Investment (NET)	1349.19	1511.07	استثمار مباشر (صافى)
b- Portfolio Investment (NET)	35.25	19.94	حافطة استثمار (صافى)
<u>c- Other Investment (NET)</u>	<u>5.49</u>	<u>-177.13</u>	<u>استثمارات اخرى (صافى)</u>
1- Official loans	<u>-100.30</u>	<u>-6.01</u>	<u>أ/ القروض الرسمية</u>
Drawings	84.93	213.20	السحوبات
Repayments	-185.23	-219.21	السدادات
2-Trade Credit & Facilities(Net)	5.27	-58.06	صافى تسهيلات تجارية /ب)
3- Commercial Bank Foreign Asset(Net)	-4.89	-28.99	ج/ الارصدة الخارجية للبنوك التجارية
4- Bank of Sudan Foreign Liability (Net)	119.79	-69.19	د/ مديونية بنك السودان الخارجية (قصيرة الاجل)
5- Bank of Sudan Other Foreign Assets	-0.17	-10.17	ه/ أصول بنك السودان الأخرى
6- Payments Agreements	-14.21	-4.71	ه / الاتفاقيات الثنائية
Current and Capital A/C Deficit or Surplus	451.35	<u>535.65</u>	<u>العجز او الفائض فى حساب رأس المال و الحساب الجارى</u>
<u>Errors & Omissions</u>	<u>-28.79</u>	<u>194.53</u>	<u>الايخطاء و المحذوفات</u>
Convertible currency reserves	-422.56	<u>-730.18</u>	الاصول الاحتياطية الرسمية من العملات القابلة للتحويل
Overall Balance	422.56	<u>730.18</u>	الميزان الكلى

2001	2000		2002	
A- Current A/C(1+2)	-517.58	-1216.8	-925.8	أ/ الحساب الجارى
<u>Exports (FOB)</u>	<u>1806.7</u>	<u>1698.7</u>	<u>1949.11</u>	<u>الصادرات (فوب)</u>
Petroleum	1350.8	1376.7	1510.83	بتترول
Others	455.9	322.0	438.28	اخرى
<u>Imports (FOB)</u>	<u>-1366.4</u>	<u>-2024.8</u>	<u>-2152.80</u>	<u>الواردات (فوب)</u>
Government	-155.6	-118.8	-170.56	مشتريات الحكومة

purchases				
Private sector purchases	-1210.8	-1906.1	-1982.24	مشتريات القطاع الخاص
1-Trade Balance	440.3	-326.1	-203.69	الميزان التجاري
2-Services, Income & Transfers A/C	-957.9	-890.7	-722.11	حساب الخدمات و الدخل و التحويلات
Services (Net)	-620.0	-712.8	-770.96	صافي الخدمات
Receipts	27.5	14.7	47.22	متحصلات
Payments	-647.5	-727.4	-818.18	مدفوعات
Income (Net)	-574.9	-552.2	-617.10	صافي الدخل
Receipts	4.6	17.8	19.27	متحصلات
Payments	-579.4	-570.0	-636.37	مدفوعات
Transfers (Net)	237.0	374.3	665.95	صافي التحويلات
Receipts	690.2	826.8	1120.40	متحصلات
Payments	-453.2	-452.5	-454.45	مدفوعات
Current A/C Deficit(-) or Surplus(+)	-517.6	-1216.8	-925.80	العجز (-) او الفائض (+) في الحساب الجاري
B- Capital & Financial A/C *	281.7	455.1	770.85	ب/ الحساب المالي والرأسمالي
a- Direct Investment (NET)	392.2	574.0	683.35	استثمار مباشر (صافي)
b- Portfolio Investment (NET)	0.0	0.7	9.19	حافطة استثمار (صافي)
c- Other Investment (NET)	-110.5	-119.6	78.3	استثمارات اخرى (صافي)
1- Official loans	-137.4	-83.3	-43.02	أ/ القروض الرسمية
Drawings	16.5	21.8	44.75	السحوبات
Repayments	-153.9	-105.2	-87.77	السدادات
2-Trade Credit & Facilities(Net)	72.8	21.1	222.40	تسهيلات تجارية (صافي ب)
3- Commercial Bank Foreign Asset(Net)	-18.4	-77.0	-163.20	ج/ الارصدة الخارجية للبنوك التجارية
4- Bank of Sudan Foreign Liability (Net)	-26.6	40.5	64.18	د/ مديونية بنك السودان الخارجية (قصيرة الاجل)
5- Bank of Sudan Other Foreign	0.0	0.0		ه/ أصول بنك السودان الأخرى

Assets				
6- Payments Agreements	-1.0	-20.8	-2.05	ه / الاتفاقيات الثنائية
Current and Capital A/C Deficit or Surplus	<u>-235.9</u>	<u>-761.7</u>	<u>-155.0</u>	العجز او الفائض فى حساب رأس المال و الحساب الجارى
<u>Errors & Omissions</u>	<u>343.9</u>	<u>634.1</u>	<u>455.0</u>	الايخطاء و المحذوفات
Convertible currency reserves**	-108.0	127.6	-300.03	الاصول الاحتياطية الرسمية من العملات القابلة للتحويل
Overall Balance	108.0	-127.6	300.03	الميزان الكلى

	2005	
<u>A- Current A/C (1+2)</u>	<u>-2,830.29</u>	<u>أ - الحساب الجارى</u>
<u>(1) Exports (FOB)</u>	<u>4,824.28</u>	<u>الصادرات (فوب)</u>
Petroleum	4,187.360	بتروى
Others	636.92	أخرى
<u>(2) Imports (FOB)</u>	<u>-5,945.99</u>	<u>الواردات (فوب)*</u>
Government purchases	-646.66	مشتريات الحكومة
Private sector purchases	-5,299.33	مشتريات القطاع الخاص
<u>1-Trade Balance</u>	<u>-1,121.71</u>	<u>الميزان التجارى (2+1)</u>
<u>2- Services, Income & Transfers A/C</u>	<u>-1,708.58</u>	<u>حساب الخدمات والدخل والتحويلات</u>
<u>Services</u>	<u>-1,685.32</u>	<u>الخدمات</u>
<u>Receipts</u>	<u>175.11</u>	<u>متحصلات</u>
Travel	150.34	السفر
Other	24.77	إخرى
<u>Payments</u>	<u>-1,860.43</u>	<u>مدفوعات</u>
Travel	-667.48	السفر
Other	-1,192.95	إخرى
<u>Income</u>	<u>-1,345.77</u>	<u>الدخل</u>
<u>Receipt</u>	<u>44.10</u>	<u>متحصلات</u>

Direct investment income	0.00	دخل الاستثمار المباشر
others	44.10	اخرى
<u>Payments</u>	<u>-1,389.87</u>	<u>مدفوعات</u>
Direct investment income	-1,318.76	دخل الاستثمار المباشر
others	-71.11	اخرى
<u>Current Transfers</u>	<u>1,322.50</u>	<u>تحويلات جارية</u>
<u>Receipts</u>	<u>1,942.88</u>	<u>متحصلات</u>
General Government	245.18	الحكومة العامة
Private Sectors	1,697.70	إخرى
<u>Payments</u>	<u>-620.38</u>	<u>مدفوعات</u>
General Government	-10.68	الحكومة العامة
Private Sectors	-609.69	إخرى
<u>B- Capital & Financial A/C</u>	<u>2,427.22</u>	<u>ب- حساب رأس المال و الحساب المالي</u>
<u>Capital A/C</u>	<u>0.00</u>	<u>حساب رأس المال</u>
<u>Capital Transfers</u>	<u>0.00</u>	<u>تحويلات رأسمالية</u>
General Government	0.00	الحكومة العامة
Others	0.00	إخرى
<u>Financial A/C</u>	<u>2,427.22</u>	<u>الحساب المالي</u>
<u>1- Direct Investment (NET)</u>	<u>2,304.63</u>	<u>استثمار مباشر (صافي)</u>
In Sudan	2,304.63	داخل السودان
Abroad	0.00	خارج السودان
<u>2- Portfolio Investment (NET)</u>	<u>11.09</u>	<u>استثمار حافظة (صافي)</u>
Assets	27.29	أصول
Equity Securities	27.29	الأسهم و السندات
Monetary Authorities	-12.9	السلطة النقدية
General Government	0.00	الحكومة العامة
Banks	40.22	البنوك
Other Sectors	0.00	القطاعات الأخرى
Liabilities	-16.20	خصوم

Equity Securities	-16.20	الاسهم و السندات
Banks	-16.2	البنوك
Other Sectors	0.00	القطاعات الاخرى
<u>3- Other Investment (NET)</u>	<u>111.51</u>	<u>استثمارات اخرى (صافي)</u>
<u>Assets</u>	<u>607.1</u>	<u>اصول</u>
Trade credit& facilities	1,162.43	التسهيلات التجارية
General Government	220.78	الحكومة العامة
Other Sectors	941.65	القطاعات الاخرى
Loans	222.35	القروض
Monetary Authorities	0.00	السلطة النقدية
General Government	222.35	الحكومة العامة
Banks	0.00	البنوك
Other Sectors	0.00	القطاعات الاخرى
Currency & Deposits	-711.14	الودائع و العملة
Monetary Authorities	-293.14	السلطة النقدية
Banks	-333.00	البنوك
Other Sectors	-85.00	القطاعات الاخرى
Other Assets	-66.51	الاصول الاخرى
Monetary Authorities	-66.5	السلطة النقدية
General Government	0.00	الحكومة العامة
Banks	0.00	البنوك
Other Sectors	0.00	القطاعات الاخرى
<u>Liabilities</u>	<u>-495.63</u>	<u>الخصوم</u>
Trade credit& facilities	-485.72	التسهيلات التجارية
General Government	-63.71	الحكومة العامة
Other Sectors	-422.00	القطاعات الاخرى
Loans	-211.97	القروض
Monetary Authorities	-33.00	السلطة النقدية
General Government	-178.97	الحكومة العامة
Banks	0.00	البنوك
Other Sectors	0.00	القطاعات الاخرى
Currency & Deposits	4.89	الودائع و العملة

Monetary Authorities	-2.81	السلطة النقدية
Banks	7.70	البنوك
Other Sectors	0.00	القطاعات الأخرى
Other liabilities	197.18	خصوم أخرى
Monetary Authorities	<u>45.72</u>	السلطة النقدية
long term	-3.81	قروض طويلة الأجل
Short term	49.54	قروض قصيرة الأجل
Other Sectors	0.00	القطاعات الأخرى
Banks	151.45	البنوك
<u>Reserve Asset</u>	<u>-530.53</u>	<u>الأصول الاحتياطية</u>
<u>Errors & Omissions</u>	<u>933.60</u>	<u>أخطاء ومحوذفات</u>
<u>Over All Balance</u>	<u>530.53</u>	<u>الميزان الكلي</u>

المصدر بنك السودان المركزي – تقارير بنك السودان للفترة من 1985-2005م

ملحق رقم (3)
مؤشرات متنوعة لقياس التنمية المستدامة

التسلسل	المؤشر	نوعه	التسلسل	المؤشر	نوعه
1-	الإنتاجية الصناعية	اقتصادي	2	الطلب السنوي على المساكن	إسكان
2-	الإعانات الحكومية كنسبة من الناتج الإجمالي	اقتصادي	4	ثمن المسكن كنسبة من الدخل	إسكان
3-	عدد مؤسسات الأعمال	اقتصادي	6	معدل ملكية المساكن	إسكان
4-	عدد المباني المرخص بإنشائها	اقتصادي	8	معدل الزيادة السنوية على المساكن	إسكان
5-	نسبة مساهمة القطاع الثاني والأعمال التجارية في الناتج الإجمالي	اقتصادي	10	عدد المساكن مقارنة بعدد السكان	إسكان
6-	عدد الخدمات والسلع البيئية المصدرة.	اقتصادي	12	متوسط اعداد الافراد للغرفة الواحدة	إسكان
7-	عدد مؤسسات الأعمال قيد الإنشاء.	اقتصادي	14	نصيب الفرد من المساحة	إسكان
8-	ترتيب الدولة في تكنولوجيا الاتصالات	اقتصادي	16	نسبة السكان الذين لا يملكون مساكن	إسكان
9-	نسبة الشركات التي طورت منتجات جديدة	اقتصادي			
10-	مشاركة مؤسسات الأعمال في المدارس والفعاليات الأهلية	اقتصادي	20	نسبة المساكن غير الصالحة والمزدحمة	إسكان
11-	نسبة الشركات التي حددت لنفسها أهداف مستدامة	اقتصادي	22	النمو السكاني	سكان
12-	الأطفال الذين يعيشون دون خط الفقر	الأطفال	24	عدد السكان	سكان
13-	نسبة الطلبة الذين يحصلون على غذاء مجاني	الأطفال	26	الكثافة السكانية	سكان
14-	نسبة الطلبة الذين يحصلون على إعانات	الأطفال	28	الهجرة الصافية الداخلية والخارجية	سكان
15-	معدل البطالة حسب العرق	النوع	30	التركيب العمري للسكان	سكان
16-	التمييز في مواقع العمل	النوع	32	معدل المواليد	سكان
17-	التوزيع المهني للنساء والأقليات	النوع	34	نسبة ضحايا الجريمة من مجموع السكان	الجريمة
18-	التنوع في المنتجات التجارية	النوع	36	معدل الجريمة	الجريمة
19-	العمالة القطاعية	النوع	38	جرائم الاعتداء على الممتلكات	الجريمة

التسلسل	المؤشر	نوعه	التسلسل	المؤشر	نوعه
-20	العمالة لأكبر خمس أرباب عمل	النوع	40	جرائم الاعتداء على الأشخاص	الجريمة
-21	عدد الوظائف في قطاع الصناعة بالقيمة المضافة	العمالة	42	معدل جرائم الأحداث	الجريمة
-22	مجموع الأجور والرواتب للوظائف	العمالة	44	عدد المكالمات الطارئة لكل شخص من السكان	الجريمة
-23	نسبة نمو الوظائف في الشركات الجديدة	العمالة	46	مبيعات المفرق لكل فرد	البيع
-24	نسبة النمو في أعداد الوظائف الجديدة	العمالة	48	مبيعات المفرق كنسبة من دخل الفرد	البيع
-25	معدل العمالة	العمالة	50	حجم الاستثمار في مؤسسات الأعمال المحلية	البيع
-26	معدل البطالة	العمالة	52	القيمة المضافة لخدمات النوم والفنادق	سياحة
-27	عدد الوظائف في قطاع البيئة	العمالة	54	عائدات الضرائب السياحية	سياحة
-28	العمالة الزراعية	العمالة	56	العمالة في الفنادق وخدمات النوم	سياحة
-29	نسبة الوظائف الفنية والتقنية من مجموع الوظائف	العمالة	58	الحاويات المنقولة عبر الموانئ البحرية	نقل
-30	البطالة الحقيقية	العمالة	60	نسبة البضائع الصناعية المنقولة بحراً أو جواً	نقل
-31	عدد الوظائف في قطاع الصناعة	العمالة	62	نسبة السكان من حملة الشهادة الثانوية العامة	تعليم
-32	البطالة بعيدة المدى	العمالة	64	نسبة السكان من حملة شهادة البكالوريوس	تعليم
-33	معامل الرفاه الاقتصادي المستدام	مالية	66	عدد الأطفال المسجلين في رياض الأطفال	تعليم
-34	عدد وقيمة القروض التجارية في مناطق الدخل المنخفض	مالية	68	معدل الأمية	تعليم
-35	نسبة المنتجات والخدمات التي تعكس أسعارها كلفة دورة الحياة	مالية	70	نسبة الطلبة الذين يكملون تعليمهم العالي	تعليم
-36	كلفة الآلات والطاقة كنسبة من دخل المزرعة	مالية	72	نسبة طلبة الثانوي المهني الذين حصلوا على فرص عمل	تعليم
-37	القروض الفردية	مالية	74	نسبة طلبة الثانوي	تعليم

التسلسل	المؤشر	نوعه	التسلسل	المؤشر	نوعه
38-	نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المخصص لاستنزاف الموارد	مالية	76	تكلفة تعليم الطالب الواحد في المراحل الدراسية المختلفة	تعليم
39-	الناتج المحلي الصافي من وجهة نظر بيئية	مالية	78	تكرار التنمية المستدامة في المناهج التعليمية للمراحل المختلفة	تعليم
40-	النسبة من الناتج الإجمالي المخصص للبحث والتطوير	مالية	80	عدد المدارس المنتمية لبرامج المدارس المستدامة	تعليم
41-	النمو في القيمة المضافة لصناعات المنتجات الغابية	مالية	82	درجة التنوع لأعضاء هيئة التدريس في المدارس	تعليم
42-	نسبة القيمة المضافة الزراعية من مجمل المبيعات	مالية	84	عدد الطلبة لكل معلم	تعليم
43-	رأس المال المستثمر في خدمات البنية التحتية للبلديات	مالية	86	معدل راتب المدرس	تعليم
44-	قيمة الموجودات الصناعية والتجارية	مالية	88	نسبة طلبة الثانوي المهني إلى مجموع طلبة الثانوي	تعليم
45-	الدولارات لكل فرد التي لم يتم وضعها في البنوك سنوياً	مالية	90	نسبة الطلبة الراشدين في كل مرحلة تعليمية	تعليم
46-	قيمة الاملاك السكنية والتجارية	مالية	92	نسبة استخدام التلفزيون والفيديو لأغراض التعليم في المراحل المختلفة	تعليم
47-	قيمة البضائع المستوردة من الخارج	مالية	94	نسبة الطلبة المنسحبين من المدرسة في المراحل التعليمية المختلفة	تعليم
48-	توزيع الثروة	مالية	96	استخدام المبيدات والكميات المستخدمة	بيئية
49-	توزيع الدخل	مالية	98	ثاني أكسيد الكربون المنبعث حسب المصدر	بيئية
50-	نسبة الوظائف التي لا تدر دخلاً كافياً للعاملين فيها	مالية	100	ثاني أكسيد الكربون المنبعث بالنسبة لمستوى عام 1990	بيئية
51-	عدد ساعات العمل للعامل اللازمة لإشباع حاجاته	مالية	102	عدد الأيام التي يتجاوز فيها تلوث الهواء الحد	بيئية

التسلسل	المؤشر	نوعه	التسلسل	المؤشر	نوعه
	الأساسية			المسموح به	
-52	نسبة السكان دون خطر الفقر	مالية	104	نوعية الهواء	بيئية
-53	الأجور والرواتب كنسبة من مجموع الدخل	مالية	106	تلوث الهواء من مصادر النفايات المختلفة	بيئية
-54	نسبة السكان الذين يتلقون مساعدات معيشية	مالية	108	عدد أيام السنة التي يكون فيها الهواء نقياً	بيئية
-55	نصيب الفرد من الدخل	مالية	110		
-56	معدل الدخل الكلي لكل وظيفة	مالية	112		
-57	معامل كلفة الحياة	مالية	114		
-58	دخل الفرد في المناطق الريفية	مالية	116		
-59	دخل الفرد في المناطق الحضرية	مالية	118		
-60	نسبة مساحة أراضي المحميات بأنواعها	زراعة بيئية	120	نسبة ثاني أكسيد الكبريت والضبخان في الجو	بيئية
-61	مساحة الغابات	زراعة بيئية	122	كمية ثاني أكسيد الكربون المنبعثة لكل فرد	بيئية
-62	نسبة التقيد في مساحة الغابات سنوياً	زراعة بيئية	124	عدد الشكاوي المتعلقة بتلوث الخواء سنوياً	بيئية
-63	مساحة الأراضي المخصصة للزراعة الطبيعية (بدون أسمدة أو كيماويات)	زراعة بيئية	126	عدد برامج التعليم البيئي الموجهة للجمهور	بيئية
-64	مساحة الأراضي المخصصة للزراعة الكثيفة	بيئية زراعية	128	عدد برامج التعليم البيئي في المرحلة الأساسية	بيئية
-65	عدد الأشجار في الغابات الكثيفة	بيئية زراعية	130	التنوع الأحيائي للحيوان والنبات	بيئية
-66	عدد الأشجار في الغابات الحضرية	بيئية زراعية	132	التنوع الأحيائي للطيور	بيئية
-67	المواقع الخضراء المفتوحة في المناطق الحضرية	بيئية زراعية	134	الكائنات الحية المهددة بالانقراض	بيئية
-68	عدد قطع الأراضي التي تزيد مساحتها عن 80 فداناً	بيئية زراعية	136	المجموعات السمكية ومحددات استهلاكها	بيئية
-69	مساحة الأراضي ذات الحساسية البيئية	بيئية زراعية	138	كميات الأسماك المصطادة لأغراض التجارة	بيئية

التسلسل	المؤشر	نوعه	التسلسل	المؤشر	نوعه
-70	انجراف التربة لكل فدان من الأراضي الزراعية	بيئية زراعية	140	مستوى المياه الجوفية في الاحواض المائية	بيئية
-71	مساحة الأراضي التي تتعرض للانجراف والتملح	بيئية زراعية	142	معامل نوعية المياه الجوفية	بيئية
-72	محتوى التربة العضوي	بيئية زراعية	144	نوعية الهواء داخل الاحياء السكنية	بيئية
-73	نسبة مساحة المسطحات المائية غير الصالحة لصيد الأسماك	مياه	146	الضوضاء في البيئة المحلية	بيئية
-74	نوعية مياه الأنهار عند دخول الدولة وعند الخروج منها	مياه	148	انماط استعمالات الارض	استعمال الأرض
-75	عدد الأيام التي تكون فيها الشواطئ مفتوحة للسباحة	مياه	150	مساحة الاراضي الزراعية المستغلة لاغراض التنمية	استعمال الأرض
-76	نسبة الجداول والمسيلات التي يمكن الشرب منها	مياه	152	مساحة استعمالات الارض المختلفة	استعمال الأرض
-77	مساحة المسطحات المائية الصالحة للسباحة وصيد الأسماك	مياه	154	معدل التغير في مساحات استعمالات الأرض المختلفة	استعمال الأرض
-78	معامل شفافية المياه	مياه	156	مساحة الأرض المستغلة للشوارع والطرق	استعمال الأرض
-79	مساحة المستنقعات الطبيعية والمغلقة	مياه	158	مساحة الأرض المطورة	استعمال الأرض
-80	حجم وتوزيع المستنقعات في الدولة	مياه	160	عدد الاقاليم البيوجغرافية والمحميات	استعمال الأرض
-81	مدى رضا دافعي الضرائب عن الخدمات المقدمة	الفاعلية	162	مساحة الأراضي المفتوحة والمنتزهات	استعمال الأرض
-82	مدى رضا السكان عن الخدمات الحكومية المقدمة	الفاعلية	164	عدد الأشخاص المستخدمين لخدمات الاستجمام شهرياً	استجمام
-83	نسبة السكان الذين يثقون بالحكومة	الفاعلية	166	مساحة المناطق المخصصة للاستجمام	استجمام
-84	نسبة السكان الذين يعتقدون بأن ما يدفعونه من ضرائب يتم إنفاقه على الخدمات	الفاعلية	168	النفقات على الفعاليات الفنية	استجمام
-85	معدل الخصوبة	صحية	170	مدى مشاركة السكان في الفعاليات الفنية	استجمام
-86	نسبة كلفة الخدمات الصحية من دخل الأسرة.	صحية	172	مبيعات المنتجات الغذائية المحلية	استغلال الموارد

التسلسل	المؤشر	نوعه	التسلسل	المؤشر	نوعه
-87	نسبة كلفة الخدمات الصحية من دخل الدولة	صحية	174	معدل استهلاك الطاقة للوحدة السكنية	استغلال الموارد
-88	الكفالة الإجمالية للخدمات الصحية	صحية	176	مساحة المحاصيل الحقلية السنوية	استغلال الموارد
-89	نسبة السكان الذين يجدون صعوبة في الحصول على الخدمات الصحية	صحية	178	متوسط وزن الأسماك التي يتم صيدها	استغلال الموارد
-90	عدد الوفيات بفعل سرطان الرئة /10000 نسمة	صحية	180	كلفة 1000 كيلو وات من الكهرباء	استغلال الموارد
-91	عدد الوفيات بفعل ضغط الدم/10000 نسمة	صحية	182	المعدل السنوي لاستهلاك الكهرباء	استغلال الموارد
-92	عدد الوفيات بفعل مرض السكري/10000 نسمة	صحية	184	استهلاك الطاقة الكلي	استغلال الموارد
-93	عدد الوفيات بفعل مرض القلب /10000 نسمة	صحية	186	استهلاك الكهرباء والمصادر غير المتجددة	استغلال الموارد
-94	عدد الوفيات بفعل أمراض السرطان /10000 نسمة	صحية	188	استهلاك الكهرباء والمصادر المتجددة	استغلال الموارد
-95	عدد الوفيات بفعل السلفس /10000 نسمة	صحية	190	معدل استهلاك الطاقة للفرد	استغلال الموارد
-96	عدد الوفيات بفعل الإيدز /10000 نسمة	صحية	192	استهلاك الطاقة التجاري السنوي	استغلال الموارد
-97	نسبة السكان المدخنين من مجموع السكان	صحية	194	معدل استهلاك الفرد من الكهرباء سنوياً.	استغلال الموارد
-98	عدد الوفيات بسبب التدخين 100000 نسمة	صحية	196	استهلاك الفرد من المياه	استغلال الموارد
-99	عدد الوفيات بسبب المخدرات 10000 نسمة	صحية	198	كميات المياه المستهلكة	استغلال الموارد
-100	متوسط العمر المتوقع عند الميلاد	صحية	200	استهلاك الماء للأغراض التجارية	استغلال الموارد
-101	معدل وفيات الأطفال الرضع	صحية	202	استهلاك الفرد اليومي من المياه بالجالونات	
-102	معدل الوفيات الخام	صحية	204	الطلب المائي	استغلال الموارد
-103	معامل نوعية الحياة	صحية	206	العرض المائي	استغلال الموارد
-104	نسبة السكان المشمولين بالتأمين الطبي	صحية	208		

التسلسل	المؤشر	نوعه	التسلسل	المؤشر	نوعه
-105	نسبة النساء الحوامل الحاصلات على رعاية صحية	صحية	210		

المصدر عثمان محمد غنيم وماجدة ابو زنط- التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها
وأدوات قياسها - دار صفاء للنشر والتوزيع - عمان - الطبعة الأولى 2007م / 1423هـ- ص
.284/275

الفصل الاول

الإطار العام للدراسة

1.1 التمهيد

2.1 مشكلة الدراسة

3.1 أهداف الدراسة

4.1 فرضيات الدراسة

5.1 أهمية الدراسة

6.1 منهج الدراسة

7.1 مجتمع الدراسة

8.1 حدود الدراسة

9.1 هيكل الدراسة

الفصل الثاني

التنمية المستدامة

1.2 مفهوم التنمية المستدامة ومتطلباتها.

2.2 نشأة التنمية المستدامة.

3.2 تفسيرات التنمية المستدامة.

4.2 مقومات التنمية المستدامة ومبادئها.

5.2 أهداف التنمية المستدامة وأبعادها

ودور تقنية المعلومات والاتصالات في

تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

6.2 قياس التنمية المستدامة.

7.2 التنمية البشرية المستدامة.

الفصل الثالث

الهجرة

3. 1 مفهوم الهجرة.

3. 2 تاريخ الهجرة الدولية.

3. 3 دوافع الهجرة.

3. 4 الهجرة الدولية السودانية.

3. 5 سياسات الدولة تجاه الهجرة.

3. 5 اتجاهات ومستقبل الهجرة في ظل

العولمة.

3. 6 هجرة الكفاءات السودانية وأ

التنمية المستدامة في البلد الأصل.

الفصل الرابع

أثر الهجرة على التنمية المستدامة

4. 1 أثر الهجرة على التنمية الاقتصادية.

4. 2 أثر الهجرة على التنمية الاجتماعية.

4. 3 أثر الهجرة على التنمية البيئية.

الفصل الخامس

الدراسة الميدانية وإختبارات الفروض

1. 5 نتائج الدراسة الميدانية.

2. 5 اختبار الفروض.

الخاتمة والتوصيات

المصادر والمراجع

الملاحق

الآية

{وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا
تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا
يَأْسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ }

صدق الله العظيم،،،

الأنعام: ٥٩

الإهداء

إلى روح والدي الطاهرةإلى والدتي الحبيبة أمد الله في عمرها
إلى أسرتي الصغيرة.. زوجي وأبنائي حفظهم الله
إلى أخوتي وأخواتي الأحباء
وإلى كل من آزرني

الشكر والتقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا محمد وعلى اله وصحبه أجمعين.

أضع بين أيديكم هذا الجهد المتواضع سائله العليقدير أن أكون قد وفقت في استعراض ظاهرة الهجرة وتبيان آثارها على استدامة التنمية في السودان.

ويسعدني ان اتقدم بالشكر لمعهد الدراسات البيئية () لإتاحته لي الفرصة لأهمل من معين العلم الذي لاينضب، وأخص بالشكر والإحترام الأستاذ الموقر الدكتور/ ميرغني تاج السيد أحمد والدكتور/ محمد الجاك أحمد والأستاذ الفاضل الدكتور/ ،
سائله الله أن يحفظهم ويجعلها في موازين حسناتهم.

والشكر موصول لكل من ساهم في هذا العمل بتقديم المعلومة الصادقة.

،،، والله سبحانه وتعالى من وراء القصد،،،

أثر هجرة العقول البشرية على استدامة التنمية في السودان من 1985م الي 2010م

المستخلص

أثارت هجرة الكفاءات والكوادر المدربة من السودان للدول العربية النفطية جدلاً منذ بداية السبعينات من القرن الماضي حول أثر هذه الهجرات على التنمية المستدامة في البلد الأم. يدور التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة على تقصى دوافع الهجرة والمشكلات التي جابهت الكوادر والكفاءات ومدى مساهمة هذه الهجرة في تحقيق التنمية المستدامة في السودان.

تبنت الدراسة منهجاً وصفيّاً تحليلياً وجمعت مادة الدراسة الأولية من استبيان لعينة من المغتربين السودانيين مؤلفة من 500 مهاجر في كل من مملكة البحرين (200) والمملكة العربية السعودية (300) من مختلف مناطق السودان بجانب بيانات ثانوية للفترة من 1985م الي 2010م للتعرف على أسباب ودوافع الهجرة لاختبار فرضيات الدراسة. تم تحليل البيانات باستخدام برامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS .

من أبرز نتائج الدراسة إن الطبيعة الإنتقائية للهجرة ما بين الاعوام 1985م و2010م أحدثت نقصاً واضحاً في أعداد الذكور وبالأخص الفئات القادرة على المساهمة في تحقيق استدامة التنمية، حيث بلغت نسبة الذكور 90% من المغتربين. كما وضح إن تحويلات المغتربين توجه لشراء العقارات والأراضي السكنية مما يشكل خصماً على الاستثمار في القطاعات الانتاجية، أيضاً ساهم الطلب المتزايد من قبل المغتربين على الأراضي والعقارات (التوسع العمراني) في تجريف الأراضي الزراعية وتشجيع الأنشطة الاقتصادية غيرالإنتاجية، فحوالي 80% من المبحوثين استطاعوا تشييد مساكن وشراء اراضي سكنية وزراعية. هذا النتيجة تدعم فرضية إن فرص الاستثمار في السودان في المجالات المنتجة تقل بين صفوف المهاجرين لتفضيل غالبيتهم الاستثمار في المجالات المضمونة العائد. وقد أكد 48% من المبحوثين على إن جهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج لا يقدم لهم معلومات عن فرص الاستثمار في السودان ومدى جدواها الاقتصادية. لهجرة الكفاءات البشرية أثراً سالباً على الاقتصاد إذ لا تجعله قادراً على إدارة ثرواته الطبيعية والبشرية بكفاءة حيث تفقد الهجرة الدولة افضل المتخصصين والعمالة المدربة ذات التأهيل والمهارة العالية ، فحوالي 74% من المستفتين من حملة الشهادات العليا الذين يتميزون بمستويات تأهيلية وقدرات عالية. وهذا يؤكد النقص في المهارات الفنية والمهنية والحرفية والذي يعمل على استنزاف الموارد وسوء استخدامها ويقود إلى انخفاض في جودة الإنتاج وتدهور في الخدمات وبالتالي يحول دون تحقيق التنمية المستدامة.

أوصت الدراسة بالحد من هجرة العقول البشرية بسن قوانين منظمة ومعظمة للعائد منها على سبيل المثال إتباع سياسات جاذبة لمدخرات المغتربين بهدف الاستفادة من العملة الصعبة في إنعاش وتنمية الاقتصاد على أساس مستدام، وضمان عودة أصحاب الكفاءات العالية بكل السبل الممكنة. بالإضافة الى إجراء المزيد من الدراسات حول أثر الهجرة الخارجية لاستقصاء الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

Impact of Brain Drain Immigration on Development Sustainability in Sudan from 1985 to 2010

Abstract

The migration of qualified and trained Cadres from Sudan to Arab petroleum Countries raised a controversy since the beginning of the seventies of the last century regarding the effects of such migrations on sustainable development in the country of origin. The aim of this study is to investigate motives of migration and what are the problems faced the cadres, and to what extend this migration contributed in achieving sustainable development in Sudan.

The study adopted a descriptive analytical approach. Primary data had been collected through a questionnaire to a sample of Sudanese immigrants composed of 500 immigrants, (200) in the Kingdom of Bahrain and (300) in the Kingdom of Saudi Arabia from different regions of Sudan in addition to secondary for the period from 1985 to 2010. The data was used to identify causes and motives of immigration to test the hypotheses of the study. The data was analyzed using Statistical Package for Social Sciences (SPSS).

The most important results of the study that, the selective migration between 1985 and 2010 caused a significant decrease in the number of males, especially those who can contribute to achieving sustainable development in Sudan as the rate of the males amounted to 90% of the immigrants. It also explained that the immigrants' remittances oriented to buy real estate, residential land, which constitutes a deduction on investment in the productive sectors as about 80% of the members of the sample were able to construct houses and buy residential and agriculture lands. This result assured that there is a lack of investment opportunities in productive sectors in Sudan among immigrants who mostly prefer investment in sectors of guaranteed return. Also about 48% of respondents emphasized that; the Secretariat of Sudanese Working Abroad does not provide them with information on investment opportunities in Sudan and its feasibility. The migration of skilled manpower negatively affected economy, and resulted in inability to manage the natural resources and human resources efficiently, as the country loses the best professionals and trained manpower of high qualification and skill. About 74% of the respondents are holders of high certificates and are of high qualification and skill. This assures the drain of technical skills and professional resulting in resource depletion and misuse, leading to a decline in the quality of production and services, thus prevents the achievement of sustainable development.

The study recommended reduction of migration by laws that organize and maximize the return of immigrants. For instance, adopting attractive policies towards immigrant savings to benefit from the foreign money transfers in developing the economy on sustainable basis, and ensure the return of the highly qualified by all possible means. In addition, further studies on migration impacts as one of the factors causing economic, social, and environmental deterioration are needed.

الفهرس

الصفحة	الموضوع	التبويب
أ	الآية	
ب	الإهداء	
ج	الشكر والتقدير	
د	مستخلص الدراسة باللغة العربية	
و	مستخلص الدراسة باللغة الإنجليزية (Abstract)	
ز	الفهرس	
م	قائمة الجداول	
ف	قائمة الأشكال	
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة		
1	التمهيد	1.1
1	مشكلة الدراسة	2.1
1	أهداف الدراسة	3.1
2	فرضيات الدراسة	4.1
2	أهمية الدراسة	5.1
3	منهج الدراسة	6.1
3	مجتمع الدراسة	7.1
3	عينة الدراسة وحدود الدراسة	8.1
3	عينة الدراسة	1.8.1
3	الحدود الزمانية	2.8.1
3	الحدود المكانية	8.3.1
3	هيكل الدراسة	9.1

الفصل الثاني: التنمية المستدامة		
5	مفهوم التنمية المستدامة ومتطلباتها	1.2
5	مفهوم التنمية المستدامة	1.1.2
8	متطلبات التنمية المستدامة	2.1.2
9	نشأة التنمية المستدامة	2.2
11	Mellineum Developmental Goals أهداف الألفية الإنمائية	1.2.2
12	تفسيرات التنمية المستدامة	3.2
12	أصل التنمية المستدامة	1.3.2
12	التعاريف المتعددة للتنمية المستدامة	2.3.2
14	التعريفات الاقتصادية	3.3.2
14	التعريفات الاجتماعية	4.3.2
14	التعريفات البيئية	5.3.2
14	التعريفات التقنية والإدارية	6.3.2
14	مقومات التنمية المستدامة ومبادئها	4.2
14	مقومات وضوابط التنمية المستدامة	1.4.2
15	الإنسان	1.1.4.2
15	الموارد الطبيعية	2.1.4.2
15	التكنولوجيا	3.1.4.2
15	ضوابط التنمية المستدامة	2.4.2
16	مبادئ التنمية المستدامة	3.4.2
17	أهداف التنمية المستدامة - وأبعادها - ودور تقنية المعلومات والاتصالات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة	5.2
17	أهداف التنمية المستدامة	1.5.2
19	أبعاد التنمية المستدامة	2.5.2
22	قياس التنمية المستدامة	6.2
22	مراحل اعداد مؤشرات قياس التنمية المستدامة	1.6.2

22	التنمية البشرية المستدامة	7.2
22	التنمية البشرية والتنمية المستدامة	1.7.2
الفصل الثالث: الهجرة		
25	مفهوم الهجرة	1.3
28	هجرة العقول البشرية	1.1.3
30	خطورة هجرة الكفاءات	2.1.3
30	تاريخ الهجرة الدولية	2.3
31	تفسيرات الهجرة	1.2.3
32	أشكال الهجرة	2.2.3
34	دوافع الهجرة	3.3
35	عوامل وأسباب الدفع	1.3.3
35	العوامل الإقتصادية	1.1.3.3
36	العوامل الإجتماعية	2.1.3.3
36	العوامل السياسية	3.1.3.3
36	العوامل الإدارية	4.1.3.3
37	العوامل الأخرى	5.1.3.3
40	قياس الهجرة الخارجية	2.3.3
40	الهجرة الدولية السودانية	4.3
40	الإطار القطري العام	1.4.3
44	الهجرة السودانية الخارجية	2.4.3
46	حركة الهجرة الخارجية السودانية خلال الفترة ما قبل 1985م وحتى 2005م	3.4.3
55	سياسات الدولة تجاه الهجرة	5.3
62	اتجاهات ومستقبل الهجرة في ظل العولمة	6.3
62	اتجاهات الهجرة الخارجية	1.6.3
67	مستقبل الهجرة في ظل العولمة	2.6.3
69	هجرة الكفاءات السودانية وأثرها على التنمية المستدامة في البلد الأصل	7.3

71	أبعاد التنمية المستدامة	1.7.3
71	التنمية المستدامة اقتصادياً	2.7.3
71	التنمية المستدامة بيئياً	3.7.3
71	التنمية المستدامة اجتماعياً	4.7.3
71	المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة	5.7.3
72	المنظور البيئي للتنمية الاقتصادية	6.7.3
72	المنظور الاجتماعي للتنمية المستدامة	7.7.3
72	كيفية قياس التنمية المستدامة	8.7.3
73	القضايا والمؤشرات الاجتماعية	9.7.3
79	أثر هجرة الكفاءات على استدامة التنمية بيئياً	10.7.3
80	أثر هجرة الكفاءات على بلدان الأصل	11.7.3
82	إضعاف منظومة المعرفة الإنتاجية	12.7.3
83	غياب الطليعة التنموية	13.7.3
الفصل الرابع: أثر الهجرة على التنمية المستدامة		
84	أثر الهجرة على التنمية الاقتصادية	1.4
85	آثار تحويلات العاملين بالخارج على الاقتصاد السوداني	1.1.4
88	أثر التحويلات على ميزان المدفوعات	2.1.4
89	أثر التحويلات على حجم الناتج المحلي	3.1.4
90	أثر التحويلات على الأنماط الاستهلاكية	4.1.4
90	أثر التحويلات على التضخم	5.1.4
90	اثر التحويلات على الأجور	6.1.4
91	اثر التحويلات على سعر صرف العملة الوطنية	7.1.4
91	أثر الهجرة على الاستثمار	8.1.4
92	أثر الهجرة على سوق العمل المحلي	9.1.4
93	أثر هجرة العقول البشرية على سوق العمل المحلي	10.1.4
94	أثر الهجرة العائدة على الاقتصاد السوداني	11.1.4

97	إستعادة الكفاءات العلمية للوطن مشروع قومي	12.1.4
97	أثر الهجرة على التنمية الاجتماعية	2.4
98	أثر الهجرة على قطاع التعليم في السودان	1.2.4
98	مشاكل التعليم في الدول النامية	1.1.2.4
99	تطور قطاع التعليم في السودان	2.1.2.4
101	أثر الهجرة على قطاع التعليم في السودان	3.1.2.4
103	الهجرة والتعليم والتدريب في الخارج	4.1.2.4
103	أثر الهجرة على قطاع الصحة في السودان	2.2.4
103	مشاكل الصحة في الدول النامية	1.2.2.4
105	تطور قطاع الصحة في السودان	2.2.2.4
108	أثر الهجرة على قطاع الصحة في السودان	3.2.2.4
110	المؤشرات	4.2.2.4
111	هجرة الكوادر الصحية والتأهيل والتدريب في الخارج	5.2.2.4
111	أثر الهجرة على التنمية البيئية	3.4
112	الإنسان والبيئة	1.3.4
114	المشاكل البيئية في السودان	2.3.4
الفصل الخامس: نتائج الدراسة الميدانية		
122	نتائج الدراسة الميدانية	1.5
139	اختبار الفروض	2.5
145	الخاتمة	
152	التوصيات	
155	المصادر والمراجع	

	الملاحق
163	ملحق (1): الاستبيان
173	ملحق (2): ميزان المدفوعات
185	ملحق (3): مؤشرات متنوعة لقياس التنمية المستدامة

قائمة الجداول

الصفحة	الموضوع	التبويب
6	تطور مفهوم التنمية ومحتواها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية	جدول (1-2)
27	مؤشرات النمو السكاني 1990/65م وحتى عام 2000م	جدول (1-3)
37	التباين في معدلات الزيادة السكانية بين مناطق العالم	جدول (2-3)
38	بعض عوامل الدفع والجذب	جدول (3-3)
42	تعداد السكان تقديرات السكان لعامي 1998-1999م بالألف	جدول (4-3)
43	تقديرات السكان للأعوام 2002/2005م	جدول (5-3)
43	معدلات النمو السكاني في السودان 1955/1956م-2008م	جدول (6-3)
46	تقدير حجم وتطور أعداد العاملين السودانيين في دول الإستقبال العربية خلال الفترة 1978م -1984م (العدد بالآلاف)	جدول (7-3)
47	تطور الهجرة خلال الفترة من (قبل 1980م - 1996م)	جدول (8-3)
48	التوزيع النسبي للمغادرين حسب النوع والمؤهل التعليمي	جدول (9-3)
48	أعداد السودانيين العائلين بالخارج حسب دول المهجر العربية حتى عام 1996م	جدول (10-3)
49	توزيع المهاجرين حسب السبب من مسح الهجرة والقوى العاملة (1996م)	جدول (11-3)
50	أعداد المهاجرين حسب التخصص لعام 1996م و 1997م	جدول (12-3)
50	إحصائية المغتربين حسب المهن سنة 1999م (الجهاز)	جدول (13-3)
51	العقود الفردية والجماعية التي تم توثيقها عام 1999م	جدول (14-3)
53	إحصائية توضح مهنة عامل تربية مواشي في الفترة من أول يونيو 1999م وحتى مايو 2000م	جدول (15-3)
54	السودانيون العاملون بالخارج للأعوام 2002م و2005م	جدول (16-3)
58	جدول فئات الضريبة على السودانيين العاملين بالخارج للفترة من عام 1981م حتى 1992م بالدولار	جدول (17-3)
59	فئات الضريبة على السودانيين العاملين بالخارج للفترة من عام	جدول (18-3)

الصفحة	الموضوع	التبويب
	1993م وحتى 1998م بالدولار	
60	فئات الضريبة على السودانيين العاملين بالخارج للفترة من عام 1999م وحتى 2003م	جدول (3-19)
62	فئات المساهمة الوطنية لعامي 2004 و 2005م	جدول (3-20)
65	نسبة العمالة الأجنبية للقوى العاملة الوطنية في دول مجلس التعاون الخليجي 1975م - 1990م	جدول (3-21)
66	قوة العمل بحسب الجنسية في دول مجلس التعاون الخليجي عام 1997م	جدول (3-22)
95	المناطق التي يفضل المهاجرون الإقامة بها بعد العودة للسودان	جدول (4-1)
96	المجالات التي يفضل المهاجرون العمل بها عند العودة إلى السودان	جدول (4-2)
99	تطور أعداد المدارس والتلاميذ والمعلمين للفترة (1986/85م - 2005/04م)	جدول (5-1)
100	عدد أساتذة التعليم العالي وعدد الطلاب لكل أستاذ	جدول (5-2)
102	أعداد المعلمين المدربين وغير المدربين بالسودان	جدول (5-3)
106	عدد الأطباء والكوادر المساعدة في السودان خلال الفترة من 1986م - 2005م	جدول (5-4)
107	عدد المؤسسات الصحية في السودان خلال الفترة 1986م - 2005م	جدول (5-5)
108	نسبة توزيع الأطباء والإختصاصيين في الخرطوم وبقية الولايات الأخرى بالسودان	جدول (5-6)
109	عدد أطباء الذين تركوا العمل وأسباب التترك بوزارة الصحة	جدول (5-7)
110	الأطباء المسجلون لدى المجلس الطبي السوداني والعدد العامل في السودان حالياً	جدول (5-8)
115	معدل النمو السكاني والكثافة السكانية في عدد من الدول العربية خلال الفترة 2000م - 2006م	جدول (6-1)

الصفحة	الموضوع	التبويب
117	مساحات الغابات والتغير عليها خلال الفترة من 1990-2005م	جدول (6-2)
122	أعداد المهاجرين من أفراد العينة حسب الجنس	جدول (7-1)
123	أعداد المهاجرين حسب الحالة الإجتماعية	جدول (7-2)
124	أعداد المهاجرين من أفراد العينة حسب الفئات العمرية	جدول (7-3)
124	الدخل الشهري	جدول (7-4)
125	مستوى التعليم	جدول (7-5)
125	العينة حسب تاريخ بداية الإغتراب.	جدول (7-6)
126	العمل في نفس التخصص في دولة الإغتراب	جدول (7-7)
126	العمل في السودان قبل الإغتراب	جدول (7-8)
127	قبل الاغتراب - حدد القطاع الذي كنت تعمل فيه في السوان	جدول (7-9)
127	أسباب الهجرة.	جدول (7-10)
128	التفكير في العودة إلى السودان خلال الـ 5 سنوات القادمة	جدول (7-11)
129	أسباب عدم الرغبة في العودة إلى السودان	جدول (7-12)
139	تشديد منزل لأسرتك في السودان	جدول (7-13)
130	امتلاك مشروع استثماري في السودان.	جدول (7-14)
130	تحقيق أهدافك بدون أن تهاجر خارج السودان.	جدول (7-15)
131	نصيحتك للراغبين في الهجرة	جدول (7-16)
131	الربح والخسارة من اغترابك	جدول (7-17)
132	اقتراحات في كل مايتعلق بالهجرة	جدول (7-18)
133	الخدمات التي يقدمها جهاز تنظيم شئون السودانيين العاملين بالخارج؟	جدول (7-19)
133	مدى رضاك عن نوعية الخدمات التي يقدمها لكم جهاز تنظيم شئون السودانيين العاملين في الخارج	جدول (7-20)

الصفحة	الموضوع	التبويب
134	مقترحات لتحسين أداء جهاز تنظيم شئون السودانيين العاملين بالخارج.	جدول (7-21)
135	مدى استعمال المهاجرين لوسائل الإتصالات والمعلومات الحديثة	جدول (7-22)
135	مدى سماع المغتربين بعارة التنمية المستدامة	جدول (7-23)
136	ماهية عبارة التنمية المستدامة	جدول (7-24)
136	معدل تكرار الإتصال هاتفياً بالأهل	جدول (7-25)
137	معدل تكرار زيارة الأهل في السودان	جدول (7-26)
138	معدل تكرار مشاهدة القنوات الفضائية السودانية	جدول (7-27)

قائمة الأشكال

الصفحة	الموضوع	التبويب
19	ترابط ابعاد التنمية المستدامة	شكل رقم (2-2 أ)
20	تداخل ابعاد التنمية المستدامة	شكل رقم (2-2 ب)
21	تكامل أبعاد عملية التنمية المستدامة	شكل رقم (2-2 ج)